

٢٠٠٨
٢٠٠٨
٢٠٠٨
٢٠٠٨

الصناعة ومستقبل تداورها
في
الضفة الغربية وقطاع غزة
"المحتلين"



٨٧٢٢٢٢

اعداد

طاهر حيدر حيدر

باشراف

الدكتور سامية الديباغ

"قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد
بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م"

٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

" اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق .
اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم . علم الانسان ما لم يعلم ."

" صدق الله العظيم "

الاهــــــــــــادات

الى فلسطين الحبيبة
الى أرواح الشهداء الأبرار
الى الساعرين على درب النصر والمبودة

شكر وتقدير

بعد ان فرغت من كتابة هذه الاطروحة ، لا يسعني الا ان اسجل شكري وتقديري لكل من ساهم باخراجها الى حيز الوجود ، ومشكل خاص الدكتور اسامه الدباغ ، الذي اجهد نفسه معي في مراجعة كل ما جاء بها اولاً بأول ، وكان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الاثر الكبير في سبيل اتمام هذا الجهد والاتجاه به في الطريق السليم .

وكما اشكر الدكتور محمود شحادة الذي راجع بعض الاجزاء ، مشكوراً على ارشاداته التي اعانتني في تعديل قسم هام من هذه الدراسة . وكذلك الدكتور شفيق المتوم الذي اعانني بتوجيهاته السديدة القيمة ، ولما وضعوه جميعاً بين يدي من مراجع ومصادر للبحث التي لولا تعاونهم المخلص لمعز الرجوع اليها .

ولا انسى ان اسجل شكري وتقديري الى استاذي الدكتور محمد أحمد صقر ، والدكتور اسماعيل عبد الرحمن ، وجميع الاساتذة والمعلمين في قسم الاقتصاد والاحصاء في الجامعة الأردنية الذين لهم ايادي بيضاء عليّ .

كذلك اتقدم بشكري الجزيل الى الاخوات والاخوه المعلمين في سلطة الكهرباء الأردنية ، وشركة مصفاة البترول الأردنية ، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة مصانع الخزف الأردنية . كما وأسجل شكري الى القائمين على مكتبة الجامعة الأردنية بكافة اقسامها (المراجع والدراسات والقاعة الهاشمية) . وكذلك مكتبة الجمعية العلمية الملكية ، ومكتبة وزارة شؤون الارض المحتلة ، ومكتبة المجلس القومي للتخطيط ، ومكتبة وزارة الصناعة والتجارة ، ومكتبة دائرة الاحصاء العامة ، والمكتب التنفيذي في عمان .

بعد ذلك لا يسعني الا ان اقول ان أي خطأ أو نقص اغفله هذا البحث تحطه وحدي .

والله الموفق ،،،

طاهر حيدر حرمان

محتويات الدراسة

الصفحة

ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	محتويات الدراسة
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الرسوم البيانية والخرائط
ز	المقدمة
	الباب الأول :
١-	الإطار الزمني والمكاني للدراسة
٢-	الفصل الأول : الربط التاريخي
٢-	١/١ لمحة جغرافية وتاريخية
٤-	٢/١ الصناعة في الضفة الغربية قبل سنة ١٩٦٧
٥-	١/٢/١ أسباب تخلف الصناعة بالضفة الغربية
٦-	٢/٢/١ الناتج الصناعي والصناعة القائمة
١٢-	٣/١ الصناعة في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٧
١٣-	١/٣/١ أسباب تخلف الصناعة في قطاع غزة
١٤-	٢/٣/١ الصناعة ومساومتها بالناتج المحلي الإجمالي
١٦-	الفصل الثاني : الواقع الصناعي
١٦-	١/١/٢ الناتج الصناعي بالضفة الغربية خلال ١٩٦٧ - ١٩٧٩
١٧-	٢/١/٢ الاستخدام الصناعي في الضفة الغربية
٢٣-	١/٢/٢ الناتج الصناعي في قطاع غزة خلال ١٩٦٧ - ١٩٧٩

الصفحة

٢٦-	٢/٢/٢	الاستخدام الصناعي في قطاع غزة
٢٩-	٣/٢	هيكل الصناعة
٢٠-	١/٣/٢	هيكل الصناعة في الضفة الغربية
٣١-	٢/٣/٢	هيكل الصناعة في قطاع غزة .
٣٧-		خلاصة الباب الأول

الباب الثاني :

٤١-		مقومات الصناعة بالضفة والقطاع
٤٢-		الفصل الثالث: الموارد الطبيعية
٤٣-	١/١/٣	الموارد الاولية المعدنية
٥٠-	٢/١/٣	الموارد الزراعية (النباتية والحيوانية)
٥٦-	٢/٣	الموارد البشرية
٥٦-	١/٢/٣	اجمالي السكان
٦١-	٢/٢/٣	القوى العاملة
٦٥-		الفصل الرابع: التكوين الرأسمالي والسوق السلمي
٦٥-	١/١/٤	التكوين الرأسمالي
٦٧-	٢/١/٤	اجمالي التكوين الرأسمالي
٧٢-	٣/١/٤	الادخار والتكوين الرأسمالي
٧٤-		السوق السلمي
٧٥-		الدخل الشخصي المتصرف به
٧٨-		الميزان التجاري
٨٣-		خلاصة الباب الثاني

الباب الثالث:

٨٧-		مقومات الصناعة في ظل الظروف الراهنة .
٨٨-		الفصل الخامس: المشكلات التي تواجه الصناعة القائمة

<u>الصفحة</u>		
— ٨٨	السياسة الاسرائيلية	١/٥
— ٨٩	الاتجاه المباشر	١/١/٥ ✓
— ٩١	الاتجاه غير المباشر	٢/١/٥ ✓
— ٩٣	رأس المال	٢/٥
— ٩٣	نقص رأس المال	١/٢/٥
— ٩٦	استغلال الطاقة الانتاجية	٢/٢/٥
— ٩٩	التسويق (تسويق الانتاج الصناعي)	٣/٥
— ٩٩	المنافسة الاسرائيلية	١/٣/٥
— ١٠٠	فرص التصدير المحددة	٢/٣/٥
— ١٠٢	الفصل السادس: التوقع الصناعي في ظل الظروف الراهنة	
— ١٠٦	النتائج الصناعي للضفة والقطاع المتوقع	١/٦
— ١٠٦	تقدير الاستخدام الصناعي	٢/٦
	الفصل السابع: برنامج دعم صناعي	
— ١١٠	آفاق تدعيم الصناعة	١/٧
— ١١٢	صناعة الضفة الغربية ونتاجية العامل الصناعي	١/١/٧
— ١١٣	الصناعة في قطاع غزة ونتاجية المثل الصناعي	٢/١/٧
— ١١٤	مبالغ الدعم وتخصيصها	٢/٧ ✓
— ١١٥	بالنسبة لصناعة الضفة الغربية	١/٢/٧ ✓
— ١١٦	بالنسبة لقطاع غزة	٢/٢/٧ ✓
— ١٢٢	الاثر الكلي	٣/٧ ✓
— ١٢٤	خلاصة الباب الثالث	

الباب الرابع : (الجزء الثاني)

١٢٦-	المستقبل الصناعي في ظل ظروف حرة
١٢٧-	الفصل الثامن : استراتيجية التنمية الصناعية
١٢٧-	١ / ٨ مقدمة
١٢٨-	٢ / ٨ الاطار العام للاستراتيجية التنمية الصناعية
١٣٠-	٣ / ٨ منطلقات التنمية الصناعية
١٣١-	١ / ٣ / ٨ الصناعات الحرفية التقليدية
١٣٢-	٢ / ٣ / ٨ المشاكل التي تواجه الصناعات الحرفية
١٣٤-	٣ / ٣ / ٨ وسائل تنمية الصناعات الحرفية
١٣٦-	٤ / ٨ فئحة الصناعات الصغيرة
١٣٨-	١ / ٤ / ٨ المشاكل الرئيسية التي تواجه الصناعات الصغيرة
١٤٠-	٢ / ٤ / ٨ وسائل تنمية الصناعات الصغيرة
١٤٥-	٥ / ٨ الدخول في مجال الصناعات الكبرى
١٤٦-	١ / ٥ / ٨ الصناعات التي تواجه الصناعات الكبرى (والمتوسطة)
١٥١-	الفصل التاسع : الجدوى الاجتماعية كاسلوب لتقييم المشاريع الصناعية
١٥١-	١ / ٩ تعريف باسلوب الدراسة
١٥٤-	٢ / ٩ احتساب معالم التحليل
١٥٤-	١ / ٢ / ٩ سمر الخصم الاجتماعي
١٥٥-	٢ / ٢ / ٩ سمر ظل الاستثمار
١٥٦-	٣ / ٢ / ٩ سمر ظل الاجور
١٥٨-	٤ / ٢ / ٩ سمر ظل العطفة
١٥٩-	٣ / ٩ معادلات اساسية في التحليل

الصفحة

	(ملاحق الدراسة)
١٦٣-	دراسة الجدوى لبعض المشاريع المقترحة
	طحق رقم (١)
١٦٤-	صناعة البترول
	طحق رقم (٢)
١٧٤-	صناعة الكهرباء
	طحق رقم (٣)
١٩٢-	صناعة الفوسفات
	طحق رقم (٤)
٢٠٩-	صناعة الخزف
٢٢٣-	خلاصة الباب الرابع
٢٢٨-	الخاتمة
٢٢٦-	اجمالي البحث
٢٣٥-	المشاكل التي واجهت الدراسة
٢٣٧-	نتائج البحث
٢٤٣-	التوصيات
	المراجع
٢٤٧-	المراجع باللغة العربية
٢٥٢-	المراجع باللغة الانكليزية
	خلاصة باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

<u>الرقم</u>		<u>الصفحة</u>
١/١	الانتاج الصناعي وتوزيع الصداقة في الضفة الغربية لعام ١٩٦٥	٩ -
١/٢	المؤسسات الصناعية حسب النشاط والاستخدام عام ١٩٦٥	١١ -
١/٣	النشاط الصناعي والاستخدام به في قطاع غزة سنة ١٩٦٠	١٤ -
٢/٤	الصناعة وساهمتها بالنتائج المحلي الاجمالي للضفة الغربية	١٨ -
٢/٥	عمال الضفة الغربية والعمالين منهم بالصناعة الوطنية	٢٢ -
٢/٦	النتائج الصناعي وساهمتها بالنتائج المحلي الاجمالي ١٩٧٠ - ١٩٧٩	٢٤ -
٢/٧	القوى العاملة من ابناء قطاع غزة ١٩٧٠ - ١٩٧٩	٢٧ -
٢/٨	الصناعة القائمة وتوزيعها حسب حجم القوى العاملة لعام ١٩٧٩	٣٠ -
٢/٩	الصناعة القائمة في قطاع غزة حسب حجم الممارسة لعام ١٩٧٩	٣٢ -
٣/١	اهم المعادن بالضفة والقطاع واستعمالاتها الصناعية	٤١ -
٣/٢	الانتاج الزراعي والتوزيع النسبي لاهم المنتجات بالضفة الغربية	٥٢ -

<u>الرقم</u>	<u>الصفحة</u>
٣/٣	الانتاج الزراعي وتوزيعه النسبي لاهم المنتجات في قطاع غزة
٣/٤	السكان بالضفة الغربية والقطاع في سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٩
٣/٥	نوي النشاط الاقتصادي من السكان بالضفة والقطاع ١٩٦٨ - ١٩٧٩
٤/٦	التكوين الرأسمالي المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٩
٤/٧	التوزيع النسبي للاستثمار بالضفة والقطاع ١٩٧٤ - ١٩٧٨
٤/٨	الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي الخاص ١٩٧٠ - ١٩٧٩
٤/١٠	الميزان التجاري للضفة والقطاع للسنوات ١٩٦٨ / ١٩٧٩
٤/١١	الواردات والصادرات الصناعية للسنوات ١٩٧١ - ١٩٧٩
٥/١	التطور النسبي لقيمة اهم الحجات الصناعية ١٩٦٩ - ١٩٧٩
٥/٢	الماطون بالصناعة الاسرائيلية ومقارنة معدلات الاجور
٥/٣	تقدير رأس المال الصناعي للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٨
٥/٤	الطاقة الانتاجية المستفلة ١٩٨٠
٥/٥	مصدر المواد الاولية للصناعة المحلية سنة ١٩٧٩
٤/٩	الدخل الشخصي القابل للانفاق للضفة والقطاع

<u>الرقم</u>	<u>الصفحة</u>
٦/١	قيم الناتج الصناعي الفعلية والاتجاهية ١٩٦٩ - ١٩٧٨
٦/٢	تقدير الناتج الصناعي ١٩٨٢ - ١٩٨٥
٦/٣	العمالة بالآلاف للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩ (في الصناعة)
٦/٤	المطالبة بالآلاف الخوقعة للسنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٥ (في الصناعة)
٧/٥	الصناعة ونتاجية العامل الصناعي لعام ١٩٧٩ (بالضفة الغربية)
٧/٦	الصناعة ونتاجية العامل الصناعي لعام ١٩٧٩ (في قطاع غزة) .
٧/٧	الاجور المقترحة والانتاجية المرغوبة ومقدار الدعم الكلي (للضفة الغربية)
٧/٨	الصناعات المطلوب دعمها ومبالغ الدعم
٧/٩	الاجور المقترحة والانتاجية المرغوبة ومقدار الدعم الكلي (بقطاع غزة)
٧/١٠	الصناعات المطلوب دعمها (في القطاع)
٧/١١	اموال الدعم المخصصة للصناعة بالطيون دينار
٩/١	سعر ظل الاستثمار
٩/٢	معدل الاجر اليومي بالدينار
٩/٣	اجور ظل العمل بالدينار

<u>الصفحة</u>		<u>الرقم</u>
١٥٨ -	اهم المحددات المستخدمة في الدراسة	٩ / ٤
١٦٢ -	تقدير استثمارات رأس المال الثابت (في صناعة البترول المقترحة)	١٠ / ٥
١٦٧ -	الاستثمار في رأس المال العامل	١٠ / ٦
١٦٨ -	نفقات التشغيل السنوية	١٠ / ٧
١٦٩ -	كمية وقيمة الناتج السنوي المقدرة	١٠ / ٨
١٧١ -	المنافع والتكاليف المباشرة	١٠ / ٩
١٧٢ -	القيمة الحالية للمنافع والتكاليف بالسنة صفر	١٠ / ١٠
١٧٣ -	القيمة الحالية لمنافع الاستهلاك	١٠ / ١١
١٧٦ -	استهلاك الطاقة الكهربائية بالضفة والقطاع	١٠ / ٢٤ / ١٢
١٧٧ -	الحمل الاقصى بالضفة والقطاع	١٠ / ٢٤ / ١٣
١٨٢ -	رأس المال الثابت (في صناعة الكهرباء المقترحة)	١٠ / ٢٤ / ١٤
١٨٤ -	رأس المال العامل	١٠ / ٢٤ / ١٥
١٨٤ -	تقدير كلفة التشغيل السنوية	١٠ / ٢٤ / ١٦
١٨٨ -	تقدير حجم الطاقة المبيعة	١٠ / ٢٤ / ١٧
١٨٧ -	المنافع والتكاليف المباشرة	١٠ / ٢٤ / ١٨
١٨٨ -	التدفقات النقدية والقيمة الحالية لموائد وتكاليف المشروع	١٠ / ٢٤ / ١٩
١٩١ -	القيمة الحالية لمنافع المشروع بالسنة صفر	١٠ / ٢٤ / ٢٠
١٩٥ -	خامات الفوسفات	١٠ / ٣٣ / ٢١
١٩٩ -	سعر الطن بالدولار (لمنتجات الفوسفات)	١٠ / ٣٣ / ٢٢
٢٠٠ -	العمالة (في مشروع تصدين الفوسفات)	١٠ / ٣٣ / ٢٤

<u>الصفحة</u>		<u>الرقم</u>
٢٠١ -	الاستثمار الثابت	٢٠ / ٣٤ / ٢٤
٢٠٢ -	توزيع الاستثمار في رأس المال الثابت	١٥ / ٣٤ / ٢٥
٢٠٢ -	رأس المال العامل المقدر	١٥ / ٣٤ / ٢٦
٢٠٥ -	كلفة التشغيل السنوية	١٥ / ٣٤ / ٢٧
٢٠٦ -	المنافع والتكاليف المباشرة	١٥ / ٣٤ / ٢٨
٢٠٧ -	التدفقات النقدية والقيمة الحالية للموارد والتكاليف	١٥ / ٣٤ / ٢٩
٢٠٨ -	القيمة الحالية لمنافع المشروع بالنسبة صفر	١٥ / ٣٤ / ٣٠
٢١٥ -	المطالبة المقدرة (في صناعة الخزف المقترحة)	١٥ / ٤٤ / ٣١
٢١٩ -	رأس المال الثابت	١٥ / ٤٤ / ٣٢
٢١٩ -	رأس المال العامل	١٥ / ٤٤ / ٣٣
٢٢٠ -	كلفة التشغيل السنوية	١٥ / ٤٤ / ٣٤
٢٢١ -	قيمة الناتج السنوي	١٥ / ٤٤ / ٣٥
٢٢١ -	المنافع والتكاليف المباشرة	١٥ / ٤٤ / ٣٦
٢٢٢ -	التدفقات النقدية والقيمة الحالية للموارد والتكاليف	١٥ / ٤٤ / ٣٧
٢٢٣ -	منافع الاستهلاك الكلي المائدة للمشروع	١٥ / ٤٤ / ٣٨

قائمة الرسوم البيانية والخرائط

<u>الصفحة</u>		<u>الرقم</u>
٣٤ -	الصناعات القائمة بالضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٩ موزعة حسب حجم الاستخدام	٢/١
٦٠ -	الهرم السكاني للضفة والقطاع لسنة ١٩٦٧/١٩٧٩	
١٠٢ -	الشكل الانتشاري لقيمة الناتج الصناعي ١٩٦٩/١٩٧٨	
١٠٤ -	توفيق معادلة الخط المستقيم للناتج المتوقع	
١٠٦ -	الشكل الانتشاري للعمالة الصناعية ١٩٧٠/١٩٧٩	
١٠٧ -	توفيق معادلة الخط المستقيم للعمالة الصناعية	
٣ -	خارطة فلسطين الطبيعية	/١
١٨٣ -	خارطة توضح محطة توليد الكهرباء الرئيسية المقترحة وخطوط ربطها مع محطات التحويل	/٢

المقدمة

لم تحظ أية قضية في هذا العصر بما حظيت به القضية الفلسطينية من دراسة وبحث ، فقد ظهرت آلاف الدراسات والبحاث ومئات الكتب والمؤلفات ، وعقد العديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية من أجل هذه القضية التي استمر تفاقمها على مر الزمن منذ بدايات هذا القرن .

ففي بداية الأمر كانت قضية شعب مقاوم للاستعمار ومطالب بالحكم الوطني والاستقلال . ولكنها لم تلبث ان اصبحت قضية شعب مقاوم ولا شككـال الاستيطان الصهيوني ، الذي عمل بكل السبل من أجل ترسيخ اقدامه على ارض فلسطين ، وقد تحقق له ذلك بمؤازرة الاستعمار العالمي " ممثلا في بريطانيا " ومن ثم اصبحت في جزء كبير منها قضية شعب مشرد من ارضه ووطنه ، يعيش في المخيمات وينتشر في كافة انحاء المعمورة ، بعد ان أرغم على الهجرة من وطنه .

ومن ثم تطورت هذه القضية لتأخذ بعدا عالميا ، بعد ان أخذت بعدا قوميا ، واصبح من الواضح ان بؤرة الخطر تتمثل في قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، حيث اصبحت مرتكزا للاستعمار العالمي في هذه المنطقة المتوسطة من العالم ، ومن ثم أخذت تتوسع في الأراضي العربية المحيطة بها ، عدا كامل التراب الفلسطيني .

فاصبحت - اسرائيل - تحتل بعد عام ١٩٦٧ أراضي ثلاث دول عربية ، فبالإضافة لانتزاعها للضفة الغربية وقطاع غزة (الجزء المتبقي من فلسطين تحت السيادة العربية) ، فقد استولت على هضبة الجولان السورية وسيناء المصرية . . وهكذا اصبحت بؤرة الخطر تهدد جميع البلاد العربية ولا سيما المنتجة للنفط منها في الخليج وفيزه .

ومنذ حزيران عام ١٩٦٧ أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة مستهدفة من قبل حكومة الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، الذي يحاول بكل السبل فرض القيود والاجراءات ، بهدف الحاق المناطق بالكيان الاسرائيلي ، وذلك استمرارا للسياسة الصهيونية المهلنة وغير المهلنة ، الرامية الى تخريب الاقتصاد العربي (وما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني) .

في هذا البحث سوف اتناول الجانب الصناعي من الاقتصاد العربي في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) دون غيرها من المناطق المحتلة قبل وبعد عام ١٩٦٧) . وبالرغم من أن هذه المناطق (الضفة والقطاع) تعتبر زراعية في الغالب ، إذ تحظى الزراعة وحدها باكبر نصيب من الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) (٣٥ ٪) عام ١٩٧٨ ، بينما كان نصيب الصناعة (٧٤ ٪) في نفس العام ، فان ايلاء العناية بالقطاع الصناعي يعتبر ضروريا في هذه المرحلة ، نظرا لحاجة الصناعة للدعم المتواصل ، حتى تأخذ نصيبا أوفر من الدخل القومي . ومن ناحية اخرى فان معظم الاقتصاديات الحديثة الرامية لتحقيق التقدم عليها أن تلج مجال التصنيع أن هي أرادت ان تأخذ مكانة متقدمة بين اقتصاديات الأمم الاخرى .

وانا أخذنا بعين الاعتبار ان الصناعة في الضفة والقطاع لا تستوعب سوى (١١ ٪) من مجموع القوى العاملة عام ١٩٧٨ م ، وعرضنا ان نسبة القوى العاملة الى الحجم الكلي للسكان لا تزيد عن ٢٠ ٪ (وهذه النسبة بطبيعية الحال تعتبر من أدنى النسب في العالم) الامر الذي يؤكد ضرورة العناية بالصناعة باعتبارها محور التقدم والتطور والاكثر قدرة على استيعاب الوسائل التكنولوجية الحديثة . وبالتالي فان التوسع الصناعي يكون قادرا على رفع

مستوى الإنتاج والانتاجية وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة ، وكذلك القضاء على مشكلة النزوح (ان يقدر عدد الذين غادروا المنطقة المحتلة بهدف الصل خلال الثماني سنوات السابقة لعام ١٩٧٨م بحوالي ٢٠٠ الف انسان) .
وانا اضفنا الى ذلك قدرة الصناعة المتطورة على المساهمة في رفع مستوى المعيشة ، الذي يعتبر الهدف الاسمى الذي تسمى اليه معظم النظم الاقتصادية .

ولكن تمليق الامل على القطاع الصناعي المتطور لا سبيل الى تحقيقه الا بتوفر عوامل اساسية ، على راسها توفر الموارد الطبيعية والمالية ، ومن ثم توجيه الصناعة في الطريق السليم ، (وهذا ما حاولت ان اركز عليه فسي بابين منفصلين من هذه الدراسة) .

ونحن نبحت مستقبل التطور الصناعي لا يمكن ان نكون بمعيديين عن القضايا والحلول السياسية المطروحة (على صعيد المنطقة المحتلة) . ففني ظل ظروف الاحتلال فان المشكلة (مشكلة التخلف والتبعية) سوف تبقى قائمة ، واكثر ما يمكن عطه هو تقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة بطريقة أوباخري .

ولكن اذا ما انتهى الاحتلال ، وهذا فرض مهم من فروض هسذة الدراسة فأما ما احتمالات كثيرة لتصور المستقبل السياسي للمنطقة . ولغايات هذه الدراسة تمتد الفرض التالي (من ضمن الحلول المطروحة والتي تمكس مستقبل المنطقة مجال الدراسة) ، وهذا الفرض هو : انشاء الاحتلال الاسرائيلي الجزئي (أى مع بقا دولة اسرائيل) . وفي المقابل قيام كيان فلسطيني مستقل - في الضفة الغربية وقطاع غزة على ان يربط بينهما ممر بري - ومع ان هذا الحلل ليس هو افضل الحلول التي يمكن افتراضها ، ولكننا سنتمده لفايات البحث

ولات المقومات الذاتية لنجاح التنمية الاقتصادية (والصناعية بوجه خاص) وهذا يتمشى مع اسلوب الدراسة في التحليل الجزئي (تاركين الامر لدراسات اخرى لتأخذ اسلوب التحليل الكلي في ظل وحدة اندماجية مع الأردن ، أو أي فرض آخر ضمن الحلول المحتملة) .

ولهذا كله رأيت ان اقسام دراستي الى اربعة ابواب رئيسية اتناول فيها اوضاع الصناعة في المنطقة ، ومقومات نجاح التنمية الصناعية فيها ، مع تبيان مشاكل الصناعة الحالية (في ظل الاحتلال) وطرق دعمها والنهوض بها ، ومن ثم تصور ل استراتيجية التنمية الصناعية مع التركيز على تحليل الجدوى الاجتماعية (Social Benefit - Cost Analysis) لاقامة بعض الصناعات المقترحة .

ففي الباب الأول : تناولنا بالدراسة والتحليل الربط التاريخي والواقع الصناعي في فصلين : الفصل الأول تناول الربط التاريخي للصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وشا كل نموها في الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي ، والفصل الثاني تناول الواقع الصناعي في ظل الاحتلال ، من حيث حجم الناتج الصناعي وساهمته في الدخل المحلي الاجمالي (١٠٠٠) ، وفي استيعاب القوى العاملة ، وكذلك هيكل الصناعات القائمة من حيث حجم استخدامها (لفاية عام ١٩٧٩) .

وفي الباب الثاني : تناولنا بالدراسة والتحليل مقومات البناء الصناعي في الفصل الثالث والرابع . الفصل الثالث : سيجد في الموارد الطبيعية المتوفرة والمتاحة للمنطقة سوا كانت موارد اولية (معدنية وزراعية) أو الموارد البشرية (من حيث السكان وحجم القوى العاملة المتاحة) ، بغية التعرف على هذه الموارد وتقدير المتوفر منها في المنطقة ، وامكانية استغلالها في دفع عجلة التنمية الصناعية .

اما في الفصل الرابع : فسندرس التكوين الرأسمالي من حيث حجمه والادخارات المحلية ، باعتبارها ضرورية لكل تنمية صناعية مستحدثة ، وكذلك السوق السلمي ، من حيث حجم السوق واتجاه الطلب على السلع المحلية والمستوردة (ان حجم السوق يعتبر من العوامل الهامة في تحديد وتوجيه الاستثمار الصناعي الراهن والمستقبلي).

اما في الباب الثالث ، فنتناول المشكلات في وجه الصناعة القائمة ((في ظل الاحتلال) وتوقع الوضع الصناعي (في الفترة القريبة القادمة) ومن ثم برنامج للدعم الصناعي ، وناقش ذلك في ثلاثة فصول رئيسية هي على التوالي : الفصل الخامس : الذي يتناول مميزات التنمية الصناعية في ظل ظروف الاحتلال وما يتعلق منها بالسياسة الاسرائيلية وضمف رأس المال والقيود على التسويق . الفصل السادس : التوقع الصناعي (في ظل الاحتلال) ونتناول في هذا الفصل توقع قيمة الناتج الصناعي للضفة والقطاع خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ وكذلك الاستخدام الصناعي خلال نفس الفترة باعتبار هذا التوقع مؤشراً مهماً على ضعف الاتجاه الصناعي .

الفصل السابع : الدعم الصناعي ، وذلك من خلال برنامج لدعم الصناعات القائمة ، وتبحث الدراسة آفاق تدعيم الصناعة واهدافها ، وكذلك مجالس الدعم وتخصيصها على الصناعات القائمة عام ١٩٧٩ م .

وفي الباب الرابع : نتناول بالبحث استراتيجية التنمية الصناعية ، ومن ثم تحليل الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لبعض الصناعات المقترحة ، وذلك في :

الفصل الثامن : يتناول استراتيجية التنمية الصناعية منطلقاً من الاطار المرسي للتنمية الصناعية . هذه الاستراتيجية التي هدفت الى تنمية الصناعة الشاطئة

(الحرفية والصغيرة والمتوسطة والكبرى) ، آخذين بعين الاعتبار المشا كل التي قد تواجه هذه التنمية وتصور لبعض الحلول المقترحة للتغلب عليها .

الفصل التاسع : يتناول دراسة الجدوى الاجتماعية (S. B. C . A) باعتبارها نموذج مستحدث للتحليل الاقتصادي ، وفي هذا الفصل سوف نتعرف بأسلوب الدراسة ، ومن ثم نحسب اهم المقاييس الاجتماعية (Shadow Prices) في ظل الافتراضات المناسبة ، للصناعات المقترحة والتي يمكن اقامتها في المنطقة .

ملاحق الدراسة : تتناول دراسة الجدوى الفعلية لبعض المشاريع (صناعة البترول الكهربائي ، استخراج الفوسفات ، وصناعة الخزف) .

وهكذا فان هذا البحث يتكون من مقدمة واربع ابواب وخاتمة .

الباب الأول :

الاطار الزمني والمكاني للدراسة

الفصل الأول : الربط التاريخي

لمحة جغرافية وتاريخية

الصناعة في الضفة الغربية قبل عام 1967م

- اسباب تخلف الصناعة في الضفة الغربية

- الناتج الصناعي والصناعة القائمة

الصناعة في قطاع غزة قبل عام 1967 م

- اسباب تخلف الصناعة

- الصناعة وساهمتها بالناتج المحلي

الفصل الثاني : الواقع الصناعي

الناتج الصناعي في الضفة الغربية 1967-1979م

الاستخدام الصناعي في الضفة الغربية

الناتج الصناعي في قطاع غزة 1967 - 1979م

الاستخدام الصناعي في قطاع غزة .

الهيكل الصناعي

هيكل الصناعة في الضفة الغربية

هيكل الصناعة في قطاع غزة

خلاصة البسبب الأول

الفصل الأول

الربط التاريخي

المحة جغرافية وتاريخية :

تقع فلسطين بحدودها الطبيعية تحت الاحتلال الصهيوني ، وتبلغ مساحتها ٢٧٢٢ مليون دونم ، ومساحة اليابسة منها ٢٦٣٣ مليون دونم ، ولا تتجاوز مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة $\frac{1}{4}$ المساحة الكلية لفلسطين (١) ، وإذا استثنينا المنطقة الصحراوية - ١٢٢٦ مليون دونم - تصبح الضفة الغربية والقطاع يمثلان نسبة ٤٦٪ من مساحة فلسطين (الجزء المظلل على الخارطة رقم (١) *) .

وتقدر مساحة الضفة الغربية وحدودها بـ ٥٠٠ مليون دونم ، أما قطاع غزة فصاحته حوالي ٢٧٧ الف دونم (ما يساوي ٢٧٧ كلم٢) .

وقد لعب موقع فلسطين المتوسط والخطير دورا كبيرا في حياة المنطقة خلال الفترات التاريخية المتعاقبة ، ولكن الاستعمار الحديث نجح في السيطرة على فلسطين ، اذ دخلتها جيوش الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م واصبحت البلاد واقعة تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠م .

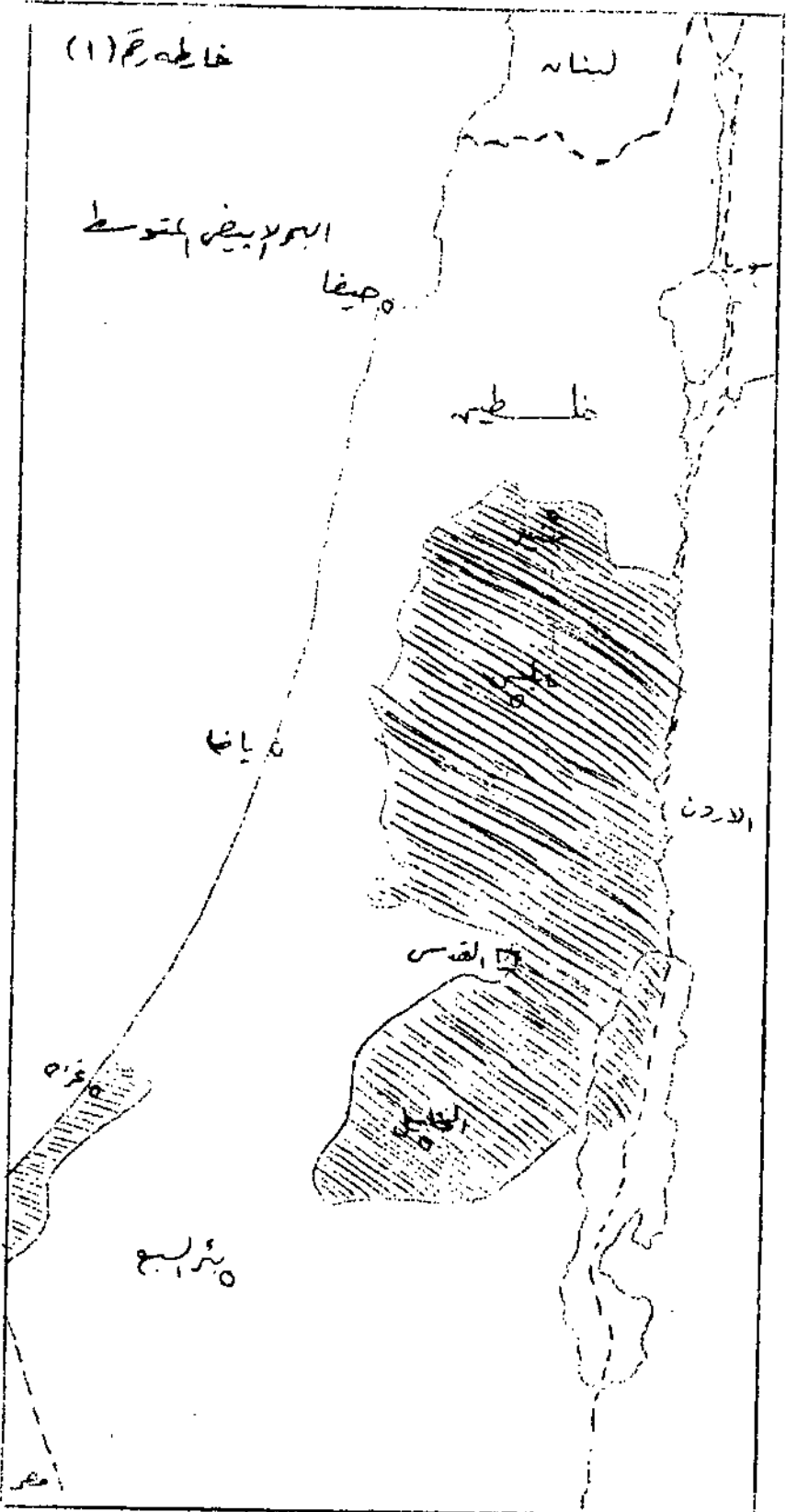
ومنذ ذلك الوقت عملت الحكومة المنتدبة على وضع البلاد في ظروف سياسية واقتصادية ، بنية تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية ، هادفة من وراء ذلك تنفيذ وعودها التي قطعتها للصهيونية العالمية (معطلة فسي وعد بلفور سنة ١٩١٧م) (٢) ، وما ان انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين حتى

(١) مشعل . محمد شاكر ، اسرائيل الهدف والوسيلة (معهد البحوث والدراسات

العربية - القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٢٨٧ .

(٢) يمكن الرجوع بتوسع الى : الحسيني . محمد يونس ، التطور الاجتماعي والاقتصادي

في فلسطين (القدس ، مطبعة بهيت المقدس ، ١٩٤٦) .



Atlas of Israel, Services XV/1

القدس

قامت دولة اسرائيل على الجزء الاعظم منها ، ولم يبق تحت السيادة المصرية سوى الضفة الغربية التي الحقت بامارة شرق الاردن لتكون مع الضفة الشرقية ، الملكية الأردنية بعد عام ١٩٥٠م ، اما غزة فقد وضعت تحت السيادة المصرية . الس أن قامت اسرائيل بعد وانها (حزيران ١٩٦٧) واستولت على الضفة والقطاع .

٢/٨ الصناعة في الضفة الغربية قبل ١٩٦٧م :

لم تتميز الضفة الغربية قبل عام ١٩٤٨م بأية ميزة صناعية عن باقي اجزاء فلسطين باستثناء صناعة الصابون واستخراج الزيت (في منطقة نابلس) والصناعات الخشبية والتحف الشرقية (في منطقة القدس) بل على العكس كان التطور الصناعي بها بطيئا اذا ما قورن بالاجزاء الساحلية من فلسطين حيث تركزت معظم الصناعات وبالرغم من ان حكومة الاردن كانت قد اتبعت سياسة تصنيعية في البلاد من خلال القوانين والانظمة والبرامج الانمائية الرامية لتشجيع الصناعة^(٣) . الا أن

(٣) الدباس . هاشم ، سياسة الاردن الصناعية (مطبعة وزارة السياحة والاشارة

عمان ١٩٨٠م) ص ٢٠

ويمكن القول ان مجرد الاهتمام بقطاع الصناعة بالاردن اخذ في الظهور في اوائل الخمسينات . حيث كانت الزراعة والتجارة والخدمات تشكل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد . ولما لم يكن القطاع الخاص مهتما بالصناعة ، فقد تولت الحكومة المبادرة الاولى في سبيل انشاء الصناعات الوطنية وبدأت ايضا بسن التشريعات اللازمة لخلق قطاع صناعي ، فقال : ففي عام ١٩٥٥م أصدرت الحكومة قانونين : الاول لتشجيع وتوجيه الصناعة ، والثاني لتشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في الصناعة المحلية . وقد اشتمل هذان القانونان على التسهيلات والاعفاءات ، التي منحها الحكومة لتشجيع اقامة الصناعات الوطنية ، فبلغت قيمة الانتاج الصناعي عام ١٩٥٩م حوالي ٦٢ مليون دينار بنسبة ٧٣٪ من مجموع قيمة الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) ، بعد ان كانت مساهمة الصناعة لا تزيد عن ١٪ من قيمة الناتج المحلي والاجمالي فسي مطلع الخمسينات .

كما لجأت الحكومة الى حماية الانتاج الصناعي من المنافسة الاجنبية ، اما عن طريق القيود على الاستيراد او عن طريق رفع الرسوم الجمركية بنسبة كافية ، ومن اجل توفير راس المال الصناعي ثم تأسيس بنك الانماء الصناعي السذي باشرعته سنة ١٩٦٥م .

الأردن بصفته على وجه العموم ، كان يواجه عقبات وقفت حاجلاً دون تطوره الصناعي ،
منها عدم توفر رؤوس الاموال ، والنقص في المواد الخام المستغلة محليا .

ويمكن القول ان التطور الصناعي في الضفة الغربية كان في اتجاه
توسيع الصناعات الموجودة أصلاً قبل عام ١٩٤٨ م ، ودخلت ^{الضفة} بعض الصناعات
الجديدة مثل صناعة البلاستيك ، تمليب الاغذية ، وبعض الصناعات الكهربائية
البيسيطة . واستمر الطابع الاستهلاكي باعتباره مميّزاً للصناعة فيها (٤) .

اسباب تخلف الصناعة بالضفة الغربية : ١/٢/١

لقد طرح العديد من الافكار التي قامت بمناقشة اسباب تخلف الصناعة
بالضفة الغربية ، مما كانت عليه في الضفة الشرقية خلال فترة ما قبل الاحتلال
الاسرائيلي ، فهناك من يشير الى وجود سياسة حكومية متعمدة ترمي الى تركيز
الصناعة بالضفة الشرقية ، وبالمقابل هناك من يورد بعض الاسباب الاقتصادية
البحته التي ادت الى هذه الحالة ، وفيما يلي استقراء لاهم الاسباب :

أ - اسباب موضوعية :

لقد اورد (AZUR) (٥) في دراسته عن التنمية
الاقتصادية في الاردن (٥) مجموعة من العوامل الاقتصادية التي ادت للثغرات
في النمو بين الضفتين ، ومن ضمنها النمو الصناعي وهذه العوامل :

(٤) العامري ، عنان ، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠-١٩٧٠

(مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٤) ص ١٢٥ .

(٥) ابوكشك ، بكر ، " الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة " صامد الاقتصادي

(العدد ٣٣ ، سنة ١٩٨١) ، ص ١٢ - ١٥ .

- ١ - الموقع الصناعي : تعتمد بعض الصناعات الاردنية ، مثل صناعة الاسمنت والفسفات على مصادر طبيعية متوفرة في الضفة الشرقية ، وكذلك فان الكثير من الصناعات تستخدم المواد الاولية المستوردة عن طريق العقبة ، أو الرمثا (عبر الحدود السورية) ، الامر الذي يؤدي الى تفضيل اقامة هذه الصناعات في الضفة الشرقية لقربها من طرق التجارة .
 - ٢ - الاسواق : ان مدينة عمان تعتبر مركزا طبيعيا لاستقطاب الصناعة ، باعتبارها العاصمة واكبر المدن حجما . فقبل الاحتلال عام ١٩٦٧م كانت منطقة اقليم عمان تضم اكثر من $(\frac{1}{4})$ السكان ، وبالتالي جاء تفضيلها لاقامة الصناعة بها .
 - ٣ - اعتبارات الدفاع : جاء تركيز معظم النشاطات الاقتصادية في الضفة الشرقية لاعتبارات تتعلق بالسلامة والا من ، نظرا لقرب الضفة الغربية من خطوط الهدنة (مع اسرائيل) .
- ب - اسباب اخرى (تتعلق بالسياسة الحكومية :

جاءت بعض الافكار لتشجيعاً أن الحكومة الاردنية قد تمممت عدم الاستثمار الصناعي بالضفة الغربية ، وذلك كسياسة متعمدة من شأنها ان تؤدي لتركيز الاستثمارات في الضفة الشرقية ، ومن ملامح هذه السياسة :

- ١ - ان الحكومة لم تكن تسمح بترخيص اي صناعة بالضفة الغربية يزيد فيها رأس المال عن عشرة الالف دينار (٦) . وذلك استحوذت الضفة الشرقية على اكثر من ٦٥٪ من الاستثمارات الصناعية صغ نهاية عام ١٩٦٦م .

(٦) ابوكشك ، بكر ، الصناعة العربية في الاراضي المحتلة ، (منشورات مؤتمر التنمية من أجل الصمود ، المطبق الفكري العربي ، القدس ، (١٩٨١) ، ص ٧٠ .

٢ - النسبة الغالبة من الصناعات التي كانت تساهم فيها الحكومة سنوية ١٩٦٦م قد تركزت في الضفة الشرقية ، مما يؤكد هدف تركيز الاستثمارات في الضفة الشرقية .

على انه يجب القول ، انه نتيجة للنمو غير المتوازن بين الضفة الغربية والشرقية خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٦٢م ، سواء كان ذلك لاسباب موضوعية أو غيرها ، فان كلا من الضفتين قد عانت (سلبا) من اجراء هذه السياسة .

خصوصا اذا علمنا ان الكلفة الاجتماعية كانت عالية لمثل هذا النمو غير المتوازن ، فالضفة الغربية قد كانت من اتجاه متزايد نحو الهجرة والنسوح الى المدن (بشكل خاص عمان) ، الامر الذي يعني تخلخل البنية الهيكلية للسكان .

والضفة الشرقية ايضا ، امام السيل المستمر لأمواج الهجرة أصبحت تواجه مشكلة الازدحام ، وما نجم عنها من مشاكل اجتماعية وصحية واعمال متزايدة .

٢/٤/٨ الناتج الصناعي والصناعة القائمة :

من المعلومات المتاحة نستطيع القول ان قيمة الناتج الصناعي الصافي (في الضفة الغربية) قد بلغت في عام ١٩٦٥م حوالي (٤٩٩) مليون دينار . وبلغ حجم الاستخدام الصناعي ١٧٤ الف عامل في نفس السنة ، كانوا يعملون بحوالي (٣٨) الف صنع . كما ان معظم الصناعة القائمة كانت صغيرة الحجم ، ان بلغت نسبة الصناعات التي تستخدم اقل من (١٠) عمال الى اجمالي الصناعة ٩٢٪ ، وبالتالي فان الصناعات الاكبر حجما (والتي تستخدم ١٠ عمال فاكثرا) لم تتجاوز نسبتها ٨٪ من اجمالي الصناعة القائمة عام ١٩٦٥م ، مما

يعكس الطبيعة الحرفية للصناعة في الضفة الغربية . وحتى ان الصناعات الكبيرة (١٠ عمال فأكثر) لم تكن مكثفة في راس المال ، ان لم يتجاوز متوسط الموجودات الثابتة في المؤسسة الواحدة (٨٣) الف دينار ، وهذا المبلغ يعتبر متواضعا جدا ، اذا ما قيس بقيمة الموجودات الثابتة للصناعات الكبرى فسي بلدان العالم الاخرى ، وحتى بالمقارنة مع ارقام الضفة الشرقية في نفس العام ، فقد كان متوسط قيمة الموجودات الثابتة للمؤسسة المماثلة في محافظة عمان ٨٥٥ الف دينار ، وفي ضفتي المملكة كان المتوسط حوالي ٢٧٩ الف دينار (٧) ويمكن القول ايضا ان طبيعة الإنتاج الصناعي تركز في معظمه على الصناعات التحويلية والبسيطة ، ولم تتجاوز قيمة الناتج الصناعي الصافي نسبة ٤١٢ ٪ من قيمة الناتج الصناعي الاجمالي لسنة ١٩٦٥ م بالاضافة الى ذلك فان تصنيف مستوى الانتاجية كان مشاهدا في المنطقة قبل عام ١٩٦٧ م ، ولم تتجاوز القيمة المضافة لكل عامل صناعي في الصناعات الصغيرة (اقل من ١٠ عمال) (٢٨٠) دينار سنة ١٩٦٥ م ، وفي الصناعات الاكبر (١٠ عمال أو أكثر) (٢٨٥) دينار لنفس العام . وهذا التقارب في مستوى الانتاجية يؤكد ما ذهبنا اليه من ان الصناعة اجمالا كانت حرفية ولا تعتمد على التركيز في راس المال ، وان القاء نظرة على الجدول التالي رقم (١ / ١) تعكس لنا الحقائق السالفة .

(٧) دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ م ، (عمان)

١٩٦٦) ، ص ٣٤ .

جدول رقم (١ / ١)
الانتاج الصناعي وتوزيع الصناعة في الضفة الغربية
لعام ١٩٦٥ م

بالطبيون دينار			
مجموع الضفة	١ - ٩ عمال	١٠ فاكثر عمال	
٣٢٨	٣٢٥	٣	عدد المؤسسات (بالالف)
—	—	٢٥	قيمة الموجودات الثابتة
١١٢٩	٦٥	٥٤	قيمة الانتاج الاجمالي
٤٩	٣٢	١٧	قيمة الانتاج الصافي
١٧٤	١١٥	٥٩	عدد العمال المستخدمين (بالالف)

المصدر: المرجع السابق ، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ م ،

ص ٣١ ، ١٥٩ - ١٦٣ .

كما يتضح من الجدول السابق ، بالرغم من ان معظم الصناعات القائمة كانت صغيرة الحجم ، إلا أن قطاع الصناعة اجمالا كان متواضعا جدا بالمقارنة مع أي قطاع صناعي متطور ومن هنا جاء ضعف حجم القيمة المضافة في القطاع الصناعي (فلم تتجاوز قيمة الانتاج الصناعي الصافية ٤٩ مليون دينار) وحتى تكون الامور اكثر وضوحا نستعرض الجدول رقم (٢ / ١) التالي ، الشدي يمكن توزيع الصناعة في الضفة الغربية حسب النشاط الصناعي وحجم الاستخدام كما كان عليه سنة ١٩٦٥ .

من الجدول يتضح ان الصناعات الغذائية والمشروبات (٢ - ٤) تمثل أكبر نسبة من الصناعات القائمة حوالي ٢٦ ٪ سنة ١٩٦٥م تأتي بعدها صناعة المنتجات الممدنية والكهربائية والمعدات (١٧ - ٢٠) حوالي ١٨ ٪ ، واللبسة والمنسوجات (٥ - ٦) تمثل نسبة ١٢ ٪ . أما الصناعات الخشبية فحوالي ١٧ ٪ والصناعات الكيماوية والبلاستيك (١٢ - ١٤) حوالي ٢ ٪ ، وخطبة الصناعات الاخرى بالاضافة الى التعدين والكسارات (١ ، ١٠ - ١١) حوالي ٧ ٪ ، توزعت على مختلف احجام الاستخدام .

جدول رقم (١ / ٢)

المؤسسات الصناعية حسب النشاط والا ستخدام عام ١٩٦٥ م

اخرى	غير معدنية	منتجات معدنية	خشب	جلود ومطاط وكيمويات ومصنوعات	احذية	النسيج والطلايس	اغذية ومشروبات ودخان	المجموع	حجم المصل
٢١	١٦	١٨-١٧	٩-٨	١٤-١٢	٧	٦-٥	٤-٢		
١٧٩	١٩	٥١٦	٦١٥	٤٣	٤٣٧	٣٧١	٦٩٧	٢٩٢٧	٤-١
٨٥	١٦	١٠٩	٤٤	١٨	٠٣٩	٨٩	٢٠٨	٦٠٥	٩-٥
٧٤	١٨	٢٤	٣١	١٨	١٠	٣٤	١١٥	٣١٠	+١٠
٣٣٨	١٠٣	٦٤٩	٦٧٣	٧٩	٤٨٦	٤٩٤	١٠٢٠	٤٨٤٢	الاجمالي
٢٧٤	٢٧٧	١٨٥	١٧٥	٢٢	١٢٧٦	١٢٨٨	٢٢٦	٤٨٤٢	

المصدر : المرجع السابق ، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ ص ١٦٠ - ١٦٣ .

اما مساهمة الصناعة في الناتج المحلي :

فقد كانت الصناعة سنة ١٩٦٥ تساهم بحوالي ١١٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي (G. D. P) بينما كان قطاع الزراعة يساهم بنسبة اكثر من ٣٧٪ من قيمة الناتج الاجمالي (G. D. P) بالنسبة للأردن ^(٨) .

اما بالنسبة للضفة الغربية وهدما فقد كانت الصناعة تساهم بنسبة ٧٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي (للضفة الغربية) . بينما بلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي (للضفة الغربية) في سنة ١٩٦٥ م حوالي (٥٤٥) مليون دينار، كانت الضفة الغربية وحدها تساهم بنسبة حوالي ٣٦٪ من هذا الناتج (٩) للاضفتين معاً .

٣/٨ الصناعة في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ م:

لقد بقي القطاع الزراعي هو الاساسي في الحياة الاقتصادية خلال ١٩٤٨ - ١٩٦٧ م ، فكانت الزراعة تساهم بـ ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي (G. D. P) وبحوالي ٩٠٪ من قيمة الصادرات المحلية . اما الصناعة فكانت خلال هذه الفترة تواجه بمشاكل كثيرة ، ويذكر من الصناعات القائمة (١٠) :

(٨) Arkadie. B.V, Benefits and Burdens: (New York 1977) p. 27.

(٩) Dajani N.I, Economic Impact of the Israel Aggression (Amman , 1969) . p. 2.

(١٠) علي ، محمد علي ، و ابراهيم الحمصاني ، فلسطين في ماضيها العربي وحاضرها الصهيوني (الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٤٧ - ٤٨ .

- ١ - الصناعات الزراعية ، التي اعتمدت على المحصولات الزراعية - كتصنيع الحمضيات .
- ٢ - صناعة التبغ ، وهذه ايضا تعتمد على الزراعة المحلية ، ان توسعت الرقعة المزروعة بالتبغ عدة مرات ، ويذكر ايضا من الصناعات الزراعية الاخرى معاصر الزيت ومطاحن الدقيق . . . الخ .
- ٣ - صناعة النسيج ، التي اشتهرت بها منطقة غزة منذ فترات طويلة .
- ٤ - صناعات غذائية .
- ٥ - صناعات اسمنتية .
- ٦ - اشغال التريكو واللبسة .

وعلى وجه العموم ، يمكن القول ان عدد المصانع التي كانت قائمة حتى عام ١٩٦٠ م ، لم تتجاوز (٧٧٠) مصنعا ومشغلا ، وكان يعمل بها حوالي (١٧) الف عامل ومستخدم (١٠) ، الامر الذي يعكس ضعف القطاع الصناعي وتخلفه .

اسباب تخلف الصناعة في قطاع غزة : ١٧٢١

لقد اورد الباحث (جلال داود) ، في بحثه المنشور عن الصناعة في قطاع غزة ، مجموعة من الاسباب التي ادت الى تخلف الصناعة في القطاع قبل عام ١٩٦٧ م ، تأتي على ذكراهمها (١٢) :

- (١١) المرجع السابق ، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ، ص ١٣٠ .
- (١٢) داود . جلال ، " الصناعة في قطاع غزة " ، مجلة صائد الاقتصادي ، (عدد ١٩ ، ١٩٨٠ بيروت) ، ص ٣٢ - ٣٥ .

- أولاً : لم تخضع الصناعة في القطاع لأية خطة تنمية اقتصادية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأمد .
- ثانياً : ندرة الموارد المالية والموارد الطبيعية . الأمر الذي جعل قطاع الصناعة يفتقر إلى المقومات الأساسية اللازمة لنموه وتطوره .
- ثالثاً : الظروف السياسية غير المستقرة ، التي لعبت دوراً كبيراً في عسقم تشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في القطاع ، خصوصاً في مجالات غير مضمونة مثل الصناعة . الأمر الذي جعل معظم الاستثمارات تنصب على قطاع الزراعة والمقارنات :

٢/٣/١ الصناعة ومساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) :

حتى نستطيع تكوين تصور واضح عن الصناعة التي كانت قائمة في قطاع غزة في هذه الفترة نستعرض الجدول التالي رقم (٣ / ١) :

جدول رقم (١ / ٣)

النشاط الصناعي والاستخدام به في قطاع غزة سنة ١٩٦٠م

ورش وحرف يدوية أخرى	فخار	صابون وزيوت	انسجة وسبط	اغذية ومشمومات وتعليب	عدد الصناعات
١٤٣	٢٩	١٦	٥٠٨	٧٣	توزيعها النسبي
%١٩	%٣٥	%٢	%٦٦	%٩٥	عدد العمال في كل صناعة
٥٦٠	٧٥	١٠٠	٦٨٥	٣٦٢	

المصدر: المرجع السابق ، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ، ١٩٠٠ -

١٩٧٠ ، ص ١٣٠ .

من الجدول السابق يتضح ان معظم الصناعة القائمة في قطاع غزة سنة ١٩٦٠م كانت في مجال المنسوجات وصناعة بسط ، ان شئت هذه الصناعة وحدها ٦٦٪ من اجمالي الصناعة القائمة . جاءت بعدها صناعة الاغذية والمشروبات والتعليب بنسبة ٩٥٪ .

والتالي فان نسبة كبيرة من العاطلين في الصناعة كانوا يمطون في صناعة المنسوجات وبلغ عددهم ٦٨٥ عاملاً ، لكن يمكن القول ان اجمالي المستخدمين في الصناعة لم يتجاوز عددهم (١٧٨٠) عاملاً ، مما يعكس الطبيعة الحرفية لمعظم الصناعة وانها في مجملها كانت غير مركزة في راس المال وصغيرة الحجم . ومن هنا جاء ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وفي استقطاب الايدي العاملة .

وفي سنة ١٩٦٦م ، لم يتجاوز الناتج الصناعي في قطاع غزة مبلغ (٧٠٠) الف جنيه مصري انتج في نحو (٧٧٠) صنفاً وشفلاً . وهكذا فان نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي (G.O.P) لم يتجاوز ٤٣٪ سنوية ١٩٦٦م ، ان بلغ اجمالي الناتج المحلي في ذلك العام (١٦) مليون جنيه (١٣) اما العاطلون في الصناعة فقد بلغ عددهم في نهاية عام ١٩٦٦ حوالي (٦١٢) الف عامل ومستخدم ، انخفض عددهم مباشرة بعد حرب ١٩٦٧م ، الى (٢٧٧) الف عامل ومستخدم (١٤) .

Ibid, Benefits and Burdens, P. 31.

(١٣)

Tuma, Elias M. and H.D. Drabkin. The Economic Case for (١٤)
Palestine (New York, St. Martin's Press, 1978) .
p. 64.

الفصل الثاني

الواقع الصناعي

في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة ، خاضعة لاحتلال العسكري الاسرائيلي ، ومنذ ذلك الوقت وقطاع الصناعة في المنطقة مستهدف من قبل السياسة الاسرائيلية الرامية للحيلولة دون قيام صناعات جديدة تنافس في انتاجها المنتجات الاسرائيلية أو لا يتكامل انتاجها مع قطاع الصناعة الاسرائيلية في مجال السوق والمواد الاولية (١٥) مما ترك آثارا بارزة على قطاع الصناعة العربية ، وافقدتها القدرة على النمو الطبيعي ، وجعلها في وضع خاص متأثر بظروف الاحتلال وللوقوف على حقيقة الوضع الصناعي في المنطقة، قد درس تاليا مقدار الناتج الصناعي واتجاهاته خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ ، وكذلك الاستخدام الصناعي بالتفصيل في الضفة والقطاع كل على حدة .

الناتج الصناعي في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ :

بلغت قيمة الناتج الصناعي في الضفة الغربية سنة ١٩٦٩ حوالي ٣٣٧ مليون دينار ، ولكنها زادت الى حوالي ٩٦١ مليون دينار سنة ١٩٧٥ م وبمسد ذلك أخذت بالتراجع في سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ولكنها عادت للزيادة مرة أخرى

(١٥) المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة ، آثار الاستيطان الاسرائيلي (عمان

١٩٨٢ م ، طقات) .

في سنة ١٩٧٨ ، حتى بلغت ٩٩١ مليون دينار ، ومع نهاية عام ١٩٧٩ كانت قيمة الناتج الصناعي حوالي ١١٠٧٧ مليون دينار. الشيء الجديد بالملاحظة ان المنطقة قد شهدت ارتفاعا مستمرا في مستويات الاسعار ، وبالتالي فان تلك الزيادة المشاهدة في قيمة الناتج الصناعي خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ ، لم تعكس حقيقة قيمة الناتج الصناعي ، وحتى نلغي اثر الارتفاع في مستويات الاسعار نحاول في الجدول التالي رقم (٤/٢) تقييم الناتج الصناعي باسعار حقيقية ، (اسعار ١٩٦٩) .

ان يتضح ان قيمة الناتج الصناعي باسعار ثابتة قد بدأت بالزيادة اعتبارا من عام ١٩٦٩ حتى بلغت سنة ١٩٧٤ حوالي ٧٣ مليون دينار ، ولكنها بعد ذلك اخذت بالتراجع حتى بلغت مع نهاية عام ١٩٧٩ حوالي ٤ مليون دينار .

جدول رقم (٤ / ٢)

الصناعة ومساهمتها بالنتاج المحلي الاجمالي للضفة الغربية
بالطينون دينار

سأهمة الصناعة بالنتاج المحلي الاجمالي	قيمة الناتج الصناعي		سعر الكلفة GDP (١٦) بالطينون دينار			السنة	
	الزيادة السوية %	اسعار سنة ١٩٦٩	اسعار جارية	الزيادة السوية %	اسعار سنة ١٩٦٩		اسعار جارية
% ٨٧٢٣		٣٣٢٧	٣٣٢٧		٣٨٥٧	٣٨٥٧	١٩٦٩
% ٩٤٥	% ٦٢٢+	٣٥٨	٣٨٨	% ٤٠٤-	٣٧٨٤	٤١٠٢	١٩٧٠
% ٩٦٧	% ٣٣٤+	٤٣٨	٥١٤	% ١٩٥١+	٤٥٢٢	٥٣١٤	١٩٧١
% ٨١٦	% ٧٠٣+	٤٦٨	٥٤٠	% ٥٩٧+	٥٧٤٦	٦٦١٤	١٩٧٢
% ٨١٨	% ٠٧٢-	٤٦٥	٦١٢	% ٣٤٦-	٥٥٤٧	٧٢٨٩	١٩٧٣
% ٨١٧	% ٣١٥+	٥٧٣	٨٣٧	% ٣٦٤٣+	٧٠١٣	١٠٤٥٠	١٩٧٤
% ٨١٩	% ٤٥٠-	٥٤٧	٩٦١	% ٤٧٥-	٦٦٨٠	١٣٧٢٦	١٩٧٥
% ٦٥٤	% ٥٦٨-	٥١٦	٨١٨	% ١٧٩٥+	٧٨٨٠	١٢٤٩١	١٩٧٦
% ٦٢٠	% ٢٠١٦-	٤١٢	٩٢٨	% ١٥٨٠-	٦٦٣٩	١٤٩٥٠	١٩٧٧
% ٦٠٦	% ٣١٥٦+	٥٠١	٩٩١	% ٢٤٩٤٣+	٨٢٥٦	١٦٣٣٩	١٩٧٨
% ٤٨٤	% ١٩٥٨١-	٤٠١	١١٧٧	% ٠٤٠+	٨٢٨٩	٢٤٣٠٢	١٩٧٩
% ٧٦٧	% ٢٩٧	-	-	% ٦٦٦	-	-	المعدل

المصدر: جمعية الدراسات العربية بالقدس، الصناعات العربية بالضفة الغربية ١٩٨١،

(القدس ١٩٨٢) ص ٣٣-٣٩.

الجمعية العلمية الملكية، اقتصاديات المناطق المحتلة (عمان ١٩٠٠) ص ٣٦-٤٧.

Awarani, Hasham, A Survey of Industries in the west bank
and Gaza, (Birzeit University Publication, 1979),
p. 33, 39.

Statistical Abstract of Israel No. 25, 1974, p.

Statistical Abstract of Israel No. 28, 1977, p. 755.

Statistical Abstract of Israel No. 31, 1980, p. 704.

(١٦) ان معادلة تحويل الدينار مقابل الليرة الاسرائيلية التي تم اعتمادها في الجدول

هي (٩٨٨) للسنوات ٦٩، ٧٠، و (١٠٥٠) لسنة ٧١، (١٢٦٦) لسنة ٧٢:

(١٣٤٤) لسنة ٧٣، (١٧٤٤) لسنة ٧٤، (٢٠٥٥) لسنة ٧٥، (٢٩١١) لسنة ٧٦،

(٣٢٢) لسنة ٧٧، (٥٤٨٨) لسنة ٧٨، (٦٢٠٢) لسنة ٧٩، على التوالي.

فكما يتضح من الجدول السابق فان قيمة الناتج المحلي الاجمالي (G.D. P) قد زادت من (٣٨٥٧) طليون دينار سنة ١٩٦٩ الى (٨٢٩٩) طليون دينار سنة ١٩٧٩ ، (باسعار ١٩٦٩ = ١٠٠٪) اي كان معدل الزيادة السنوية حوالي ٦٦٪ وبالرغم من ان هذا المعدل متدن نسبيا ، الا ان قيمة هذا الناتج شهدت تراجعا طموسا في بعض السنوات (١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧) ، وربما يعود جزء كبير من هذا التراجع السنوي موسمية الانتاج الزراعي ، الذي يساهم بنصيب كبير من هذا الناتج .

والمقابل فان الزيادة في قيمة الناتج الصناعي (باسعار ١٩٦٩) قد بلغت خلال نفس الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩ ، حوالي ٢٩٧٪ سنويا . وهذا يعني ان معدل النمو في قيم الناتج الصناعي كان ادنى منه في باقي القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي فان مساهمة الصناعة بالناتج المحلي الاجمالي قد تراجعت من معدل حوالي ٩٥٪ سنة ١٩٦٩ م ، الى حوالي ٤٨٪ سنة ١٩٧٩ ، عظم بأن اكبر نسبة من هذا التراجع قد جاءت بعد عام ١٩٧٥ . وشكل عام فان المعدل السنوي لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٩ م ، كان ٧٦٪ .

٢/١٢ الاستخدام الصناعي في الضفة الخريية:

لا بد من التنويه بأن دراسة حجم الاستخدام الصناعي تعطي فكرة واضحة عن طبيعة المؤسسات الصناعية ومقدار مساهمتها في امتصاص جزء من الطاقة البشرية ، وفتح فرص جديدة امام الاستخدام . . .

ففي الوقت الذي هيّطت فيه مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪ سنة ١٩٧٨، إلا أنها كانت تستخدم في ذلك العام ما مجموعه ١٤٣ الف عامل بنسبة ١١٪ من مجموع العاملين بالضفة الغربية . وهذا يعني أن هناك عدم تناسب بين نسبة ما تستخدمه الصناعة من القوى العاملة وحجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) . . . ما يعكس ضعف انتاجية العمل في القطاع الصناعي مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وحتى تلقي مزيداً من الضوء على هذه الناحية يُنظر إلى الجدول رقم (٢/٥) ، الذي يعكس حجم القوى العاملة من أبناء الضفة الغربية ، سواء في المنشآت المحلية أو ضمن الكيان الإسرائيلي ، والعاملين منهم في الصناعة الوطنية .

ومن الجدول يلاحظ أن عدد العاملين من أبناء الضفة الغربية كان في اتجاه متزايد اعتباراً من عام ١٩٧٠ م ، حتى بلغ سنة ١٩٧٤ م حوالي ١٣٧٤ الف عامل ، للزيادة في عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ولكن العدد الإجمالي للعاملين في نهاية عام ١٩٧٩ كان أقل مما كان عليه في عام ١٩٧٤ .

وكذلك فإن العاملين من أبناء الضفة في إسرائيل ، كان عددهم يتزايد باستمرار اعتباراً من عام ١٩٧٠ م ، حتى كان سنة ١٩٧٤ حوالي ٤٤٣ الف عامل ، وبعد ذلك أخذ عددهم في التراجع في السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، و زاد مرة أخرى في السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، حتى كان مع نهاية ١٩٧٩ حوالي ٣٩ الف عامل .

اما الماطلون في القطاعات الاقتصادية ضمن الضفة الغربية فقد سجل عددهم تراجعاً مستمراً اعتباراً من عام ١٩٧٠م حتى كان ادنى مستوى له سنوية ١٩٧٣ (حوالي ٨٧٠٨ الف عامل) وبعد ذلك عاد للزيادة حتى كان مع نهاية ١٩٧٩ حوالي ٩٢٠٥ الف عامل . ولكنه بقي بشكل مطلق ادنى من مستسوى سنة ١٩٧٠م (أي قبل تسعة أعوام) . مما يؤكد تقلص حجم الاقتصاد الوطني في الضفة الغربية ونقصان فرص العمالة بها . الامر الذي حدا بالكثيرين للتوجه الى البلاد المجاورة طلباً للرزق^(١٨) . وقد قدرت هجرة الايدي العاملة عبر الضفة الشرقية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٨ بحوالي ٦٣ الف عامل^(١٩) .

اما بالنسبة لمن يعطون بالصناعة الوطنية فكان عددهم سنة ١٩٧٠م حوالي ١٤٠٥ الف عامل ، ولم يتجاوز سنة ١٩٧٩ عددهم ١٤٠٧ الف عامل بعد اربعة عشر عاماً من الاحتلال . فيعد ان كانت نسبتهم (الى مجموع العاطلين) سنة ١٩٧٠م حوالي ١٢٠٦٪ تراجعاً الى نحو ١١٪ سنة ١٩٧٩ .

وعلى الرغم من ان بعض المصادر ، وحتى العربية منها تشير الى ان اسرائيل عمدت في البداية الى تشجيع الصناعة في المنطقة المحتلة ، الا ان الارقام الواقعية (بالرغم من ان معظمها اسرائيلية) تؤكد عدم صحة هذا الادعاء . وان ما يمكن مشاهدته من تقدم طفيف في بعض المجالات هو ناجم عن المبادرات الشخصية والفردية في الارض المحتلة .

(١٨) خصوصاً وان ذلك التقلص في حجم الاقتصاد الوطني قد صاحبه ايضاً نقص في فرص العمالة داخل الكيان الاسرائيلي بشكل عام بعد عام ١٩٧٤ ، ذلك النقص الذي يصود الى حد كبير للسياسة المطالية الجديدة التي اتبعتها اسرائيل بعد حرب تشرين ، وما استتبع ذلك من اتفاقات (كاص ديفد) مع مصر ، الامر الذي ادى الى استرخاء على الجبهات العسكرية ، مما مكنها من تسريح جنود الاحتياط وهم صلب القوى العاملة البديلة .

(١٩) الجمعية العلمية الطوبجية ، بعض مصادر الضفة الغربية وما تغنيه للاقتصاد الاسرائيلي ، (عمان ١٩٧٩) ص ٣٥ .

جدول رقم (٢/٥)

عطل الضفة الغربية والماطين منهم بالصناعة الوطنية

(بالالف)

نسبة الماطين بالصناعة الوطنية التي مجموع الماطين	الماطين منهم بالضفة		الماطين منهم اسرائيل		مجموع العمال	السنة
	الماطين بالصناعة الوطنية	بالالف	بالالف	بالالف		
% ١٢٦	١٤٥	٩٩٨	% ١٢٨	١٤٧	١١٤٦	١٩٧٠
% ١١٤	١٣٤	٩١٢	% ٢١٧	٢٥٦	١١٧٨	١٩٧١
% ١٠٠	١٣٢	٩٠٢	% ٢٧٨	٣٤٩	١٢٥٢	١٩٧٢
% ١١٤	١٤٤	٨٧٨	% ٣٠٥	٣٨٦	١٢٦٤	١٩٧٣
% ١٠٤	١٤٣	٩٥٠	% ٣٠٩	٤٢٤	١٤٧٤	١٩٧٤
% ١١٠	١٤٥	٩١٩	% ٣٠٥	٤٠٤	١٣٢٣	١٩٧٥
% ١٠٦	١٣٨	٩٢٦	% ٢٨٦	٣٧١	١٢٩٧	١٩٧٦
% ١٠٩	١٣٩	٩١٩	% ٢٧٩	٣٥٥	١٢٧٤	١٩٧٧
% ١٠٩	١٤٣	٩٤٠	% ٢٨١	٣٦٨	١٤٥٨	١٩٧٨
% ١١١	١٤٧	٩٢٥	% ٢٩٤	٣٩٠	١٣٢٨	١٩٧٩

Statistical Abstract of Istra-el, No. 27, 1976.

Ibid, = = = = No. 30, 1979.

= , = = = = No. 31, 1980.

المصدر:

Page which??

١/٢/٢ الناتج الصناعي في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٩ :

لقد شهدت الصناعة في قطاع غزة نشاطا نسبيا أعلى منه في الضفة الغربية. فبعد ان كانت قيمة الناتج الصناعي (بالاسمار الجارية) سنة ١٩٦٨ حوالي ٤٠٠ مليون دينار ، اصبحت سنة ١٩٧٩ حوالي ٩٧٧ مليون دينار. وزادت مساهمة الصناعة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي من نسبة ٣١٢٪ سنة ١٩٦٨ الى ٩١٪ سنة ١٩٧٩ . ولا يخرب عن البال ان نسبة كبيرة من الزيادة في قيمة الناتج كانت زيادات سعرية (ان قدرت بعض المصادر معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي للاسعار بحوالي ٣٨٪ سنويا) (٢٠) وحتى نستجلي طبيعة الزيادة التي طرأت على قيمة الناتج المحلي الاجمالي والناتج الصناعي نستعرض الجدول رقم (٢/٦) الذي يعكس القيم بالاسمار الجارية والثابتة .

من الملاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد زادت من ١٨٤ مليون دينار سنة ١٩٧٠م الى حوالي ١٠٦٦ مليون دينار سنة ١٩٧٩ (بالاسمار الجارية) ، ولكن هذه الزيادة تتراجع الى ٣٢٧ مليون بالاسمار الثابتة (٦٩ = ١٠٠٪) ، اي ان معدل الزيادة الحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ قد بلغ ٧٦٪ سنوياً (مقارنا بمعدل ٦٧٪ للزيادة في الضفة الغربية) . ولكننا نستطيع القول ان هذا النمو لم يكن مطردا خلال الفترة المشار اليها إذ سجلت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي تراجعا بعد عام ١٩٧٣ وعاد للنمو مرة اخرى بعد عام ١٩٧٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، اقتصاديات المناطق المحتلة ، ص ٢٥ .

جدول رقم (٢/٦)

الناتج الصناعي وساهمته بالناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٠-١٩٧٩

بالطين دينار

السنة	GDP بسعر الكلفة		مجملة قيمة الناتج الصناعي		نسبة الناتج الصناعي الى الناتج المحلي الاجمالي
	اسمار جارية	اسمار ١٩٦٩ = ١٠٠٪	اسمار جارية	اسمار ١٩٦٩ = ١٠٠٪	
	القيمة	% الزيادة السنوية	القيمة	% الزيادة السنوية	
١٩٧٠	١٨٣٧	١٧٤٧	١١٢	١٠٧	٦١٪
١٩٧١	٢٣٢٤٣	١٩٥٩	١٣٣	٤٤٪	٥٧٪
١٩٧٢	٢٥٨٧	٢١٧٣	١٦٧	٥٥٪	٦٤٪
١٩٧٣	٣٤٩٢	٢٥٠٩	٢٢٤	٥٥٪	٦٤٪
١٩٧٤	٤٠٢٣	٢٣٩٩	٣٠٢	٤٤٪	٧٥٪
١٩٧٥	٥٠٣٤	٢٣٣٣	٤٧١	٢٨٪	٩٤٪
١٩٧٦	٥٣٤٤	٢٨٦٧	٥٤٦	٢٢٪	١٠٢٪
١٩٧٧	٦٩٨٧	٢٧٢١	٧٤١	٥١٪	١٠٦٪
١٩٧٨	٦٠٦٢	٢٨٣١	٦٥١	٤٠٪	١٠٧٪
١٩٧٩	١٠٦٥٩	٣٢٧٧	٩٧٣	٥٨٪	٩١٪
المعدل				٧٦٪	٨٢٪

المصدر: المرجع السابق، اقتصاديات المناطق المحتلة، ص ٣٧، جدول رقم ١٢.
 المرجع السابق، الصناعات العربية بال الضفة الغربية، ص ٣٣، لائحة رقم (٧).

Ibid, Statistical Abstract of Israel, NO. 31, 1980, p. 703,

اما قيمة الناتج الصناعي فقد شهدت زيادة مطردة من ١٠٧ مليون دينار سنة ١٩٧٠ ، الى حوالي ٢٩٩ مليون دينار سنة ١٩٧٩ (بالاسمار الحقيقية ١٩٦٩) . وذلك فان معدل النمو في قيمة الناتج الصناعي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ كان حوالي ١٢٥٪ سنويا (مقارنا بمعدل ٢٩٧٪ للزيادة في الضفة الغربية) . وهذا يعني ان التوسع في القطاع الصناعي كان اسرع منه في باقي القطاعات الاقتصادية ، الامر الذي عكس زيادة في نسبة مساهمة الصناعة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) ، فزادت من ٦١٪ سنة ١٩٧٠ الى ٩١٪ سنة ١٩٧٩ . وعليه يمكن القول انه بالرغم من ان الصناعة ما زالت محدودة بالمقارنة مع مجتمعات نامية اخرى ، الا انها اصبحت ذات اهمية متزايدة في الاقتصاد المحلي .

ومن الجدول السابق ، تلاحظ ايضا ان معدل مساهمة الصناعة فسي قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ حوالي ٨٢٪ . وهذه النسبة كانت اعلى منها في الضفة الغربية خلال نفس الفترة (٧٧٪) . وعلى اي حال تبقى هذه النسب متواضعة جدا بالمقارنة بصعيقية بلدان العالم الاخرى وحتى النامية منها (٢١) .

(٢١) انظر: سكرتارية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، التطور

الصناعي في الدول النامية ، (الندوة الدولية للصناعة ، اثينا

١٩٦٧) ، ترجمة مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، (١٩٧١) ،

ص ٣٣٠ وما بعدها .

لم تكن اوضاع العاطلين من ابناء قطاع غزة المحتملة أفضل منها في الضفة الغربية ، فعلى وجه العموم ادى الاحتلال الاسرائيلي الى زيادة حدة البطالة في السنوات الاولى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، وشكل عام تشير الاحصاءات على هذه الفئة في سبيل تأمين مستوى من المعيشة لبقية ابناء المجتمع ، الامر الذي اضطرها الى الاستجابة لسياسة اسرائيل الرامية لاستخدام العمال العرب وقت الحاجة (وخاصة في بناء المستوطنات الجديدة) ، وذلك بهدف تفتيت البنية الاجتماعية العربية تمهيدا لضم باقي المناطق المحتلة ، للكيان الصهيوني بعد احتواء ما بها من الموارد . وحتى تكون الامور اكثر وضوحا ، نستعرض الجدول التالي الذي يعكس حجم العمالة في قطاع غزة والعاطلين منهم في الصناعة .

يتضح ان حجم القوى العاملة من ابناء قطاع غزة قد كان سنة ١٩٧٠ م حوالي ٥٨٧ الف ^{عامل} استمر في الزيادة ومع نهاية عام ١٩٧٩ كان عددهم ٧٩٦ الف عامل ، اي كان متوسط الزيادة السنوية في حجم القوى العاملة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ نحو ٣٦ ٪ .

وكذلك ان العاطلين من ابناء القطاع في اسرائيل بعد ان كان عددهم ٩٠ الف سنة ١٩٧٠ بنسبة ١٠.٥ ٪ من مجموع القوى العاملة ، زاد ليصل الى ٣٣٩ الف عام ١٩٧٩ ، بنسبة ٤٢.٦ ٪ من المجموع .

جدول رقم (٢/٧)
القوى العاملة من ابناء قطاع غزة ١٩٧٠-١٩٧٩ بالالف

السنة	القوى العامة	العاطون منهم باسرائيل		العاطون منهم في القطاع	
		بالالف	%	بالالف	في الصناعة الوطنية نسبة العاطين المجموع
١٩٧٠	٥٨٧	٥٩	١٠.٥%	٥٢٩	٦٤
١٩٧١	٥٩٧	٨٢	١٣.٧%	٥١٥	٦٣
١٩٧٢	٦٣٥	١٧٥	٢٧.٦%	٤٦٠	٥٨
١٩٧٣	٦٨٣	٢٢٧	٣٣.٢%	٤٥٦	٥٨
١٩٧٤	٧٣	٢٦٣	٣٦%	٤٦٧	٥٧
١٩٧٥	٧٢٦	٢٥٩	٣٥.٧%	٤٦٧	٥٦
١٩٧٦	٧٦١	٢٧٨	٣٦.٥%	٤٨٣	٦٥
١٩٧٧	٧٧٢	٢٧٥	٣٥.٦%	٤٩٥	٦٢
١٩٧٨	٨٠٤	٣١٤	٣٩.١%	٤٨٧	٧٥
١٩٧٩	٧٩٦	٣٣٩	٤٢.٦%	٤٥٧	٨٣

Ibid, Statistical Abstract of Israel, No. 27, 1976.
 = = = = No. 29, 1978.
 Ibid, = = = = No. 31, 1980.

المصدر:

وفي المقابل فإن من يعطى منهم داخل القطاع كان سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٩٩ ألف عاطل ، نقص حتى بلغ ٤٥٧ ألف الف عاطل سنة ١٩٧٩ . وهذا يمكن مدي النجاح الذي حققته السياسة الإسرائيلية ، التي هدفت الى اضعاف الاقتصاد الوطني ، مما انعكس بشكل تراجع مطلق في حجم القوى العاملة في القطاعات الوطنية ، اعتبارا من سنة ١٩٧١ م ، علما ان ادنى رقم وصله حجم القوى العاملة في القطاع كان سنة ٧٣ ، قبل ٤٥٦ الف عاطل ، وبعد ذلك زاد حتى كان ٤٩٥ ألف سنة ١٩٧٧ وتراجع مرة اخرى .

أمّا العاطلون في القطاع الصناعي (الصداقة الوطنية) فقد كان عددهم سنة ١٩٧٠ م حوالي ٦٤ الف عاطل ، تراجع في السنوات التالية حتى وصل ٦٥ ألف سنة ١٩٧٥ ، وبعد ذلك اخذ في الزيادة . أما نسبتهم الى مجموع العاطلين بعد ان كانت سنة ١٩٧٠ حوالي ١٠٪ لم تتجاوز ١٠٪ سنة ٧٩ ، أي أنه بالرغم من الزيادة المشاهدة في قيمة الناتج الصناعي إلا ان الصناعة لم تستطع استيعاب نمو مماثل في حجم الاستخدام الصناعي .

هيكل الصناعة

١/٣١٤ هيكل الصناعة في الضفة الغربية :

في الضفة الغربية حوالي ٢٣٢ ألف مصنع قائم (حتى نهاية عام ١٩٧٩) منها ٩٤٨٪ تستخدم اقل من ١١ عاملا ، أما التي تستخدم ١١ عاملا أو أكثر فلا تزيد نسبتها عن ٥٢٪ ، وهذا يعني ان معظم الصناعة القائمة عبارة عن حرف يدوية ومشاغل مهنية ، وبالتالي فان الضفة الغربية تخلو تماما من أي صناعة ثقيلة .

وقد تركزت معظم الصناعة القائمة على صناعة الانسجة والالبسة ان بلغت نسبتها ٢١٩٪ من المجموع ، وجاء بعد ذلك صناعة الاخشاب بنسبة ١٩٪ ، وكذلك المنتجات غير المعدنية بما في ذلك مواد البناء بنسبة ١٩٪ ، اما الصناعات الغذائية فلم تتجاوز نسبتها ١٠٪ من المجموع وحتى تكون الا موز اكثر وضوحا انظر: جدول رقم (٢/٨) التالي ، الذي يعكس الصناعة وتوزيعها حسب حجم العمالة لعام ١٩٧٩ .

يتضح من الجدول رقم (٢/٨) ان هناك حوالي ١٥٠ ألف مشغل حرفي في الضفة الغربية يصل بكل منها ١ - ٣ عمال (بنسبة ٦٨٪ من المجموع) ، وجاءت (الصناعات الصغيرة) فلم تتجاوز نسبتها ٢٦٦٪ من المجموع ، وما يمكن اعتباره صناعات متوسطة (تستخدم بين ١١ - ٢٠ عاملا) لم تزد نسبتها عن ٣٥٪ ، تركز ممثلها في صناعة المنسوجات والالبسة .

جدول رقم (٢/٨)

الصناعة القائمة وتوزيعها حسب حجم المصالة لعام ١٩٧٦

صناعات اخرى	منتجات معدنية	منتجات غير معدنية	مطاط ولاستيك وكيماويات	خشب ومنتجات ومنتجات	جلد والسنة ومنتجات	اغذية ومشروبات وكحان	المجموع
							%
١٨٤١٧	٢١	٢٠-١٩	١٥	١٤-١٣	١٢-١١		٢-١
٢٥٤٢٤	٢٣-٢٢						
٧٩	٥٧	٤	٦	١٦٠	٦٢	١٣٢	٨٥
٨٥	٢٣٦	٣٢	١٤	٢٠٩	١١٧	١٧٠	٦١
٤٤	١١٧	٦٣	١١	٥٩	٥٢	١٠٧	٦٥
١٠	٣	١١	٥	٧	٢	٢٦	٧
٦	٤	١٠	٣	٦	١	٤٠	٦
٣	٢	٢	١٢	-	-	١٠	٨
٢٢٧	٤١٩	١٢٢	٥١	٤٣٧	٢٣٤	٤٨٤	٢٣٢
%١٠٠٣	%١٩	%٥٥	%٢٤	%١٩٥	%١٠٦	%٢١٩	%١٠٥

المجموع

%١٠٠ ٢٢٠٧

Ibid, Statistical Abstract of Israel No. 31, 1980, p. 697 - 698.

المصدر:

المرجع السابق ، الصناعات العمريية في الراضى العمريية المحتلة ، جدول رقم (٦) .

وإذا ما انخفضنا الى ما تقدم ٣٩١ (٢٢) صنما آخر في مدينة القدس ومناطقها ، يصبح العدد الاجمالي للصناعة في الضفة الغربية حوالي ٢٦٦ ألف مصنع وما ينطبق على الصناعة في بقية الضفة الغربية ينطبق على الصناعة في منطقة القدس (منها ٣٥١ صنما يستخدم اقل من ١٠ عمال) .

٢/٣/٤ هيكل الصناعة في قطاع غزة :

الصناعات القائمة في القطاع هي في معظمها مهنية وصغيرة الحجم ، اما تلك التي يطلق عليها اسم كبيرة الحجم (والتي يستخدم كل منها ٥٠ عاملاً فأكثر) فلا يتجاوز عددها عدد اصابع اليدين .

وعلى العموم فقد بلغ عدد الصنائع في قطاع غزة مع نهاية عام ١٩٧٩ ، حوالي ١٣٣ ألف مصنع ومشفلا ، منها حوالي ٩٣٪ تستخدم اقل من ١١ عاملاً . اما التي تستخدم اكثر من ١١ عاملاً فلم تزيد نسبتها عن ٦٫٩٪ من المجموع . هذا وقد تركز معظمها في صناعة المنسوجات والالبسة والصناعات الجلدية (١٣ - ١٥) ان بلغت نسبة الصنائع التي تمارس هذا النوع من الصناعات حوالي ٣٦٫٧٪ ، جاء بمرادها صناعة المواد المعدنية والكهربائية البسيطة بنسبة ١٨٫١٪ ، أما صناعة الاغذية والمشروبات فلا تزيد عن ١٫٤٩٪ من مجموع الصناعة القائمة .

Ibid, A Servey of Industries In the West Bank and
Gaza, p. 17 - 18.

(٢٢)

جدول رقم (٢/٩)

الصناعات القائمة في قطاع غزة حسب حجم العمالة لعام ١٩٧٩

غير معدنية مصنوعات مطاطية وكيماوية واخرى ٢٨٠٢١-١٧	معدنية وكهزائية ومعدات ٢٦-٢٢	خشب ومصنوعات ١٦	منسوجات والبسطة ومصنوعات جلدية ١٥-١٣	اغذية مشروبات ودخان ١٢-١١	الصناعة		حجم العمل
					%	٢-١	
١٨	٨٠	٣١	١٩٩	٧٩	%٣٠ر٥	٤٠٧	عاطل واحد
٧٣	٨٥	٩٤	٩٩	٧٢	%٣٦ر٧	٤٢٣	٣-١
٨٨	٦٤	٦١	٩٥	٣٦	%٢٥ر٨	٣٤٤	٧-٤
١١	٦	٤	٤٣	٤	%٥ر١	٦٨	١٠-٨
١٠	٢	٢	٤٤	٥	%٤ر٦	٦٢	٢٠-١١
٦	٥	٦	١٠	٣	%٢ر٣	٣٠	+٢١
٢٠٥	٢٤٢	١٩٨	٤٩٠	١٩٩			
					%١٠٠	١٣٣٤	المجموع
%٦٥ر٥	%١٨ر١	%١٤ر٨	%٣٦ر٧	%١٤ر٩			

Ibid, Statistical Abstrat of Israel No.31, 1980.

Table 29/ 10

المصدر :

ومشكل عام يمكن القول ان الصناعة القائمة فني قطاع غزة هي صناعات تحويلية ، في معظمها حرفية . الا أن تتبعنا لمسيرة الصناعة خلال الحقبة الماضية يمكننا من القول أن هناك اتجاها نحو الاستثمار في الصناعات الجديدة ، التي تستوهم المزيد من الطاقة العاملة . وحتى نستوضح أهمية المؤسسات القائمة عام ١٩٧٩ : نستعرض الجدول السابق رقم (٢ / ١) .

ومن بين الصناعات القائمة في قطاع غزة حوالي ٨٣٠ مشغلا حرفيا (يمثل بكل منها بين ١ - ٣ عمال) وهذه تشكل نسبة ٦٧,٢٪ من اجمالي الصناعة في القطاع . اما الصناعات الصغيرة التي تستخدم بين ٤ - ١٠ عمال فلم تتجاوز نسبتها ٣٠,٩٪ من المجموع . وكذلك فهناك حوالي (٦٢) مصنعا متوسط الحجم يمثل بكل منها ١١ - ٢٠ عمالا (تمثل نسبة ٤,٦٪ من المجموع) .

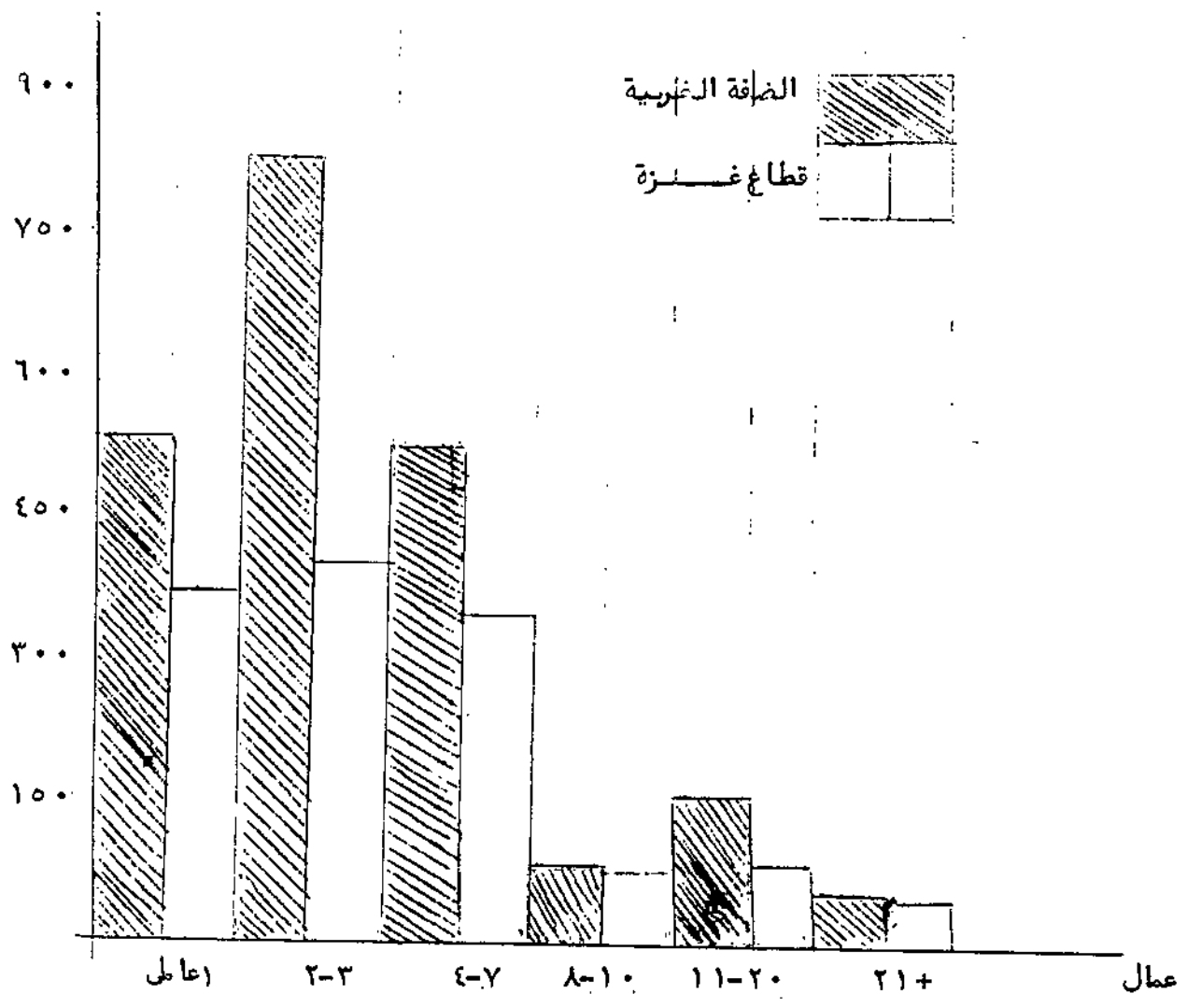
اما الصناعات التي تستخدم اكثر من ٢٠ عمالا (اكبر حجما) فلم تتجاوز نسبتها ٢,٤٪ من المجموع (مقارنة بنسبة ١,٧٪ لنفس الحجم من الصناعة في الضفة الغربية) .

ولدى وجه العموم فإن هيكل الصناعة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، قد جاء متشابها من حيث صغر حجم المؤسسات الصناعية ، ولكن الفوارق المشاهدة بين المنطقتين (في الضفة والقطاع) جاءت من حيث عدد الصناعات القائمة ، فكانت في الضفة الغربية تمتاز بكثرة عددها عنها في قطاع غزة ، وان التماثل نادرة سريعة على الرسم البياني التالي رقم (٢ / ١) يمكننا من عقد مقارنة بين صناعة الضفة والقطاع .

رسم بياني رقم (٢/١)

مؤسسات
()

رسم بياني للصناعات القائمة في الضفة الغربية والقطاع
لنظام ١٩٧٩ موزعة حسب حجم الاستهلاك



كما هو مشاهد في الرسم (٢/١) فان الصناعات القائمة في الضفة الغربية هي بجميع احجام استخدامها اكثر منها في قطاع غزة . وكذلك فان اKبر نسبة من الصناعات القائمة ،سواء في الضفة أو في غزة ،هي التي تستخدم ٢-٣ عمال ، ثم تليها في الاهمية الصناعات التي يعطى بها عامل واحد ، وبعد ذلك تأتي تلك الصناعات التي يعطى بها ٤-٧ عمال .

اما الصناعات التي يعطى بها بين ١١-٢٠ عاملا فهي تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الحجم في الضفة الغربية ، وفي المرتبة الخامسة في قطاع غزة . اما الصناعات التي يمكن اعتبارها اكبر حجما ونستخدم ٢١ عاملا او اكثر فهي ذات حجم نسبي صغير جدا في الضفة والقطاع على حد سواء .

هذه الظواهر المتقدمة تعتبر ذات دلالة خاصة بالنسبة لوضع المناطق المحتلة الصناعية بوجه خاص ، مما يتطلب ضرورة التفكير الجدي بوسائل تغيير هيكل البنيان الصناعي في هذه المناطق ، للاتجاه نحو الصناعات الموسعة في الاستخدام البشري ، وذلك بهدف :

١ - زيادة حجم الفعاليات الصناعية ، والمساهمة في رفع الناتج القومي الاجمالي (G . D . P) . ان من الثابت حتى الان ان الصناعات الصغيرة والحرفية تبقى عاجزة وحدها عن تلبية الاحتياجات المحلية الجزئية نحو السلع المصنعة ، سواء للاستهلاك المباشر أو غير المباشر .

ومن ثم فان مردود مثل هذه الصناعات (الصغيرة والحرفية) يقيس محدودا اذا ما قيس بمردود الصناعات الاكبر حجما ، تلك الصناعات الكبيرة التي تستطيع الافادة من عوائد الحجم الكبير ، ومن ثم تكون اكثر قدرة على المنافسة في ظل الظروف الدولية الحالية المتجهة نحو الانفتاح العالمي في معظم المجتمعات .

- ٢ - زيادة قدرة الصناعة على استخدام الطاقة البشرية ، والتي تعتبر ضرورة فتح فرص جديدة للعمالة امامها مطلبها اجتماعيا في معظم بلاد العالم .
- ان انتشار صناعة واحدة برأسمال كبير نسبيا يفتح المجال لاستيعاب مئات الايدي العاملة ، الامر الذي تعجز عنه مئات الصناعات الصغيرة ، التي لا تستطيع فتح فرص استخدام جديدة .
- ٣ - ان ظروف المناطق المحتلة اليوم اكثر منها في اي وقت مضى تتطلب زيادة العناية في التوجه الصناعي ودعم الصناعة ، خصوصا اذا عرفنا ان حجم الرقعة الزراعية محدود جداً ، وان قدرته على الاستيعاب محدودة ايضا ، مما يتطلب فتح آفاق جديدة للعمالة وليس هناك مجال ارحب من الصناعة التي ما زالت تفتقر الى الاف المشاريع الصناعية التي ^{يمكن} انشائها وتعود بالنفع والفائدة ، ليس على اصحابها فحسب ، بل على المجتمع المحلي ايضا .

خلاصة البـاب الأول

ما تقدم يتضح بأن الصناعة العربية (في الضفة والقطـاع) ، قد تأثرت والى حد كبير بالظروف الحياتية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال فترة ما قبل وبعد الاحتلال الاسرائيلي (الجديد ١٩٦٧) ، وان مجمل التحليل السابق جاء ليؤكد بأن :

الصناعة في الضفة والقـطاع خلال فترة الاستقلال (ما قبل ١٩٦٧) لم تكن طالما مهيـزا للاقتصاد الوطني ، بل كان الاقتصاد بمجمله يعتمد زراعيا من هنا كان تـسا همة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (G . D . P) متواضعة ، ولم تتجاوز نسبة ٧ ٪ ، ٤٥ ٪ بالضفة الغربية وقطاع غزة عـلى التوالي .

والتالي فان مساهمة الصناعة في استقطاب القوى العاملة كانت ضعيفة ، فبلغ حجم العمالة الصناعية سنة ٦٥ حوالي ١٧٤ الف عامل بالضفة الغربية و ٦٢ الف عامل في قطاع غزة .

وعليه يمكن القول ، ان الصناعة في المنطقة اجمالا كانت ولغاية عام ١٩٦٧ صناعة زراعية وحرفية مكثفة بمنصر المثل ، ولم تزد انتاجية العامل الصناعي بها عن (٢٨٥ دينار سنويا بالنسبة للضفة الغربية) وهذا المعدل يعتبر متدنيا حتى بالمقارنة مع ارقام الدول النامية .

اما بالفترة التالية (الاحتلال الاسرائيلي) فقد شهدت الصناعة في المنطقة عدة تغيرات جذرية ، فقد اثرت فترة بداية الاحتلال على نزوح عـدد كبير من اصحاب الاموال والقوى العاملة الى خارج المنطقة ، (قدرت بمـئـض المصادر اجمالي من غـساد ووا المنطقة مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ باكثر من ٧٠٠ الف نسمة) ، وعليه فقد اثرت هذه الظروف بشكل مباشر على الصناعة العربية ، فقد نت

قيمة انتاجها من ٤٣٣ مليون دينار (قيمة صافية لسنة ١٩٦٥) الى ٣٨٨ مليون دينار سنة ١٩٧٠ م (بالضفة الغربية) واصبحت الصناعة فيها تساهم باستخدام ما مجموعه ١٣٤ ألف عامل سنة ١٩٧١ م (بعد ان كانت تستخدم اكثر من ١٧ ألف عامل سنة ١٩٦٥ م) مما يعني ان الكثير من الصناعات قد اقلت ابوابها ، أو ان اصحابها قد اضطروا لمفادرة البلاد اصلا .

وما ان استقرت الاوضاع (نسبيا) حتى بدأت تمود عجلة الاقتصاد للدوران من جديد ، وهكذا بدأت بعض الصناعات بالانتماش ، وقد دخلت المنطقة بعض الصناعات الجديدة (مثل صناعة الادوية) ، وكذلك توسعت بعض الصناعات الاخرى (صناعة الالبسة والمنسوجات) . مما انعكس مباشرة على ارتفاع قيمة الناتج الصناعي (فوصلت قيمة الناتج الصناعي حوالي ١١٧٧ مليون دينار بالضفة الغربية ، و ٩٣٣ مليون دينار بقطاع غزة) سنة ١٩٧٩ . وكذلك تصاعد حجم القوى العاملة في الصناعة ليصل الى ١٤ ألف عامل بالضفة و ٣ و ٨ ألف عامل بالقطاع سنة ١٩٧٩ .

ومقياس حقيقي (اعمار ١٩٦٩) فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي للضفة الغربية خلال الفترة (٦٩ - ٧٩) سنوياً حوالي ٢٩٪ وفي قطاع غزة لنفس الفترة الى حوالي ١٢٪ سنوياً .

ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار ان نسبة كبيرة من هذا النمو ترجع في الاساس الى عودة بعض الصناعات ، التي توقفت مباشرة بعد الاحتلال عن العمل ، وبالتالي فان النمو في الصناعة كان اقل من المعدل اعلاه . فواعتبرنا سنة ١٩٧٣ هي السنة التي غادت فيها قيمة الناتج الصناعي لتساوي القيمة قبل الاحتلال ، خصوصا بالضفة الغربية - سنة القياس لوجدنا انه لم يكن فسي

الضفة الغربية نمو حقيقي في الناتج الصناعي ، بل كان تراجع بمعدل ٩.٠ ٪ سنويا اعتبارا من سنة ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٩ . اما في قطاع غزة والقياس لسنة ١٩٧٣ فان معدل النمو السنوي اقل من ١٠.٠ ٪ وهو نمو فعلي .

وما يؤكد ما ذهبنا اليه اعلاه ، ان الصمالة الصناعية الكلية في الضفة الغربية لم تسجل اية زيادة ملحوظة عما كانت عليه سنة ١٩٦٥ ، (بالاعتماد على ارقام ١٩٦٩ - ١٩٧٩) ، وكذلك عدد المؤسسات الصناعية قد تراجع من ٣٠ ألف مصنع سنة ١٩٦٥ الى حوالي ٢٠ الف مصنع (بما في ذلك مصانع منطقة القدس) سنة ١٩٧٩ (٢٤) .

أما في قطاع غزة فقد تزايد عدد المؤسسات الى حوالي ١٣٣ ألف مصنع ، واصبحت تستخدم اكثر من ٨ ألف عامل بالمقارنة مع ٦٢ ألف عاملا لسنة ١٩٦٦ .

ومقارنة الصناعة في الضفة الغربية مع قطاع غزة ، نجد ان انتاجية المثل الصناعي في قطاع غزة قد تراوحت بين ١١٧ - ١٢٠ ألف دينار في السنة (١٩٧٧ - ١٩٧٩) بينما كانت في الضفة الغربية للفترة نفسها تتراوح بين ٨٣٢ - ٩٨٣ دينار سنويا (بالاسعار الجارية) الامر الذي يعني ان الصناعة في القطاع قد استطاعت استيعاب وسائل فنية (تكنولوجية) أكثر تطورا منها في الضفة الغربية .

(٢٤) على انه يجب الملاحظة ان الارقام المقارنة للضفة الغربية لما قبل ١٩٦٧ كانت تشتمل على صناعة منطقة القدس وصناعة زيت الزيتون . بينما الارقام بعد ١٩٦٧ (كما تظهرها الاحصاءات الاسرائيلية) لا تشتمل صناعة مناقدة القدس (التي بلغ عددها سنة ١٩٧٩ حوالي ٣٩٠ مصنعا يعمل بها الفيت عامل) ، وصناعة زيت الزيتون (التي بلغ عددها سنة ١٩٧٩ حوالي ٢٧٠ مصصرة ويعمل بها ٢٤٤ الف عامل) .

وهناك عوامل خارجية عن ارادة الاحتلال ساهمت في تسارع التنمية الصناعية في قطاع غزة ، عكس الضفة الغربية ، وقد يكون فتح الجسور بين الضفة الغربية والشرقية من احد العوامل التي ساهمت في هروب رؤوس الاموال الصناعية والايدي العاملة ايضا من الضفة الغربية (الامر الذي لم يكن متاحا بالشكل الكافي لرؤوس اموال وعمله قطاع غزة) ، مما انعكس على ضعف الاتجاه نحو التوسع في الاستثمار الصناعي .

أما بالنسبة لقطاع غزة فان صمودية انتقال القوى العاملة والاموال الى خارج المنطقة المحتلة ، قد اديا الى الاتجاه نحو الاستثمار المحلي مما انعكس ايجابيا على التنمية الصناعية خلال هذه المرحلة .

الباب الثاني

مقومات الصناعة بالصفحة التمهيدية والقطاع

مقدمة :

بعد ان استعرضنا الصناعة في وضعها الراهن وتطورها التاريخي في الضفة والقطاع، ندرس في هذا الباب مقومات الصناعة في الضفة وقطاع غزة .

من المعروف ان قيام الصناعة يتطلب توفر مجموعة من المقومات الأساسية في البلد الذي يريد ادخال النشاط الصناعي اليه ، ولما كانت المنطقة لا تزال في بداية طريق البناء الاقتصادي ، كان لا بد من توافر عدد من هذه المقومات حتى يتسنى لها السير قدما في الاتجاه نحو النهضة الصناعية ، وأهم تلك المقومات : المواد الأولية ، الأيدي العاملة ، رأس المال والسوق . وهذا ما سوف اغرض له في هذا الباب في الفصول التالية :

الفصل الثالث : الموارد الطبيعية

الموارد الأولية :

- المعدنية

- الزراعية

- الموارد البشرية

- إجمالي السكان

- القوى العاملة

الفصل الرابع : التكوين الرأسمالي والسوق

التكوين الرأسمالي

- مشكلة التكوين الرأسمالي

- الأليات الخارجية والتكوين الرأسمالي

السوق السلعي

- الدخل الشخصي المتعرف به

- الميزان التجاري

خلاصة الباب الثاني

الفصل الثالث

الموارد الطبيعية

ندرس في هذا الفصل الموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة (الضفة والقطاع) سواء كانت موارد أولية للصناعة أو موارد بشرية ، إذ تعتبر الموارد الأولية من الموارد الرئيسية لقامة الصناعة ، وهذه يمكن تصنيفها الى انواع ، منها ما هي معدنية أو زراعية أو حيوانية . وما تجدر ملاحظته ان المادة الأولية في الصناعة : منها ما هو اساسي ، ومنها ما هو ثانوي ، ولكنها جميعا تساهم في دفع عجلة البناء الصناعي .

أما الموارد البشرية فهي المعضو الاهم في العملية الانتاجية (١) ، إذ ينظر لها من جانبي العرض والطلب ، ففي جانب العرض تشكل القوى العاملة العنصر المحرك في الانتاج ، اما في جانب الطلب ، فان سعي الانسان الدائب لتلبية حاجاته المتزايدة هو ما يعبر عنه عادة بالاستهلاك ، والانسان في أي مجتمع منتج في جانب العرض ومستهلك في جانب الطلب .

ومن خلال هذه الدراسة سوف نتعرض بالبحث لمدى غنى المنطقة بهذه الموارد ومدى ملاءمتها لتلبية حاجة الصناعة المتطورة فيها .

(١) لقد عد Richard . Meier في كتابه :

اربعة عوامل رئيسية في عطية التخطيط الصناعي . فبالإضافة الى الموارد البشرية هناك الموارد المائية والثروة المعدنية والبناء التكنولوجي ،

Meier, Richard L. Developmental Planning
(McGraw-Hill, New York, 1965). P. 187

الموارد الاولية المعدنية :

٧١١٣

بالرغم من عدم غنى الضفة والقطاع بالمعادن القلزية ، كالحديد والنحاس ، فإن الدراسات الجيولوجية أثبتت غنى هذه المنطقة بمناجم المعادن اللافلزية ، كالفسفات والبوتاس . وعلى أي حال يمكن القول ان المصنّـان التالية توجد في اماكن مختلفة من المنطقة . كما اثبتت ذلك الدراسات العلمية .

- الحديد :

اثبت بلاك (Blake) في دراسته (التي نشرت سنة ١٩٣٠م ، ص ٢٦) وجود خامات الحديد الى الشرق من مدينة نابلس ، وقد اثبت ايضا تقرير (Picard) سنة ١٩٥٥ ان الطبقات الحديدية المكتشفة في تلك المنطقة ما هي الا استمرار طبيعى للمناجم المستغللة في اسرائيل في المنطقة الوسطى ، ان وجدت خامات الحديد بطبقات سمكها يتراوح بين ٢ - ٣ م ، ولكن الثابت ان هذه الطبقات تحتوي على الحديد (Fe) بنسبة ٢٦ - ٢٨٪ (٢) .

- صخور البلقاء :

اثبتت الدراسات المبكرة التي جرت في فلسطين ان هذه الصخور توجد في الاجزاء الشرقية من الضفة الغربية . وتحتوي على الطباشير وكربونات الكالسيوم والنفوسفات .

(٢) McKelvey, V.E., Investigation Needed to Stimulate Development of Jordan Mineral Resources, (Geological Survey, Washington. V.S 1959) P. 82.

أ - الفوسفات :

يوجد على الاخص في منطقة البحر الميت ، حول مقام النبي موسى (عليه السلام) حيث ينطوي ارضا مساحتها ١٠٠ كلم^٢ ، ويسمك يتراوح بين ٦ - ١٠ امتار ، وتقدر كمية المخزون منه بحوالي ٢٢٥ مليون طن (٣) .
واذا علمنا ان مشروع تعدين مادة الفوسفات بطاقة انتاجية ٤ مليون طن سنويا ، هو مشروع مجد اقتصاديا (كانت الطاقة الانتاجية لشركة مناجم الفوسفات الاردنية عام ١٩٥٤ حوالي ٢٥ ألف طن ، وحتى سنة ١٩٦٨ لم تتجاوز مليون طن سنويا) ، نعلم من ذلك ان الكميات المتوفرة في باطن الارض في الضفة الغربية تعتبر ثروة قابلة للاستغلال الاقتصادي ذي الجدوى المرتفعة ، خصوصا ونحن نعلم ان الفوسفات يستخدم كسماد جيد للزراعة ويمكن استخلاص معدن اليورانيوم المشع منه وهذا له استخدامات عدة (٤) .

ب - أحجار الجير :

والتي توجد ايضا بالقرب من شواطئ البحر الميت الغربية ، حيث توجد احجار الجير القارية والصوانية في مناجم تتراوح اعماقها لتصل الى ١٥٠ م .

(٣) Blake. G.S. Geology and Water Resources of Palestine,
(Geology Adviser, Palestine Government,
Jerusalem, 1928). p. 20.

(٤) خلوي ، رياض حمدي ، وادي الأردن والبحر الميت ، (جامعة دمشق ،
١٩٦٤) ، ص ٤٣ .

وكذلك فان الصخور الكلسية التي توجد في طبقات تصل الى ٣٠ - ٩٠ م،
اما الطباشير فتصل سماك طبقاتها الى ٩٠ م، وكذلك في منطقة نابلس
تتواجد الطباشير الحمراء والوردية بطبقات تصل الى ٣٠ - ٩٠ م، اما في
منطقة غزة فيصل عمق الطبقة ٢٠ - ٣٠ م.
وهذه الصخور يمكن استخدامها اقتصاديا في صناعة الدهان
والاسمنت ومواد البناء الاخرى.

ج - صخور الجبصين :

يوجد في منطقة غزة (الاراضي الداخلية) وفي منطقة النسي موسى
في طبقات تصل الى ٦٥ م، وكذلك الجبصين الاسود في طبقات تصل الى
٣٠ م، وهذه تعتبر ايضا مواد اولية في صناعة الاسمنت.

المواد الطينية :

وتوجد عدة انواع من الطين . وهي بشكل عام مواد ارضية غير
عضوية تتواجد في الطبيعة على شكل رواسب سائبة ، تتكون من جسيمات تقبل
باعد احجامها ٥ ر. م ، وهي كيميائيا عبارة عن مركبات احمض
السيوموسليكات المقعدة التركيب والمرتبطة بجزيئات من الماء.
والكميات الموجودة منها في منطقة القدس تعتبر من اجود الانواع
المستخدمة في صناعة الخزف والفخار . ولقد قامت في القدس بعض القرى
المحيطة بها مشاغل يدوية عديدة لانتاج التحف الخزفية .
وتوجد في منطقة غزة مناجم من الصخور الطينية تمود في تكوينها
الى مصر الجيولوجي الوسيط (٥) ، وجرى استخدامها ايضا في صناعة
الخزف .

ومواد الطين تعتبر ضرورية لصناعة الاسمنت . وازا ما تم تأسيس مصنع للاسمنت في المنطقة فكان استخراجها يعتبر مجديا اقتصاديا خصوصا بعد ان قامت شركة Grand stoff Teckink بعمل الدراسات الميدانية لتوافر مواد الاسمنت الاولية والتمثلة في الصخور الكربونية والطينية ، وقد اثبتت وجود هذه المواد بكميات تجارية في المناطق المنوه عنها سابقا في منطقة نابلس وجنين والخليل (٦) والتي تعتبر جميعها كخطات اساسية لصناعة الاسمنت المنوي اقامتها .

- الزجاج :

تتوافر الاتربة الزجاجية وكميات كبيرة في منطقة الخليل ، هذا وقد قامت صناعة الزجاج في المنطقة معتمدة على استخدام المواد الاولية المتوفرة محليا .

- احجار البناء :

اصبحت احجار البناء المتوفرة في مناطق الضفة (قباطية ثقيلية ، نابلس) معروفة بصلابتها ، وعدم تأثرها بتقلبات الطقس ، وهي تستخدم بشكل واسع ، واحجار البناء المعروفة تتراوح بين ذات اللون الابيض أو المائل الى الحمرة (الحمره) في منطقة بيت لحم ، كما توجد الصخور الرخامية في منطقة الخليل ونابلس (الرخام الابيض) (٧) .

(٦) جبر، هشام ، قضايا الاسمنت بالضفة الغربية (منشورات مؤتمر التنمية من اجل الصمود ، القدس ، (١٩٨١) ص ١٤٠ .

(٧) البحر الميت عبارة عن بحيرة داخلية تقع في هور عميق تستمد مياهها من نهر الاردن ٧٥٪ من المياه فيها فضلا عن الروافد التي تغذيها مباشرة بـ ٢٥٪ من المياه ومتوسط عمقه ٣٥٠ م واقصى عمق له ٤٠٠ م ويتراوح عمقه جنوب اللسان ١٠ م ولا يتجاوز طوله ٧٦ كم وعرضه في اوسع امكنته ١٤ كم ومساحته الكلية تقدر بـ ٨٨٠ كم^٢ .

- الملاح البحر الميت:

تعتبر الملاح البحر الميت ثروة بحد ذاتها ، إذ تقدر الملاح الذائبة في مياهه بحوالي ٤٢ طيون طن (٨) .

وغني عن القول ان درجة طووحة مياه البحر تبلغ اكثر من ٢٨٦. في لتر واحد من الماء (بالتوسط) وتزداد درجة تركيز الملاح كلما زاد العمق . ومن الجدير بالذكر ان الملاح البحر الميت لها استعمالات

عدة :

- ١ - كلور الماغنيسيوم: الذي سيستفاد منه في صناعة النسيج وصناعة الاصواف وفي صناعة الاسمنت والسفاح القوية .
 - ٢ - كلور الكالسيوم: يستعمل كمادة مجففة ، حيث ان ذرة واحدة منه قابلة لسحب ست ذرات ماء . وكذلك يستعمل في التبريد .
 - ٣ - كلور البوتاسيوم: يستعمل كسماد ، وفي صناعة البارود والمقاير الطبية والدهان والصابون والزجاج والصباغة وفي صناعة الورق ايضا .
 - ٤ - بروم الماغنيسيوم: يستعمل في صناعة التصوير الشمسي والادوية وفي بعض الآلات الميكانيكية . وكذلك في الاصباغ وفي صناعة المتفجرات ويستعمل ايضا في تحضير نفل خفيف ومكرر لاستعمال الطائرات .
- وان استعرضنا للجدول التالي رقم (١/٣) ، يمكن ان يعطينا صورة اوضح عن المعادن الموجودة في المنطقة واستعمالاتها الصناعية .

(٨) المصدر:

Novomeysky, M.A. The Dead Sea A Storhouse of
Chemicals (Photocopy from Instituton of
 Chemical Engineers, Palestine, 1938). p.4

جدول رقم (١/٣)

اهم المعادن في الضفة والقطاع واستعملاتها الصناعية

حسب المعلومات المتاحة المتوفرة لنهاية ١٩٥٩

المعدن	الكميات	المنطقة	اهم الاستعمالات الصناعية
١- املاح البحر الميت	٤٢ بليون طن	البحر الميت	
كلورالمغنيسيوم	٢٢ بليون طن	= =	النسيج، الحياكة، الاسمنت الصفائح،
كلورالكالسيوم	٦ بليون طن	= =	التجفيف، التبريد
كلورالبوتاسيوم	٢ بليون طن	= =	سماد، عقاقير، دهان، صابون، زجاج
برومالمغنيسيوم	٩٨٠ بليون ان	= =	تصوير، عقاقير، اصباغ، متفجرات
ملح الطعام	١ بليون طن	= =	الطعام، الصابون، غاز الكور
٢- الفوسفات	٢٢٥ مليون طن	غرب البحر الميت، مقام النبي موسى	الاسمدة
٣- الجير والطين والرمل والرخام	غير محدد	غرب البحر الميت، غزوة القدس، نابلس، جنين الخليل	الخرق، مواد البناء، الاسمنت
٤- رمل زجاجي	غير محدد	رام الله، الخليل	الزجاج
٥- اتره طرونة	غير محدد	نابلس، الخليل	الزجاج
٦- كاولين	غير محدد	نابلس، جنين	الخرق، الاسمنت
٧- جديد	غير محدد	نابلس	مصناعات مختلفة

المصدر: المرجع السابق، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، ص ١٣٢-١٣٥.

Ibid, Geology And Water Resources of Palestine P. 12-20.

Ibid, Investigation Needed to Stimulate Development of

Jordan Mineral Resources, p. 190.

Ibid, The Dead Sea A Storhouse of Chemicals, p. 4.

يتضح لنا من الجدول السابق انه يوجد في الضفة والقطاع عدد غير قليل من الموارد الأولية ، ولكن الدراسات الجيولوجية لم تكن في العمق والشمول الكافيين ، وبالتالي جاءت عاجزة عن تقدير الاحتياطي الفعلي لا غلب المصادن المكتشف وكذلك كانت قاصرة عن اكتشاف المزيد من مصادر الثروة المعدنية . الامر الذي يحدونا للمطالبة بشمولية وتعميق الدراسات الجيولوجية . وعلى اي حال فان الثروة المعدنية تكاد تكون غير مستغلة اصلا في المنطقة ، مما يتطلب ضرورة التوجه نحو اقامة مشاريع صناعية وطنية معتمدة على المواد الاولية المحلية .

ومن الجدير بالذكر ان " اسرائيل " قد اقامت مصنعا للبوتاس عند الطرف الجنوبي للبحر الميت ، وهي تستغل المياه المتاحة في استخلاص البوتاس ومصنص الاملاح الاخرى منذ ١٩٥٠ .

اما الاردن فقد اقامت هي الاخرى مصنعا للبوتاس في الجزء الجنوبي ايضا ، وقد باشرت الشركة اعمالها التأسيسية والانشائية منذ عام ١٩٧٨ ، ومنذ المتوقع ان ترسل اول شحنه من البوتاس عبر ميناء العقبة في نهاية سنة ١٩٨١ م ، علما بأن الشركة لا تقوم في الوقت الراهن الا بالاعمال اللازمة لاستخلاص البوتاس فقط .

ولقد كثر الجدل في السنوات الاخيرة حول الجدوى الاقتصادية لاقامة مشروع ثالث لاستخلاص البوتاس في الجزء الخاص بالضفة الغربية مع الاخذ بعين الاعتبار ضيق المساحة المخصصة لعمل برك التجفيف الضرورية لاستخلاص البوتاس من مياه البحر ، ولكن هذا لا يخفي امكانية اقامة مشروع اقتصادي بحجم محدود لاستخلاص البوتاس وغيره من املاح البحر الميت في الضفة الغربية ، خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم الطلب العالمي على هذه الاملاح ، الذي يتزايد مع الزمن .

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة غنية بمواردها الزراعية ، وازدادت أحسن استغلالها أصبحت تساهم بنصيب متزايد من الناتج القومي ، وطبيعة الحال فإن تصنيع الفواكه الزراعية القابلة للتحويل والحفظ يعتبر في طليعة وسائل تحسين استغلال الثروة الزراعية .

ومن المعروف ان الناتج الزراعي موسمي في معظمه ويرتبط الى حد بعيد بالظروف المناخية ، وان عطية تصنيع المنتجات الزراعية تجعل المحصول اكثر ثباتا في العرض ووفقا مع حاجة السوق الاستهلاكية ، واقرب مثل على ذلك انتاج الزيتون ، الذي يخضع لنظام الدورات الزراعية ، ففي بعض السنوات يكون وفيرا ومعضها الأخر شحيحا جدا . . . وان عطية تصنيع الزيتون سواء عن طريق التعليب ، أو كزيت للطعام ، أو استخدامه في صناعة الصابون ، كل ذلك يجعل امكانية التحكم في عرض المحصول بشكل متوافق مع الطلب ، مما يعني رفع مستوى الاسعار وبالتالي زيادة قيمة المنتجات المستخلصة من ثمرة الزيتون . وكذلك الحمضيات والفواكه ، فان اجراء عطية تصنيع لها على شكل تعليب أو عصير يمكن بطبيعة الحال من رفع قيمة المنتجات النهائية ، وزيادة نصيبها من الدخل القومي . ونفس الشيء ينطبق على الخضار وتعليبها والحبوب .

وللوقوف على حقيقة الموارد الزراعية المتاحة في المنطقة وامكانية الاستفادة منها في حقل الصناعة ، نستعرض الحاصلات الزراعية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على التوالي .

١ - الحاصلات الزراعية في الضفة الغربية :

سجلت كمية الحاصلات الزراعية في الضفة زيادة متواضعة خلال العشر سنوات السابقة . فبعد ان كانت سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالي

(٩) ٢٦٦ ألف طن، وصلت سنة ١٩٧٣/١٩٧٤ حوالي ٥١٥ ألف طن ولكنها منتهية سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ لم تتجاوز ٤٤٠ ألف طن.

ومن الملاحظ ان الانتاج الزراعي تذبذب من سنة الى اخرى (١٩٦٧ - ١٩٧٩) وذلك نظرا لظروف المناخ والامطار (كانت نسبة الاراضي المروية بالهذبة الضربية عام ١٩٧٨ حوالي ٥٪ من المساحة الزراعية) وهذا ما يمكنه الجدول رقم ٣/٢ التالي .

على انه يمكن القول ان النتيجات الزراعية وعلى مدار السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٩ قد شهدت تغيرا كميًا وجذريًا ، ففي الوقت الذي حافظ به انتاج المحاصيل الحقلية على نفس النسبة تقريبا ٩٪ ، فان انتاج الخضار والبطاطا زادت نسبته من ٢٢٥٪ سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ٣٢١٪ سنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . اما البطيخ والشمام فقد تراجعت اهميته النسبية من ١٣٥٪ الى ١٧٪ في السنوات ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ١٩٧٨/١٩٧٩ على التوالي ، ولكن انتاج الموالح تزايدت اهميته النسبية خلال نفس الفترة ، بينما انتاج اللحوم والحليب حافظا تقريبا على نفس المستوى ، وفي المقابل انتاج البيض تضاعف تقريبا خلال نفس الفترة .

(٩) في الوقت الذي تجاوز حجم الانتاج الزراعي في الضفة الضربية عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ كمية ٢٩٣ ألف طن .

وزارة الزراعة ، سجلات زراعية لسنة ١٩٦٥/١٩٦٦ ، عمان .

(١٠) المرجع السابق ، بعض مصادر الضفة الضربية ، ص ١٢ .

جدول رقم (٣/٢)
الانتاج الزراعي والتوزيع النسبي لاهم المنتجات الخشبية بالضفة الغربية ١٩٦٧/١٩٧٩

السنة	٧٩/٧٨		٧٧/٧٦		٧٥/٧٤		٧٤/٧٣		٦٨/٦٧
الانتاج	٤٤٠٦	٥٣٥١	٤٤١٥	٤٥١٣	٤٠٠٠	٥١٥٨	٢٦٦		
الناتج الزراعي (الف طن)	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠		
=									
=									
المحاصيل الحقلية	% ٩٣	% ٨٥	% ٩٥	% ٧٧	% ٩٧	% ١٢٣	% ٨٦		
الغذار والبطاطا	% ٣٢١	% ٤٩٢	% ٣٢٨	% ٣٢٦	% ٣٤٩	% ٢٦٨	% ٢٢٥		
البهايش والشمام	% ١٧	% ٢	% ١٩	% ٠٩	% ٠٩	% ٠٧	% ١٣٥		
الزيتون	% ٤٧	% ١٥٩	% ٣٨	% ١١	% ٢٥	% ٢١٤	% ١٠٥		
الموالج	% ١٧٩	% ١٤٧	% ١٩٣	% ١٦٣	% ١٥٩	% ١١٩	% ١١٢		
فواكه اخرى	% ١٩٧	% ١٧٨	% ١٧٩	% ١٦٩	% ١٩٤	% ١٣٧	% ١٧٩		
اللحم	% ٥٣	% ٣٦	% ٨٩	% ٤٩	% ٥	% ٤٣	% ٣٨		
الحليب	% ٩٣	% ٨٣	% ٤٩	% ٩٧	% ١١٧	% ٨٩	% ١٢		
البيض (طيون بيضة)	% ٤٥	% ٤٤	% ٤٠	% ٣٨	% ٣٨	% ٣٨	% ٢٥		

Ibid, Statistical Abstract of Israel, No. 27, 1976, p. 716.

= = = = = No. 30, 1979, p. 745.

= = = = = No. 31, 1980, Table No. 23

ما تقدم نقول ان المنطقة (الضفة الغربية) توجد بها وفرة نسبية في انتاج الخضار والفواكه والموالح والزيتون وانما ما تيسرت سبل تصنيع هذه المنتجات محليا ، فان ذلك يعتبر راقدا في دفع عجلة النمو سواء في قطاع المداغة أو الزراعة والتي تستأثر المنطقة المربية المحتملة بميزة نسبية فسي انتاجها .

٢ - الحاصل الزراعي في قطاع غزة :

الزراعة في قطاع غزة تعتمد في الغالب على مياه البحر (فقد شكلت الاراضي المروية في القطاع نسبة ٤٥ ٪ من مجمل المساحة المزروعة عام ١٩٧٣)^(١١) و عليه فان كمية الناتج الزراعي بها لم تشهد تذبذبا واسعا خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٩ كما كان هذا في زراعة الضفة الغربية . وفي نفس الوقت فان كمية الناتج الزراعي بقطاع غزة ، بعد ان كانت سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالي ١٦٣ ألف طن زادت الى ٣٣٨ ألف طن سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ ، ومع نهاية العام الزراعي ١٩٧٨/١٩٧٩ كانت حوالي ٢٨٨٦ ألف طن .

اما الهيكل الزراعي فقد شهد ايضا تغييرا كبيرا من سنة ١٩٦٧ وحتى الآن . ففي الوقت الذي كانت به نسبة المحاصيل الحقلية والخضار سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالي ٢٠ ٪ تراجمت الى ١٤ ٪ سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ ولم تتجاوز ١٧ ٪ سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ، وكذلك محصولي البطيخ والشمام تراجمت نسبتها من ٧٧ ٪ الى ١٢ ٪ سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ١٩٧٨/١٩٧٩ على التوالي ، ونفس الشيء ينطبق تقريبا على انتاج الفواكه الاخرى والزيتون . اما الموالح فقد زادت اهميتها النسبية من ٥٦ ٪ سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ٧٢ ٪ سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ ومع نهاية ١٩٧٨/١٩٧٩ كانت حوالي ٦٦ ٪ .

اما انتاج الثروة الحيوانية : فاللحوم تقريبا حافظت على نسبتها
بحدود ١٪ خلال فترة ١٩٦٧/١٩٧٩، ولكن انتاج الحليب المرتبط في تربية
المواشي والابقار ارتفع من ١٧٪ سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ٥٦٪ سنة
١٩٧٩/١٩٧٨، وهذا يعكس زيادة في الاقبال على تربية المواشي . اما
صيد السمك والثروة السمكية : فقد تراجعت نسبتته من ٢٤٪ سنة ١٩٦٧ /
١٩٦٨ الى حوالي ١٤٪ سنة ١٩٧٩/١٩٧٨ (١١).

وان استعرض الجدول التالي رقم (٣/٣) يمكن ان يوضح لنا الحقائق
السالفة بالارقام الموثقة .

ان مجمل الجدول رقم ٣/٣ يؤكد حجم مقلوب من الانتاج الزراعي
لا سيما الخضار والفاكهة والحضيات التي تعتمد عليها صناعة التعليب والمصير
ونظرا لكون القطاع يفتقر حتى الآن الى صناعات متقدمة في هذا المجال فان
فرص الاستثمار في هذا النوع من الصناعات الزراعية واسعة .

(١١) يرجع جزء كبير من التراجع من انتاج الثروة السمكية الى تحول العاطلين
بالصيد عن البحر نتيجة السياسة الاسرائيلية التي عمدت ومنذ بدايتها
الاحتلال الى اصدار القيود والاجراءات التي بها جعل البحر
اللسطيني قفص ماشي يصعب التحرك أو النفاذ منه ، مثل حظر التجول
في البحر وتحديد مساحة الصيد ب ٢٠ ميلا بعمق ٢ ميل بالاضافة
الى المعاملة القهرية من قبل الدوريات الاسرائيلية عن صحيفة البرأى
الأردنية ، ص ١٥ تاريخ ١١/٦/١٩٨١ م .

جدول رقم (٣/٣)

النتائج الزراعي في قطاع غزة وتوزيعه النسبي على اهم المنتجات للسنوات
١٩٧٩/١٩٦٧

السنة	النتاج
٧٩/٧٨	٧٨/٧٧ ٧٧/٧٦ ٧٦/٧٥ ٧٥/٧٤ ٧٤/٧٣ ٦٨/٦٧
٢٨٨٦	٢٨٨٥ ٣٢٨٥ ٣٧٧٩ ٢٩٧٩ ٢٩٦١ ١٦٢٥
%١٠٠	%١٠٠ : %١٠٠ %١٠٠ %١٠٠ %١٠٠
%١٧٨	%١٥٤ %١٤٢ %١٥٤ %١٢٨ %١٢٨ %١٩٥
%١٢	%٠٩ %٠٩ %١٥ %٢ %٢ %٧٧
%٦٥٦	%٧٠٧ %٧٢١ %٦٧٦ %٦٩٩ %٥٦
%٦٧	%٦٤ %٦٢ %٨٤ %٨٩ %١١٧
%١٧	%١٦ %١٣ %١٣ %١١ %١
%٥٦	%٥٢ %٣٦ %٤٣ %٣٩ %١٧
%١٤	%١٩ %١٧ %١٥ %١٤ %٢٤
٤٧٥	٤٠ ٣٥ ٣٢ ٣٠ ١٠

المصدر :

Ibid, Statistical Abstract of Israel No. 31, 1980. p

= = = = = No.30 . 1979, p. 745.

= = = = = No. 27, 1976. p. 716.

٢ / ٣ الموارد البشرية :

من المعروف ان الهدف الاساسي من التصنيع في الدول النامية هو تحقيق زيادة سريعة في قيمة الناتج القومي ، والمجموع الكلي للانفاق وتنويع الصناعة ، اكثر منه تحقيق زيادة سريعة ومباشرة في تشغيل القوى العاملة ، " على ان التصنيع بمعدل نمو سنوي قدره ٧٪ من انتاج المواد ، قد ادى فسي كثير من بلدان العالم الى حل قليل من المشكلات الناشئة عن وجود كميات وفيرة من الايدي العاملة في الدول النامية . ففي حين ان معظم الدول النامية قد تميزت بشكل عام بالزيادة السكانية السريعة ، الا ان القطاع الحديث - للصناعة التحويلية - ، والذي يعتبر حتى الان صغيرا من ناحية قدرته على استيعاب الايدي العاملة ، لم يتمكن من زيادة طلبه على اليد العاملة خلال عقد الخمسينات والستينات (١٩٥٠ / ١٩٦٩) الا بمعدل سنوي لا يزيد عن ٤٪ " (١٢) .

وسوف نتناول فيما يلي تفصيلا لاجمالي السكان والقوى العاملة بالضفة والقطاع :

١ / ٢ / ٣ اجمالي السكان :

يقيم في الضفة والقطاع حوالي ١١٥٢ مليون نسمة وانا اضفنا لهم سكان مدينة القدس حسب تقديرات سنة ١٩٧٩ حوالي ١٠٠ ألف نسمة ، يصبح اجمالي السكان في المنطقة حوالي ١٢٥ مليون نسمة (في نهاية ١٩٧٩) .

(١٢) المرجع السابق ، التطور الصناعي في الدول النامية ، ص ٢٣١ .

ومن استعراض الجدول رقم (٤ / ٣) يمكن التعرف على تطوُّر السكان خلال الاثني عشر سنة الماضية مؤشرين حسب فئات العمر المختلفة .

من الجدول نلاحظ ان عدد السكان قد هبط هبوطاً شديداً من نهاية عام ١٩٦٧ الى نهاية عام ١٩٦٨ بمعدل حوالي ٧٠.٢ ٪ ، أو حوالي ٦٦ ألف نسمة (اذا ادخلنا بعين الاعتبار المعدل الطبيعي للزيادة السنوية ٣ر٢ ٪ الذي كان يشاهد في المنطقة قبل الاحتلال الاسرائيلي) .

ولكن بعد عام ١٩٦٨ شوهدت زيادة في اجمالي السكان ، ولكن هذه الزيادة كانت باستمرار اقل من المعدل الطبيعي . الامر الذي يعني ان المنطقة في واقع الامر عانت من استنزاف الطاقة البشرية طيلة سنوات الاحتلال (يقدر عدد من تحت مظلة تهمة للمنطقة بكافة الوسائل - الاغراء والاكراه - منذ نهاية ١٩٦٧ حتى نهاية ١٩٧٩ بحوالي ٢٥٦ ألف نسمة . واذنا اضفنا لهم مقدار النازحين بعد الحرب مباشرة في حزيران ١٩٦٧ حوالي ٧٠٠ ألف نسمة ، عرضنا مقدار الاستنزاف البشري الهائل الذي طرأ على المنطقة بعد الاحتلال الاسرائيلي) .

جدول رقم (٤/٣)

السكان بالضفة والقطاع للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦

١٩٧٦ ، ١٩٧٩

بنهاية العام بالالف

					السنة	البيان
١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٦٨	١٩٦٧		
١١٥٢٢٢	١١٠٠	١٠٦٩١	٩٤١٩	٩٦٥		مجموع السكان
%٤٥٦	%٤٨٣	%٤٨٧	%٤٩١	%٤٩١		فئة العمر - ١٤ سنة
%٢٨٩	%٢٧٢	%٢٥٧	%٢١٧	%٢٠٧		٢٩ - ١٥
%١١٨	%١٢٦	%١٢٣	%١٣٨	%١٤١		٤٤ - ٣٠
%١٠٢	%٩٦	%٩٤	%٩٩	%١٠٢		٦٤ - ٤٥
%٣٥	%٣٣	%٣٩	%٥٥	%٥٩		+ ٦٥
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠		المجموع

Ibid, Statistical Abstract of Israel, No. 31, 1980, p.677-678

المصدر:

- = = = = = No. 30, 1979, p. 740.
- = = = = = No. 28, 1977, p. 703.
- = = = = = No. 27, 1976, p. 704.
- = = = = = No. 26, 1975, p. 685.
- = = = = = No. 21, 1970, p. 624.

كما هو مشاهد في الجدول رقم ٤ / ٣ فان تغيراً هيكلياً قد طرأ على الهرم السكاني - ان يلاحظ ان جميع فئات العمر قد هبطت نسبتها فيما عدل لفئة ١٥ - ٢٩ سنة ، وهذا يمكن تفسيره على اعتبار ان معظم هذه الفئة من طلبة المدارس الثانوية والمعاهد ، وهم اقل تأثراً من غيرهم بمعاملة النزوح (١٣) .

(١٣) وعلى سبيل المثال فقد قدرت مصادر وزارة العمل الاردنية مجموع الذين غادروا الضفة والقطاع طلباً للعمل خلال السنوات ١٩٧٤ / ١٩٧٨ بحوالي ٩٢٢٢ ألف مواطن كما يلي :

البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الاجمالي بالالف
الضفة الغربية	٢٩	١٥١	١٥	١٩	٢٢	٧٤
قطاع غزة	١٩	٣٨	٤٣	٣	٥٢	١٨٢
الاجمالي بالالف	٤٨	١٨٩	١٩٣	٢٢	٢٧٢	٩٢٢

المصدر :

غنيمات صالح ، هجرة العمل من المناطق المحتلة (بحث مطبوع على الاستنسل ، وزارة العمل ، عمان ، ١٩٨٠) .

وما يهمننا من الهرم السكاني هو اظهر ثلاث فئات رئيسية ، الأولى والثالثة تعتمد على الفئة الثانية التي تقع بين ١٥ - ٦٠ سنة ، وهي تمثل عصب القوى العاطفة في المجتمع . ونظرا لقصور الاحصاءات المتاحة عن اظهر توزيع الفئات الرئيسية الثلاثة ، وحسب التقسيمات الدولية المعروفة ، سوف نحاول اشتقاق الهرم السكاني من الجدول السابق ، وعلى ان توزيعها على ثلاث فئات كما يلي (كما يعكسها الرسم البياني رقم ٣/١) :

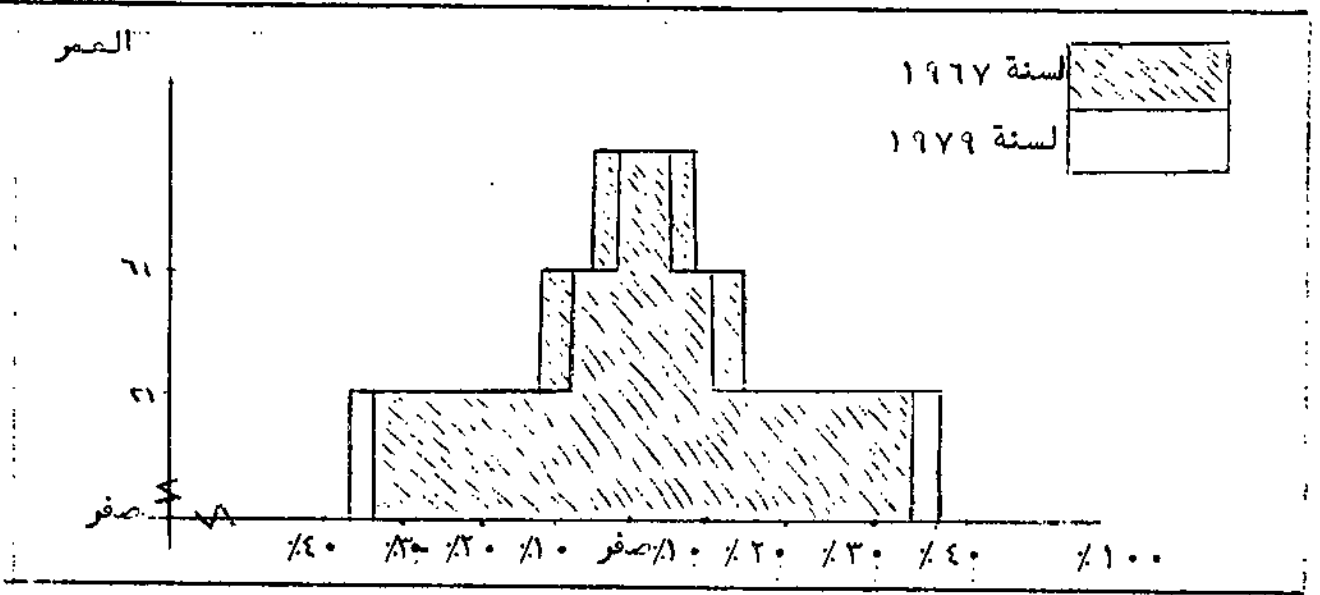
الفئة الأولى ٠ - ٢١ سنة

الفئة الثانية ٢٢ - ٦١ سنة

الفئة الثالثة ٦٢ فما فوق

رسم بياني رقم ٣/١

الهرم السكاني للضفة والقطاع لسنة ١٩٦٧/١٩٧٩



المصدر: جدول رقم ٣/٤

وكما يشاهد من الرسم البياني السابق ، فان فئة السكان ٠ - ٢١ سنة قد تزايدت نسبتها ، فبينما كانت سنة ١٩٦٧ حوالي ٦٦٫٨٪ من اجمالي السكان أصبحت مع نهاية ١٩٧٩ حوالي ٧٤٫٥٪ من الاجمالي . اما فئة ٢٢ - ٦١ سنة فقد قلت نسبتها من ٢٢٫٣٪ سنة ١٩٦٧ الى ١٩٫٩ سنة ١٩٧٩ . وفي نفس الوقت فان فئة السكان ٦٢ سنة فما فوق قد تراجعت من نسبة ٧٫٩٪ سنة ١٩٦٧ الى ٥٫٥٪ سنة ١٩٧٩ .

مشكل عام يمكن القول ان نسبة العمال في المجتمع قد زادت بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٩ (وتشمل فئة العمال الاشخاص من ذوي الاعمار اقل من ٢٢ سنة واكثر من ٦١ سنة) . فكانت نسبتهم الى اجمالي السكان سنة ١٩٦٧ حوالي ٧٨٫٧٪ أصبحت سنة ١٩٧٩ اكثر من ٨٠٪ ، مما يعني بالضرورة العبيء الذي أصبحت تتحمله القوى القادرة على العمل في المجتمع . وهذا الاتجاه يعتبر ظاهرة خطيرة تواجه المناطق المحتلة في ظل الاحتلال ويزيد من تفاقمها استمرار هجرة القوى العاملة من المنطقة .

٣ / ٢ / ٢ . القوى العاملة :

حتى نستكمل دراسة الثروة البشرية ، وقوة العمل في المناطق المحتلة ، نبحث فيما يلي حجم ذوي النشاط الاقتصادي من السكان ممن هم قادرين على العمل وتوزيعهم بين فئات السكان حسب الجنس ومن ثم توجيههم لخدمة القطاع الصناعي .

مشكل عام يمكن القول ان ذوي النشاط الاقتصادي قد كانوا سنة ١٩٦٨ حوالي ١٤٦٫٦ ألف نسمة ، زاد عددهم حتى بلغ ٢١٣٫٦ الف نسمة مع نهاية عام ١٩٧٩ ، ولكن نسبتهم الى مجموع السكان بعد ان كانت سنة ١٩٦٨

حوالي ١٥٦٪ لم تتجاوز في سنة ١٩٧٩ نسبة ١٨٦٪ . وهذه تعتبر نسبة متدنية بالمقارنة مع بعض البلدان المتطورة (ان تزيد نسبتهم في تلك البلدان عن ٣٠٪ من مجموع السكان) .

وطى اعتبار ان ذوى النشاط الاقتصادي عادة هم ممن بلغوا سن ١٤ - ٦٠ سنة ، فاذا ما استثنينا من السكان الذين هم اقل من ١٤ سنة فان الجدول التالي رقم (٣/٥) يظهر نسبة ذوى النشاط الاقتصادي السن فئة السكان الذين تزيد اعمارهم عن ١٤ سنة (الذكور والاناث) ، ان تلاحظ ان نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من السكان الذين هم في سن أكثر من ١٤ سنة قد زادت من ٢٩٨٪ سنة ١٩٦٨ الى حوالي ٣٣٣٪ سنة ١٩٧٩ .

وطى أية حال فان نسبة من يمطون فعلا في الصناعة الوطنية الى ذوى النشاط الاقتصادي لم تتجاوز في نهاية سنة ١٩٧٠ (١١٥٪) ، ولكنها تراجمت بحد ذلك لتصل سنة ١٩٧٤ حوالي ٩٤٪ ، ومع نهاية ١٩٧٩ للم تتجاوز نسبة ١٠٧٪ من المجموع . وهذا يعني ان الصناعة الوطنية لم تستطع حتى مواكبة تلك الزيادة الطفيفة في حجم الطاقة البشرية .

اما ذوى النشاط الاقتصادي من الذكور (الرجال) فهم يشكلون عصب القوى العاملة ، ففي عام ١٩٦٨ كان مجموع ذوى النشاط الاقتصادي ١٤٦٤ ألف نسمة الذكور منهم ١٢٦٢ ألف نسمة بنسبة ٨٦٪ وقيت نسبتهم تقريبا حوالى هذا المعدل .

ومن ناحية اخرى فان معدل مساهمة (الرجال) من هم في سن ١٤ سنة أو اكثر في النشاط الاقتصادي هي باستمرار أعلى من المعدل المام (للذكور والاناث) . وهذا يعني ان مجتمع الضفة والقطاع ، شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات العربية ، لا يعتمد بالدرجة الأولى على عمل المرأة ، فوظيفتها الرئيسية هي القيام بالاعمال المنزلية (ربة بيت) .

جدول رقم (٥) الكثافة والقبائل (٣) / السكان (٥) / النشاط الاقتصادي من السكان (٥) / ١٩٧٩/٦٨٤

معدل المساهمة بقوة العمل		الذكور ١٤ سنة وأكثر		(١٤) ذوي النشاط الاقتصادي			السنة
بالالف	ذوي النشاط الاقتصادي	بالالف	بالالف	% من مجموع السكان	% من مجموع السكان	بالالف	
٥٧%	١٢٦٢	٢٢١٤	٢٢٩٨%	١٠٥٦%	١٤٦٦	١٩٦٨	
٦٢%	١٥١٤	٢٤٤١	٣٤٧%	١٨٦%	١٨٠٦	١٩٧٠	
٦٣%	١٦٧٦	٢٦٣٦	٣٥٣%	١٨٩%	١٩١٢	١٩٧٢	
٦٦%	١٨٠٧	٢٧٢٤	٣٧%	١٩٩%	٢١٢٥	١٩٧٤	
٦١%	١٧٧٩	٢٨٧٣	٤٥%	١٨٩%	٢٠٧٦	١٦٧٦	
٥٩%	١٨٣٢	٣٠٦٩	٣٣%	١٨٧%	٢١٣٦	١٦٧٨	
٦٠%	١٨٥٢	٣٠٨٧	٣٣%	١٨٦%	٢١٣٩	١٩٧٩	

Ibid, Statistical Abstract of Israel, No. 31, 1980, P. 690 - 691

المصدر: مركزى للإحصاء، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٠٠ - ١٠١

مفاداة التحرير الفلسطينية، المجموعة الاقتصادية الفلسطينية، (الصدوق القومي الفلسطيني، المكتب

جدول رقم ٣/٤، السابق

(١٤) ذوي النشاط الاقتصادي تشمل المشتغلون في النشاط الاقتصادي المختلفة وبالإضافة إلى المتطلين، أو الباحثين عن العمل في المنطقة المحتلة أيضا.

وكذلك نلاحظ من الجدول السابق ان نسبة العاطلين من الذكور
من هم في سن العمل حوالي ٥٧٪ سنة ١٩٦٨ ، ارتفعت الى ٦٦٫٣٪ سنة
١٩٧٤ و سنة ١٩٧٤ ولكنها استمرت بالتراجع بعد ذلك حتى وصلت الى
٦٠٪ في سنة ١٩٧٩ .

ما تقدم ان المنطقة تواجه بكثافة سكانية ملحوظة ، وفي نفس الوقت
ان نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من السكان متدنية ، على ان نسبة الخالصة
منهم هي من الذكور الذين تتجاوز اعمارهم ١٤ سنة . الأمر الذى يستدعي
جديا ضرورة التفكير في ايجاد فرص كافية من التشغيل لا سيما وان دور الصناعة
ما زال محدودا في استقطاب القوى العاملة .

الفصل الرابع

التكوين الرأسمالي والسوق السلعي

١ / ٤

ندرس في هذا الفصل استكمالاً لمقومات البنية الصناعية ، التكوين الرأسمالي من جانبي الادخار والاستثمار . باعتبار ان الادخار هو اهم المصادر المحلية للتكوين الرأسمالي ، والاستثمار هو الاطار المحلي لتمويل الانتاج . وكذلك ندرس السوق السلعي من جانبي العرض والطلب ، فنتناول الدخل الشخصي المتصرف به باعتباره المحدد الاساسي للاستهلاك الخاص . وكذلك التجارة الخارجية في مجال الصادرات والواردات السلعية باعتبارها تشغل حيزاً مهماً من السوق المحلي في جانب الطلب ، وتمنح السوق اطاراً أوسع في مجال عرض الصادرات .

١ / ١ / ٤ التكوين الرأسمالي :

يحتبر توسيع التكوين الرأسمالي على درجة عالية من الاهمية وفي نفس الوقت فان هذا التوسيع مشكلة متزايدة بالنسبة للدول النامية ذات مستوى المعيشة المنخفض ، ولذلك فقد حاولت هذه الدول البدء بمرحلة التصنيع بسرعة ، الا ان انخفاض مستويات المعيشة بها كان عائقاً ضخماً امام تنمية المدخرات المحلية المناسبة للاستثمارات الصناعية . واكثر من هذا فان الخطورة تكمن عندما لا يكون توافق بين انماط الدخل وتوزيع الثروة (١٥) .

(١٥) المرجع السابق ، التطور الصناعي في الدول النامية ، ص ٦٤ .

ولعل الوجود المتزايد للمؤسسات الوطنية بالإضافة الى المؤسسات الدولية التي تهتم بتحويل المدخرات من البلاد المتقدمة (والتي بها وفرة في راس المال) الى الدول النامية ، لعل ذلك يؤدي الى سد الثغرة الموجودة في المدخرات المحلية بواسطة المدخرات الاجنبية .

وان جاز القول فان (الضفة والقطاع) قد اصبحت وبعد الاحتلال الاسرائيلي من اكثر مناطق المالم حاجة للتكوين الرأسمالي ، وذلك بغية الارتفاع بالاستثمار بل انه منذ ذلك الوقت تم اقبال العديد من البنوك التجارية التي كانت تؤدى وظيفة تسهيل الائتمان . ومن ثم فان الكثير من اصحاب الاموال عمدوا الى اخراجها من الاراضي المحتلة وراء الاستقرار والربح المضمون .

علاوة على ذلك فان اسرائيل ومنذ بداية السبعينات ، اخذت تمارس سياسة نقدية ، تقوم بالاساس على خفض التتوالي لسعر العملة . وبالتالي وصلت الى مرحلة تقويم سعر عملتها بعد ان وصلت الى سعرا يعادل ١٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٧ . مما زاد بدوره من الاتجاه نحو مشكلة عدم الاستقرار النقدي في المناطق المحتلة . وايضا رافق ذلك زيادة واسعة في الاسعار مما اثر على المدخرات المحلية وبالتالي فان التكوين الرأسمالي قد تأثر باتجاهين .

الاتجاه الأول : نقص مستوى الادخار ، الذي هو بالاصل ضعيف . وما يؤكد هذا القول انه عند بداية تطبيق هذه السياسة سنة ١٩٧١ كان مجموع الانفاق المحلي الاجمالي (بالضفة والقطاع) بالاسعار الجارية حوالي ٨٤٧٧ مليون دينار ويمثل نسبة ٧٨٩٪ من مجموع الدخل الشخصي القابل للانفاق . اصبح مجموع الانفاق المحلي الاجمالي الخاص بالاسعار الجارية سنة ١٩٧٧ حوالي ٢٤٨٤ مليون دينار ويمثل نسبة ٨١٦٪ أي ان حجم الادخار المطلق قد تراجع من نسبة ٢١١٪ الى ١٧٣٪ في السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٧ على التوالي .

الاتجاه الثاني : هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، وانعكس ذلك على ظروف
المناطق المحتلة بشكل عام . فشهدت بالإضافة الى التضخم
ذي المعدلات العالية (٣٠٪ سنويا) ، بطالة سا فورة
(في السنوات الاخيرة ما حدا بالكثيرين من ابناء هذه
المناطق للهجرة أو العمل داخل اسرائيل .

٢/١/٤ اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي :

من المعلومات المتاحة والمضمنة بالجدول رقم (٤/٦) نستطيع
القول ان مجموع التكوين الرأسمالي المحلي الاجمالي بالصفة والقطاع قد تزايد
من ٧٩٦٦ مليون دينار سنة ١٩٦٩ الى حوالي ١٠١ مليون دينار سنة ١٩٧٩ .
وفي نفس الوقت كانت . تعود ابرز نسبة من الزيادة خصوصا في السنوات
الاولى للاحتلال ، الى الحكومة والسلطات المحلية (الاسرائيلية) . وذلك
بحكم احتلالها الجديد ورغبتها بترسيخ اقدامها في ^{المنطقة} . فقد كانت سنة
١٩٦٩ نسبة الاستثمارات العامة الى اجمالي الاستثمار حوالي ٥٩٪ ، وفي
سنة ١٩٧٠ اصبحت نسبتها ٣٥٪ ، ومع ذلك اصبحت التكوينات الرأسمالية
العامة (التي تعود للسلطة الاسرائيلية) تميل الى ان تكون نسبة ثابتة
سنويا . واذنا اخذنا بعين الاعتبار ان مثل هذه التكوينات انما هي استثمار
مباشر في المستعمرات الاسرائيلية التي عمدت الى زرعها في قلب الارض المحتلة
بعد عام ١٩٦٧ ^(١٦) عرفنا من ذلك انها سوف لن تنعكس ايجابا على الاقتصاد
المصري .

(١٦) بلغ عدد المستعمرات البقاعة في الضفة والقطاع والمملن عنها حتى نهاية

١٩٨٠ اكثر من ٨٠ مستعمرة منها حوالي ٢١ مستعمرة صناعية . وللتوسع

يمكن الرجوع الى :

الجعفرى ، وليد ، المستعمرات الاستيطانية الاسرائيلية في الاراضي

المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١)

صفحات مختلفة .

جدول رقم (٤/٦)
التكوين الرأسمالي المحلي الاجمالي (بالضفة والقطاع للسنوات
١٩٦٩ - ١٩٧٩) بالمليون دينار -

السنة	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة ١٩٦٩ = ١٠٠٪	
	الضفة الشريفة	قطاع غزة	المجموع	الضفة والقطاع	معدل التغير
١٩٦٩	٥٠٦	٢٠٤	٨	٨	
١٩٧٠	٥٠١	٢٠٣	٧٠٤	٦٥	- ١٧٪
١٩٧١	٨٠١	٣٠٣	١١٠٤	٩٠٢	+ ٤٠٪
١٩٧٢	١٥٠٢	٥٠٧	٢٠٠٩	١٧٠٩	+ ٩٢٪
١٩٧٣	١٥٥٥	٧٠٧	٢٣٠٢	١٤٠١	- ٢١٪
١٩٧٤	٣١٠١	١٢٠٣	٤٣٠٤	٢٨٥٥	+ ١٠٢٪
١٩٧٥	٢٥٥٥	١٦٠٧	٤٢٠٢	٢٢٠٣	- ٢٢٪
١٩٧٦	٢٩٠٩	١٨٠٤	٤٩٠٣	٢٨٠٧	+ ٢٩٪
١٩٧٧	٣٧٠	٢٠٠٩	٥٧٠٩	٢٤٠٥	- ١٥٪
١٩٧٨	٥٢٠٧	٢٢٠٨	٧٥٠٥	٣٧٠١	+ ٥١٪
١٩٧٩	٧٤٠٧	٢٦٠٣	١٠١٠٠	٣٣٠٤	- ١٠٪

المصدر :
Bull. Vivian, A. The Potential For Economic Viability
of the West Bank, (Thesis- New York University, 1974,
P. 106.

ibid, Statistical Abstract of Israel, No.31, 1980. p.682.

= = = = = No.30. 1979. p.722.

= = = = = No. 23, 1972, p. 696.

ومع ادراكنا لمدى الارتفاع الملاحظ بالاسعار (ان بلغ معدل التضخم السنوي أكثر من ٣٠٪ سنويا) في الازمى المحتملة فقد عمدنا الى تضمين الجدول السابق تقديرا للتكوين الرأسمالي بالاسعار الثابتة .

فمن الجدول يظهر انه في الوقت الذي كان به اجمالي التكوين الرأسمالي بالصفة والقطاع سنة ١٩٧٠ بالاسعار الجارية ٧٣٣ مليون دينار، لم يتجاوز بالاسعار الثابتة (١٦٥) مليون دينار، واصبح حجم التكوين بالاسعار الثابتة سنة ١٩٧٢ حوالي ١٧٩٩ مليون دينار ، ومع نهاية ١٩٧٩ كان ٣٣٤٤ مليون ، وفي المتوسط كان معدل الزيادة الاجمالية حوالي ٢٠٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ .

وحتى نقف على حقيقة اتجاه الاستثمار في المنطقة نستعرض الجدول التالي رقم (٤ / ٧) الذي يظهر التوزيع النسبي للاستثمارات الجديدة :

جدول رقم (٤/٧)
التوزيع النسبي للاستثمار في الضفة والقطاع للسنوات
١٩٧٤ - ١٩٧٨

السنة				
١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
الاستثمار				
أ - استثمار الحكومة والسلطة المحلية				
%١١	%١١٥	%١٥٢	%٢٧٢	%١٦٥
ب - استثمار القطاع الخاص				
%٧٦	%٩٣	%٨٥	%٩٣	%٦٦
(%٥٩٦)	(%٧٥٩)	(%٧١)	(%٧٢)	(%٤٩)
(%١٦٤)	(%١٧٦)	(%١٤٧)	(%٢١٧)	(%١٧٥)
ج - التفير في المخزون				
%١٣	%٥	%٩	%٢١	%٧٧
أ + ب + ج (الاستثمار الاجمالي)				
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: مؤسسة الدراسات العربية بالقدس، بحوث وارقام واحصاءات، (القدس)،

(١٩٨١)، ص ٢٢ - ٣٣

وكما هو مشاهد من الارقام المذكورة اعلاه، فان اتجاه استثمار الحكومة والسلطة المحلية كان في تراجع اعتبارا من عام ١٩٧٥، ولكن استثمار القطاع الخاص قد سجل اتجاهها نحو الزيادة من ٦٦% سنة ١٩٧٤ الى حوالي ٧٦% سنة ١٩٧٨.

و يمكن القول ان قطاع الابنية والانشاءات قد استأثر باكبر نسبة من الاستثمار في الضفة والقطاع . فبعد ان كانت نسبة الاستثمار في هذا القطاع حوالي ٤٩٪ سنة ١٩٧٤ من اجمالي الاستثمار (وما يعادل ٧٤٪ من استثمارات القطاع الخاص) ، اصبحت نسبته حوالي ٧٦٪ سنة ١٩٧٧ من اجمالي .

الا ان الاستثمار في الآلات والنقل والادوات والذي يهتما في هذا البحث (ان انه يشتمل معظم الاستثمارات الصناعية) قد سجل تراجعاً من نسبة ٢٢٪ سنة ١٩٧٥ الى حوالي ١٦٫٤٪ سنة ١٩٧٨ ، وان دل هذا على شيء ، فانما يدل على ضعف حجم الاستثمار الموجه في خدمة اغراض القطاعات الاقتصادية (عدا البناء والانشاءات) ، وهي تشمل بالضرورة القطاع الصناعي مما كان له انعكاس مباشر في ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي .

٣/١/٤ الادخار والتكوين الرأسمالي :

حتى نستوضح حقيقة التكوين الرأسمالي الخاص واتجاه المدخرات
المحلية: نستعرض الجدول التالي :

جدول رقم (٤/٨)

الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي الخاص ٧٠ - ١٩٧٩

السنة	الادخار الاجمالي (الدخل الشخصي - الانفاق)	التكوين الرأسمالي الخاص (الاجمالي - الحكومة)	اسعار جارية بالمليون دينار	الاكتناز أو المال المهاجر
١٩٧٠	١٥٨٨	٤٨	١١	
١٩٧٦	٥٨٨	٤١٨	١٧٨	
١٩٧٧	٥٥٩	٥١٢	٤٧	
١٩٧٨	٨٦٩	٦٧٢	١٩٧	
١٩٧٩	١٢٠٨	٨٩٩	٣٠٩	

Ibid, Statistical Abstract of Israel, No. 25, 1974, p. 688

المصدر:

= = = = = No. 30. 1979, p. 723.

= = = = = No. 31. 1980, p. 681.

الجدول السابقة رقم ، ٤/٦ ، ٤/٧٠

نلاحظ من الجدول السابق ، ما يلي :

- ١ - الادخار الاجمالي قد كان سنة ١٩٧٠ حوالي ١٥٨٨ مليون دينار، وصل سنة ١٩٧٩ حوالي ١٢٠٨٨ مليون دينار. ومن الجدير بالذكر ان معظم هذه المدخرات تعود الى التدفقات النقدية من الخارج .
- ٢ - التكوين الرأسمالي الخاص تصاعد خلال السنوات المشمولة بالجدول حتى كان سنة ١٩٧٩ حوالي ٩٠ مليون دينار، ولكنه بكافة السنوات لم يرق الى مستوى المدخرات المحلية .
- ٣ - مما ترتب عليه ان حجم الاكناز ، أو التحويلات للخارج ، كانت تتزايد باستمرار من سنة الى اخرى ، حتى وصلت سنة ١٩٧٩ حوالي ٣١ مليون دينار، أي نسبة ٢٦٪ من اجمالي المدخرات المحلية . وهذا يعني أن فرص الاستثمار في الضفة والقطاع ما زالت محدودة ، الامر الذي يستدعي ضرورة البحث عن مجالات جديدة للاستثمار في المنطقة وتشجيعها .
ونفس هذه النتيجة تقريبا توصلت اليها الدراسة التي نشرها البنك المركزي الاردني عن اقتصاديات المناطق المحتلة (١٧) .

(١٧) فقد قدرت تلك الدراسة المبالغ المماد تحويلها للخارج من المنطقة (الضفة والقطاع) سنة ١٩٧٩ بحوالي ٣٦٥٥ مليون دينار من مجموع التدفقات النقدية البالغة ١٠٣٩٩ مليون دينار ، أي كانت نسبة اعادة التحويل ٣٥٪ تقريبا .
ابو حجلة ، عبد المطلب فارس ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة

(البنك المركزي الاردني ، عمان ، ١٩٨٢) ص ٢٤ .

لا يخفى على الدارس لاقتصاديات المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) انها تتصف بصغر حجم السوق . وذلك يعود بالاصل الى حجم السكان وتواضع مستوى المعيشة فيها .

وغني عن البيان انه في الفترة قبل ١٩٦٧ ارتبط سوق الضفة الغربية مع الضفة الشرقية ، كوحدة واحدة دون قيود ، وكان لها اتصال مباشر مع العالم العربي والاجنبي . وكذلك الحال كان سوق قطاع غزة على اتصال مباشر مع العالم وعبر الاقتصاد المصري أما بعد الاحتلال فقد فرضت على هذه المنطقة المزيد من القيود والاجراءات ، والتي سمحت بمجملها الى الحد من حرية الاتصال بين سوق المناطق المحتلة والسوق العربية المجاورة ، أو السوق العالمية . وذلك لخدمة اغراض الاقتصاد الاسرائيلي ، وبغية امتصاص اكبر قدر من الطاقة والموارد المتاحة في المنطقة . وجاء فتح الجسور (١٨) عبر الاردن كمنفذ وحيد امام السلع والمنتجات العربية (من الضفة والقطاع) الى سوق الضفة الشرقية أو العالم العربي .

وللوقوف على معطيات السوق في المنطقة سوف نستعرض :

- ١ - مستويات الدخل الشخصي ، ومجالات الانفاق على السلع الصناعية .
- ٢ - الميزان التجاري (الواردات والصادرات) بما في ذلك السلع الصناعية ومدى مساهمتها بدعم المجز التجاري الذي اصبح وجها لمعاناة تجارة المنطقة .

(١٨) لمزيد من التفصيل في هذا المجال (سياسة فتح الجسور) يمكن الرجوع الى بحث ، اقتصاديات المناطق المحتلة (الجمعية الملصية الطككية ،

عمان ، ١٩٧٦) .

١/٢/٤ الدخل الشخصي المتصرف به (من جميع المصادر) :

كان مجمل الدخل الشخصي المتصرف به عام ١٩٦٨ حوالي ٥٧٩ مليون دينار بالضفة والقطاع ، واستمر بالزيادة حتى بلغ مع نهاية ١٩٧٨ مبلغ ٣١١٨ مليون - وإذا علمنا ان عدد السكان في المنطقة كان ٩٤٢ الف نسمة سنة ١٩٦٨ واصبح ١١٤ مليون نسمة عام ١٩٧٨ ، مما يعني ان متوسط الدخل الفردي قد ارتفع من ٦١٥ دينار سنة ١٩٦٨ الى ٢٧٣ دينار سنة ١٩٧٨ ، (وهذا بالاسمار الجارية) .

وانا اخذنا بعين الاعتبار الارتفاع المتلاحق في مستويات الاسعار (٣٠٪ سنويا) ، عرفنا من ذلك ان متوسط الدخل الفردي الحقيقي لم يشهد سوى تحسن طفيف خلال العشر سنوات السابقة .

والذي يعني ان بهذا السياق ان نصل الى مستوى الانفاق المحلي الاجمالي ، الذي يعتبر التصرف المحلي باكبر جزء من الدخل القابل للانفاق . ومن الملاحظ ان مستوى الاستهلاك الخاص في المنطقة (الضفة والقطاع) يمثل نسبة كبيرة من الدخل الشخصي القابل للانفاق تراوحت بين ٨٨٣٪ ، ٨١١٪ خلال السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٧٨ ، مما عكس بالتالي ضعف مستوى الادخار الخاص ، وبالتالي ضعف مستوى الاستثمار .

وحتى تصبح الامور اكثر وضوحا نستعرض فيما يلي جدولا يوضح العلاقة بين الدخل الشخصي القابل للانفاق ومستوى الانفاق الخاص مع الاشارة الى الاستهلاك من السلع الصناعية خلال سنوات ١٩٧٨/١٩٧٩ .

جدول رقم (٤/٩)

الدخل الشخصي القابل للإنفاق ، والإنفاق بالضرورة والقطاع
خلال السنوات ١٩٦٨ / ١٩٧٩ بالأسعار الجارية
طبيون دينار

نسبة الناتج الصناعي إلى مجملي الاستهلاك من السلع الصناعية	الناتج المحلي الصناعي الإجمالي	الإنفاق المحلي الإجمالي			الدخل الشخصي القابل للإنفاق	السنة
		نسبة السلع الصناعية إلى مجموع الاستهلاك	منها سلع صناعية	المجموع		
% ١٥٨	٣١	% ٣٨	١٩٤	٥١	٥٧٩	١٩٦٨
% ١٧٦	٥	% ٤١	٢٨٤	٦٩١	٨٤٩	١٩٧٠
% ١٨	٦٥	% ٤٢٢	٣٥٩	٨٤٨	١٠٧٤	١٩٧١
% ١٥٥	٧١	% ٤٥	٤٥٥	١٠١	١٣٤٩	١٩٧٢
% ١٧٢	١٣٦	% ٤٢١	٧٨٩	١٨٧٣	٢٤٦١	١٩٧٦
% ١٤٩	١٦٧	% ٤٤٩	١١١٥	٢٤٨٤	٣٠٤٣	١٩٧٧
% ١٧٨	١٦٤	% ٤١	٩٢٣	٢٢٥	٣١١٨	١٩٧٨
% ١٣١	٢١٥	% ٤٣	١٦٣٥	٣٨٠٦	٥٠١٥	١٩٧٩

Ibid, The Potential For Economic Viability
of The West Bank p. 103

Ibid, Benefits And Burdens, p. 79

Ibid, Statistical Abstract, No.25, 1976, p. 688

= = = No.30, 1979, p. 723

= = = No.31, 1980, p. 681

المصدر:

كما يبدو من الجدول فان الدخل الشخصي القابل للاقتسام (بالاسعار الجارية) قد زاد حتى وصل سنة ١٩٧٩ حوالي ٥٠١ مليون دينار أى انه قد تضاعف خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بـ ٥٨٥ ٪ ، وفي نفس الوقت فان الانفاق المحلي الاجمالي الخاص (الاستهلاك الخاص) قد وصل ٣٨٠٦ مليون دينار سنة ١٩٧٩ ، وذلك تضاعف خلال نفس الفترة بـ ٥٨٥ مرة ، مما يعني ان الزيادة في مستوى الدخل الشخصي كانت اعلى منها في مستوى الانفاق الخاص .

والذي يهتما في هذا المجال استهلاك السلع الصناعية ، فبعد ان كان بالاسعار الجارية سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٨٤ مليون دينار تجاوز سنة ١٩٧٩ ، وبلغ ١٦٣٥ مليون دينار ، أى ان استهلاك السلع الصناعية قد تضاعف خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ بـ ٥٨٥ مرة ، وهذا يعني ان الارتفاع بمستوى الطلب على السلع المصنعة كان اعلى منه في مستوى الطلب الاستهلاكي على سائر السلع الاخرى غير الخدمات . فبعد ان كانت نسبة استهلاك السلع الصناعية الى اجمالي الاستهلاك سنة ١٩٦٨ حوالي ٣٨ ٪ اصبحت سنة ١٩٧٩ حوالي ٤٣ ٪ .

وكن الشيء الملفت للنظر انه في الوقت الذي كان فيه الطلب على السلع الصناعية يرتفع سنة بعد سنة ، كانت مساهمة الصناعة الوطنية في تلبية حاجة السوق (المحلية) ، بالإضافة الى انها قليلة نسبياً ، كانت في اتجاه سالب . فبعد ان كانت نسبة الصناعة الوطنية الى اجمالي الاستهلاك من السلع المصنعة سنة ١٩٦٨ حوالي ١٥٨ ٪ تراجع في السنوات التالية لعام ١٩٧١ ، حتى أصبحت نسبتها ١٣ ٪ سنة ١٩٧٩ . مما يعكس زيادة اعتماد السوق المحلي على الاستيراد من الخارج ، ولا سيما استيراد السلع المصنعة .

وهذا يعني ايضا ان السوق المحلية مهيأة لاستيعاب المزيد من الصناعات الوطنية ، وذلك بحكم تزايد مستوى الطلب المحلي من ناحية ومن ناحية اخرى بحكم ضعف مساهمة الصناعة القائمة حاليا بتغطية حاجات السوق المحلي . . مما يوحي بان ضرورة اقامة صناعات جديدة ، والتوسيع بالصناعات الموجودة ليس مطالباً وطنياً فقط ، بل هو مريح اقتصادياً ايضا ، طالما ان الطلب المحلي في تزايد مستمر على السلع المصنوعة والمعرض منها محلياً (السلع الوطنية) غير قادر على مجاراة الزيادة في الطلب .

٢ / ٢ / ٤ الميزان التجاري :

الواردات والصادرات السلمية :

لقد عانت المنطقة (الضفة والقطاع) من عجز مستمر في ميزانها التجاري طيلة السنوات السابقة ، شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية في العالم ؛ ولكن الاحتلال الاسرائيلي للمنطقة بعد عام ١٩٦٧ قد زاد الامر سوءاً ، فبعد ان كان العجز التجاري سنة ١٩٦٨ حوالي ٤٩ % من قيمة الواردات ، اصبح سنة ١٩٧٩ حوالي ٥١ % من قيمة الواردات .

وليس يخاف ان تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل قد حققت واستمرار منذ بداية الاحتلال فاعضا متزايدا لصالح الكيان الاسرائيلي ، مما عكس تفاقما مستمرا في أزمة الميزان التجاري للضفة والقطاع^(١٩) ففي حين كانت

(١٩) لقد افرد الدكتور محمد صقر في دراسته عن الاقتصاد الاسرائيلي اهتماما

خاصا بتجارة المناطق (الضفة الغربية والقطاع) مع اسرائيل التي كانت

تميل لصالح دولة الاحتلال .

مقرر ، محمد احمد ، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي (المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،

تجارة المنطقة مع الاردن تحقق فائض لصالحها ، كان هذا الفائض يتحول اتوماتيكيا الى الكيان الاسرائيلي ، وهذا يأتي في مقدمة اهداف اسرائيل من وراء تفاضليها عن فتح الجسور عبر الاردن .

وحتى نلقي مزيدا من الضوء على اوضاع الميزان التجاري للضفة والقطاع خلال الفترة ١٩٦٨/١٩٧٩ نستعرض الجدول رقم (٤/١٠) :

١ - الواردات السلعية قد تضاعفت بين عامي ١٩٦٨/١٩٧٩ ، ب ٩ مرات بينما الصادرات السلعية قد تضاعفت في نفس الوقت ب ٨٦ مرة . وهذا يعني ان الزيادة في قيمة الواردات كانت اسرع منها في قيمة الصادرات .

٢ - العجز التجاري قد سجل بدوره زيادة متصاعدة بمتوسط سنوي تجاوز ٥٠٪ من قيمة الواردات خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٩ .

ولكن العجز التجاري للضفة والقطاع مع اسرائيل وحدها قد تجاوز مقدار العجز التجاري الاجمالي بكافة السنوات المشمولة بالجدول . وهذا يؤكد المكاسب الصافية التي تجنيها اسرائيل من وراء احتلالها .

والجدول التالي يبين قيمة الواردات والصادرات الاجمالية للضفة والقطاع . ولكن الشيء الذي يعنينا في هذه الدراسة هو الواردات والصادرات الصناعية ، وذلك حتى نستطيع ان نضع مؤشرات مستقبلية في طريق التقدم الصناعي ولا اكاد أبالغ ان قلت ان مستوردات المناطق المحتلة من السلع الصناعية بغية تلبية الحاجة الاستهلاكية المحلية ، سواء من اسرائيل ، أو العالم

جدول رقم (٤/١٠)

الميزان التجاري للضفة والقطاع للسنوات ١٩٦٨/١٩٧٩

بالا سعار الجارية بالطينون دينار

السنة	الواردات	الصادرات	المجز في الميزان التجاري		نسبة المجر التجاري الاجمالي الى قيمة الواردات
			مع اسرائيل	الاجمالي	
١٩٦٨	٢٥١	١٢٨	١٣٧ -	١٢٣ -	%٤٩٢
١٩٦٩	٣٢٦	١٤٦	٢٠٨ -	١٨ -	%٥٥٢
١٩٧٠	٣٥٦	١٦١	٢٢٣ -	١٩٥ -	%٥٤٧
١٩٧١	٤٤٧	٢٣٩	٢٥٧ -	٢٠٨ -	%٤٦٦
١٩٧٢	٥٤٣	٢٧٩	٣٢٥ -	٢٦٤ -	%٤٨٦
١٩٧٣	١٦٤	٣١٧	٣٨٩ -	٣٤٩ -	%٥٢٤
١٩٧٤	٨٧١	٣٩٧	٥١٥ -	٤٧٥ -	%٥٤٤
١٩٧٥	١٢٥٩	٥٩٤	٧٦٨ -	٦٦٥ -	%٥٢٩
١٩٧٦	١١٨٩	٦٢٢	٦٧٩ -	٥٦٧ -	%٤٧٧
١٩٧٧	١٦٥٢	٨٢٥	١٠٠٥ -	٨٢٧ -	%٥٠١
١٩٧٨	١٤٣٦	٨٢٢	٧٧٢ -	٦٠٤ -	%٤٢
١٩٧٩	٢٢٥٣	١٠٩٤	١٢٨ -	١١٥٩ -	%٥١٤
			المعدل		٥٠٤

المصدر: المرجع السابق، الاقتصاد الاسير، ص ٣٧.

Ibid, Statistical Abstrat, No. 23, 25, 27, 29, 31.
 1968, 1970, 1972, 1974, 1976, 1978, 1980.

الخارجي قد شكلت النسبة العظمى من المستوردات . اما الصادرات الصناعية فعلى الرغم من انها شكلت اكثر من نصف الصادرات ، خلال السنوات العشر السابقة ، إلا ان نسبتها الاجمالية الى الواردات كانت متواضعة جدا . وحتى نلقي مزيدا من الضوء على هذه الناحية نستعرض الجدول رقم ٤/١١ الذي يتلهم مقارنة بين الواردات والصادرات الصناعية .

جدول رقم ٤/١١

الواردات والصادرات الصناعية للضفة الغربية والقطاع

للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ،

١٩٧٦ ، ١٩٧٩

بالمليون دينار

السنة	الواردات الصناعية	الصادرات الصناعية	نسبة العجز الصناعي الى الميزان التجاري
١٩٧١	٣٧٢٢	١٣٩٩	٢٣٣ -
١٩٧٢	٤٥٥٥	١٦٥٥	٢٩٠ -
١٩٧٣	٥٤٩٩	١٩٢٢	٣٩٧ -
١٩٧٦	٩٨٢٢	٤١٧٧	٥٦٥ -
١٩٧٧	١٣٦١	٤٧٣٣	٨٨٨ -
١٩٧٨	١٢٢٦	٥١١	٧١٥ -
١٩٧٩	١٩٢٦	٦٩٩٩	١٢٢٧ -

المصدر:

Ibid, Statistical Abstract , No. 25 , 1974

= = = No. 29, 1978

= = = No. 31, 1980

يتضح من الجدول السابق :

١ - ان الاتجاه العام للموارد الصناعية كان في تزايد مستمر من سنة الى اخرى وفي نفس الوقت ان الصادرات زادت ، ولكن ليس بنفس النسبة الامر الذي ادى الى زيادة الفجوة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات . فبعد ان كان المعجز الصناعي سنة ١٩٧١ فقط ٢٣٣٢ مليون دينار ، تزايد الى ان أصبح سنة ١٩٧٩ حوالي ١٢٢٧ مليون دينار .

٢ - وفي نفس الوقت ان نسبة الواردات الصناعية الى اجمالي الواردات بقيت في نفس المستوى فتراوحت بين ٨٣ ، ٨٥ % خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٩ . اما الصادرات الصناعية فبعد ان اخذت تتجه لتشكّل نسبة اكبر من قيمة الصادرات خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٦ فوصلت مع نهاية ١٩٧٦ حوالي ٦٧ % من قيمة الصادرات لكنها بعد ذلك تراجعت الى مستوى اقل ، ولم تتجاوز نسبة ٦٣٫٨ % مع نهاية سنة ١٩٧٦ .

٣ - لكن الشيء اللطفت للنظر ان المعجز كان باستمرار اعلى من المعجز في الميزان التجاري ككل ، وتراوح خلال الفترة ١٩٧١ / ١٩٧٩ بين ١٠٢ - ١١٨ % . وهذا يعني ان اتجاه تجارة المواد غير الصناعية (مثل السلع الزراعية) كانت تسير لصالح المنطقة ان كانت تجارتها تسير باتجاه تحقيق وفر يساهم في تقليص الفجوة في الميزان التجاري . وبالمقابل فان تجارة السلع الصناعية كانت تسير باستمرار نحو زيادة الفجوة في الميزان التجاري (٢٠) .

وهذا المؤشر يعني ضرورة تبني الوسائل الكفيلة بالحد من الاستيراد وتشجيع الصادرات خصوصا الصناعية منها . ولا يتأتى هذا الا يزوال المسببات الناجمة عن ظروف الاحتلال الاسرائيلي ، وقيام سلطة وطنية تأخذ بيد الصناعة وتوجه الاقتصاد المحلي نحو التنمية والتقدم .

(٢٠) على عكس الحال في معظم الدول النامية . ان كان الانتاج الصناعي المحلي بها يساعد على زيادة درجة الاكتفاء الذاتي (في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ و ٦٠٩ - ١٩٦٤) في ظل زيادة استهلاك محلي للسلع الصناعية في المتوسط ٩٫٥ % في السنة زاد الانتاج الصناعي في البلدان النامية بـ ٦٫٦ % وزاد ما كانت تستورده من بلدان العالم الاخرى من المنتجات الصناعية بـ ٣٫٦ % ولمزيد من الايضاح حول التصنيع والسوق في الدول النامية الرجوع الى براجيناء كولنتا سي وآخرون ، مشكلات التصنيع في الدول النامية (دار التقدم ، موسكو ،

خلاصة الباب الثاني

من خلال طرحنا لمقومات الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة
علجنا موضوع الموارد الطبيعية والموارد الرأسمالية والسوق . . ومن خلال ذلك
فقد اثبت التحليل ان المنطقة لا تخلو من المقومات الذاتية المطلوبة للنهضة
الصناعية والتطور الصناعي .

أولا : الموارد المعدنية :

على الرغم من قلة الموارد المعدنية نسبيا بالمقارنة مع بلاد
اخرى واسعة الا ان المتوفر من هذه الموارد غير مستغل حتى الان ،
فلولا وجود بعض المحاجر لقطع حجارة البناء ، وبعض معامل الفخار
التي تعتمد على الطين الاولي بالطرق المحلية ، ووجود مصنع صفيير
للزجاج في منطقة الخليل ، لا مكن القول ان الموارد المعدنية غير
مستغلة اصلا في المنطقة على الاطلاق .

فلقد اثبتت بعض الدراسات المطية وجود خامات يمكن استغلالها
تجاريا (كخامات الفوسفات والصلصال اللازم لصناعة الاسمنت وخامات
الاحلح البحر الميت) . الا اننا نقول ان تلك الدراسات لم تكن بالشمول
والعمق الكافيين . الامر الذي يدفعنا للمطالبة باجراء مسوحات جيولوجية
معمقة لقياس حجم الثروات الوطنية من المعادن المكتشفة ولاكتشاف
مزيد من المعادن المدقونة في باطن الارض .

ثانيا : الموارد الزراعية :

على العموم فان المنطقة (الضفة الغربية والقطاع) هي في الغالب
زراعية ، ان تستوعب الزراعة اكثر من ٢٨ ٪ من حجم القوى العاملة في
المنطقة (حسب تقديرات ١٩٨٠) وان نظرنا للزراعة باعتبارها مصدر

للموارد الاولية للصناعة ، وتحذونا للقول بأن مزيدا من الصناعات
يمكن اقامتها ، بالاعتماد على الموارد الزراعية المحلية ، لا سيما تلك
التي تقوم على تصنيع الزيت من الزيتون والصابون وكذلك تملد ييب الخضار
والفواكه .

فاذا ما قامت مثل هذه الصناعات ، فانها ستجد وفرة في المواد
الزراعية التي تستعمل بها باسعار مناسبة تجعلها قادرة على المنافسة
في السوق المحلية ، والسوق الخارجية .

ثالثا : الموارد البشرية :

نستطيع القول ان المنطقة لا تعاني من مشكلة سكانية ،
فعلى الرغم من صغر حجم المساحة المصمورة (لا تتجاوز ستة آلاف
كيلو متر مربع) الا ان السكان بها محدودون ، وذلك نظرا لموجات
الهجرة المتلاحقة التي عبرت هذه المنطقة الى المناطق المجاورة (منذ
عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ وحتى الان) .

واذا ما توافرت ظروف الاستقرار والاطمئنان ، وتبادت اعداد
كبيرة من المهاجرين (عدد الفلسطينيين في العالم خارج فلسطين
حوالي ٣٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ م) فان هذه العمدة ستتيح للمنطقة
المزيد من القوى العاملة المدربة ، والكفاءات العلمية والفنية والادارية
(ان تبلغ نسبة التعليم لدى ابناء الشعب الفلسطيني واحدة من
أعلى النسب في العالم . . . فكثيرا ما يوصف الشعب الفلسطيني
بالحي اللاتيني " للشعب العربي وللعالم الثالث) .

وهكذا فان عنصر القوى العاملة يصبح رافدا اساسيا واجابيا
في دفع عجلة التنمية الى الامام .

رابعاً : رأس المال :

نظراً لعدم الاستقرار الحالي وضعف الاتجاه نحو الادخار (ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك) ، ومع وجود ارتفاع في الميل الحدي للاستيراد فان معظم المدخرات المحلية تتجه بدورها الى المصدرين الاجانب . وكذلك فان الموجودات الرأسمالية فسي كثير من الاحيان تجد طريقها الى خارج المنطقة .

ولكن اذا ما عادت ظروف الاستقرار (المرافقة للاستقرار) فان مشكلة رأس المال لا تصبح ذات بال . خصوصاً وان معظم الفروض تتجه الى تأكيد توفر المزيد من الاموال لهذه المنطقة سواء عن طريق الصنح والهبات ، أو الاعانات من الجهات العربية والدولية الاخرى .

وهكذا فان دراستنا في هذا الباب للتكوين الرأسمالي جاءت من قبيل توضيح الامور القائمة اكثر منها تركيزاً على توضيح رأس المال والتدفقات النقدية (من الخارج) في المستقبل . وذلك انطلاقاً من فرض اساسي (وهو في ظل وجود حل للقضية فان تمويل الاستثمار لا يعتبر مشكلة ، فما تدفعه الدول العربية وحدها مقابل حرب واحدة - حرب تشرين ١٩٧٣ بلغت كلفتها اكثر من ٩ بليون دولار - كقيل بأن يحقق وفرة في رأس المال . كافية لتغطية كافة الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة لا نعاش الاقتصار بمجمله) .

خامساً : حجم السوق :

على الرغم من صغر حجم السوق في الضفة والقطاع ، إلا أننا لاحظنا أنها كانت باستمرار مستوردة أكثر منها مصدرة ، وهذا يعني أن السوق ما زالت بالقدر الذي يستطيع استيعاب الكثير من المنتجات الوطنية . إذا ما أتبعنا سياسة احلال المستوردات أو سياسة ترشيد الاستيراد .

وحتى في ظل ظروف السوق العربية ، فلن يواجه انتاج المنطقة (الضفة والقطاع) مشكلة بالتسويق . خصوصاً وأن السوق العربية مترامية الأطراف ، كل ذلك يفترض اقامة علاقات طبيعية مع بقية اجزاء العالم العربي (وهذا الافتراض اساسي لضمان نمو الصناعة وكافة القطاعات في الاقتصاد الوطني) .

ما تقدم فان مقومات البناء الصناعي الواسع متوافرة سواء لتغطية حاجة السوق المحلية او للتصدير الى الاسواق العربية وحتى الدولية ، خصوصاً ونحن نعلم ان مستقبل اي قطاع صناعي نام لا يمكن ان يحقق النجاح دون الدخول فسي اسواق التصدير ، وهذا ما عولت عليه معظم الاقتصاديات الصناعية في الوقت الراهن سواء للدول المتقدمة او حتى للدول النامية الراغبة في اللحاق بركب التقدم . ومع توافر شروط الميزة النسبية لعدد كبير من الصناعات التي يمكن أن تقوم بالمنطقة (مثل صناعة تعليب الخضار والفواكه والزيتون وتصنيع املاح البحر الميت واستخراج الفوسفات وتصنيع الاسمدة الفوسفاتية . . . الخ) فان الصناعة تصبح رافداً اساسياً للتنمية الاقتصادية الشاملة .

الباب الثالث معوقات التنمية الصناعية في ظل الظروف الراهنة

في هذا الباب سنحاول التعرف على أهم المشاكل التي تقف في وجه الصناعة القائمة سواء أذات ذاتية تنبع من طبيعة المنطقة أم مفروضة عليهم نتيجة الاحتلال . ولتقدير مدى خطورة هذه المشاكل سوف نحاول توقع أوضاع القطاع الصناعي (الانتاج والعمالة) خلال الفترة القصيرة القادمة . ومن ثم نحاول وضع أطوار للتغلب على معوقات التنمية الصناعية في ظل الاحتلال من خلال اقتراح برنامج دعم صناعي . كل ذلك يأتي موزعا في هذا الباب على ثلاثة فصول رئيسية هي :

الفصل الخامس : المشكلات الاسرائيلية

رأس المال

التسويق

الفصل السادس : التوقع الصناعي

النتائج الصناعي للضفة والقطاع ٨١ - ١٩٨٥

الاستخدام الصناعي للضفة والقطاع ٨١ - ١٩٨٥

الفصل السابع : برنامج دعم للصناعة

آفاق تدعيم الصناعة

مبالغ الدعم وتخصيصها

خلاصة الباب الثالث .

المشكلات التي تواجه الصناعة القائمة .

شاهدنا فيما تقدم كيف ان المداجة الحربية في الضفة والقطاع وخلال فترة تباؤت، ثلاثة عشر عاما لم تستطع تحقيق معدل نمو فعلي ملائم . وذلك نتيجة للدور غير الطبيعي التي تحياها هذه المنطقة ولعدم وجود الدولة الراعية التي تضع في الميعة اهدافها تدعيم الاقتصاد الوطني ودفعه الى الامام . ولهذا رأينا ضرورة التعرف عن كثب على طبيعة هذه المشاكل التي تواجه الصناعة القائمة بنية ابرازها ومحاولة التغلب عليها . ويأتي في الميعة هذه المشاكل السياسية الاسرائيلية ، رأس المال والتسويق . . . وهذا ما سوف نبحثه بالترتيب في هذا الفصل .

١/٥ السياسة الاسرائيلية :

لقد عمدت اسرائيل ومنذ بداية احتلالها للمنطقة في اعقاب خزيان ١٩٦٧ الى تفتيت البنية الاقتصادية الحربية بغية تحقيق هدفها العام في الحاق المناطق المحتلة بها ودمجها في الاقتصاد الاسرائيلي . ويمكن تلخيص السياسة الصناعية الاسرائيلية بما يلي (١) :

- ١ . اغراء العمال الحرب بالحمل في اسرائيل خصوصا في السنوات الاولى .
 - ٢ . فرض القيود الجمركية ، ووضع ضريبة مرتفعة على المواد الخام وكذلك على منتجات الضفة والقطاع .
 - ٣ . تقنين المستوردات .
 - ٤ . اقادة مجتمعات صناعية في المستعمرات .
 - ٥ . اغراق اسواق المنطقة المحتلة (بعد عام ٦٧) بالمنتجات الاسرائيلية .
 - ٦ . اقامة حدود جمركية على مدينة القدس بعد فصلها عن الضفة الحربية .
 - ٧ . اخلاق المصارف الحربية .
- وعليه فان قطاع الصناعة الحربية قد وقع تحت تأثير السياسة الاسرائيلية من اتجاهين
- (أ) اتجاه مباشر (ب) اتجاه غير مباشر

(١) المصدر : وزارة شؤون الارض المحتلة ، ملفات المكتب التنفيذي (دراسة

مطبوعة على السنانسل) عمان ١٩٨١ .

الاتجاه المباشرة:

نقد، تمثل بما عمدت اليه السياسة الاسرائيلية من جعل الصناعة بالصفة والقطاع ملحقا صناعيا باسرائيل . بحيث يقدم لها والمسورة المنتجات الصناعية التي تحتاجها ، ويكون في نفس الوقت سوقا اضافيا للصناعة الاسرائيلية . وقد ترتب على ذلك تسييرا في نمط الصناعة القائمة ، بحيث نمت بعض الصناعات لمواجهة الطلب المتزايد على منتوجاتها من قبل السوق الاسرائيلية ، وتعرضت بعض الصناعات الاخرى الى الاغلاق او الركون نتيجة للحرائق التي وضعت امام استيرادها للعواد الخام وبيع انتاجها .

ولتي تكون الامور بالوضوح المطلوب نستعرض الجدول رقم (٥ / ١) الذي يعكس التمايز النسبي في اهم المنتجات الصناعية خلال السنوات ١٩٦٦ / ٧٦ في القطاع . التمايز النسبي لقيمة اهم المنتجات الصناعية بالصفة والقطاع ١٩٦٦ / ٧٦ .

الصناعة	الصفة الغربية			قطاع غزة			الصفة والقطاع	
	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٦
الاقلام	٦٨%	٥٢%	٥٦%	٢٢%	٢٠%	٢٠%	٢٧%	٤٠%
الفسفوسفات والالبسة	٢٣%	٢١%	٢٤%	٢٦%	٢١%	٢١%	١٧%	١٥%
الزيت ومنتجاتها	١٤%	٢٦%	١٤%	١٤%	١٦%	١٦%	١٠%	١٠%
الخشب ومنتجاتها	٢١%	٢٣%	٤٨%	١٤%	١٦%	١٦%	١٠%	١٠%
الكيمويات والبلاستيك	٨%	١٢%	١٣%	١٦%	١٨%	١٨%	١٨%	١٨%
المعادن الاساسية	٥٨%	٦١%	٤٦%	١٦%	١٨%	١٨%	١٨%	١٨%
منتجات غير معدنية	١٥%	٢٨%	٢١%	٢١%	٢٣%	٢٣%	١٥%	١٦%
صناعات اخرى	٤%	٥%	٥%	٢١%	٢٣%	٢٣%	١٥%	١٦%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المصدر:

Ibid, The Potential For Economic Viability of The West Bank , P. 37

Ibid, Statistical Abstract, No . 31, 1980

من الجدول السابق يتضح :-

(١) بالنسبة للصناعة الضفة الغربية : هناك بحوزة الصناعات قد طرأ عليها بحوزة التحسن مثل صناعة الخشب فقد زادت نسبتها من ٢٩% سنة ٦٩ الى حوالي ٥٠% سنة ٧٩ ولوانه سجلت اعلى توسع لها سنة ٧٦ . وكذلك الحال في الصناعات الكيماوية والبلاستيك فزادت نسبتها من ٨٧% سنة ٦٩ الى ١٣٤% سنة ٧٩ . ونفس الشيء فقد زادت صناعة المنتجات غير المعدنية . ويمكن ان يعود جزء كبير من التوسع في هذه الصناعات الى الزيادة في حجم الطلب على منتجاتها (خصوصا صناعة المنتجات غير المعدنية والخشب) نظرا للتوسع الذي شهدته المنطقة في قطاع البناء المحلي او الاسرائيلي .

اما الصناعات التي طرأ عليها تراجع ؟ فهي صناعة الاغذية التي تراجع نسبتها من ٦٨% سنة ٦١ الى ٥٣% سنة ٧٦ ثم كانت سنة ٧٦ حوالي ٥٩% . وكذلك صناعة المعادن الاساسية قد تراجع ايضا . ويحود جزء كبير من هذا التراجع الى المنافسة الاسرائيلية واخرق الاسواق بالسلح المماثلة من الانتاج الاسرائيلي (المدعم) .

والشيء الجدير بالملاحظة ان جميع الصناعات بالضفة الغربية قد مالت الى التراجع بعد عام ٧٦ باستثناء صناعة الاسجة والصناعات الغذائية .

(٢) بالنسبة لصناعة قطاع غزة : فقد كانت الصناعة بها ايضا متأثرة بالسياسة الاسرائيلية المباشرة ، فمالت جميع الصناعات الى التراجع النسبي باستثناء صناعة الاخشاب التي زادت نسبتها من ١٤% سنة ٧٦ الى ١٦٣% سنة ٧٩ ، وكذلك صناعة المنتجات غير المعدنية .

وعلى وجه العموم فان جميع الصناعات (في الضفة والقطاع) وتحت تأثير السياسة الاسرائيلية المباشرة قد مالت الى التراجع بعد عام ٧٦ كما هو ملاحظ في الجزء الاخير من الجدول رقم (١/٥) فيها عدا صناعتي الاغذية والمنتجات الاخرى التي تشتمل كل المنتجات غير المعدنية فالصناعة الاولى (الاغذية) توسعت بحكم الزيادة الطبيعية بعدد السكان والحاجة الى الغذاء . والصناعة الثانية (المنتجات غير المعدنية وغيرها) توسعت بحكم حاجة السوق خصوصا بعد التوسع الذي شهدته قطاع البناء في المنطقة الغربية ، وفي داخل اسرائيل نفسها ومستعمراتها المزروعة في قلب الضفة والقطاع .

كان تأثر الصناعة واضحا عندما فتحت اسرائيل ابوابها امام حركة العمل الحربية (لاسيما خلال السنوات الاولى التي رافقت الاحتلال) . زغني عن البيان ان الحديد من العمال (والعمال الصناعيين ايضا) امام انتفاء فرص العمل المحلية وامام اخراجات الاجور ، والتي هي في اسرائيل اعلى منها في الضفة والقطاع ، قد وجدت وانفسهم يقومون بخدمة الاقتصاد الاسرائيلي .

وازاء هذا الوضع وجدت الصناعة الحربية نفسها امام الاختيار الصعب فاما ان ترفع مستوى الاجور حتى تعادل المنافسة الاسرائيلية على اليد العاملة ، وبالتالي يقل هامش الربح ويتدنى مردود الاستثمار . واما ان تخلق ابوابها ، وفي هذه الحالة تخسر الارباح الممكنة وكذلك تتحمل كلفة الاصول الثابتة . وفحالا فان معظم الصناعات القائمة كانت تميل الى الاستمرار في العمل عند ذلك النحد الذي يغطي لها كلفة اصولها الثابتة .

ولتوضيح الامور ندرس التبديل رقم (٥ / ٦) الذي يعطى بالارقام العسدد الانمائي للعمال الحرب المشغولين في الصناعة الاسرائيلية ، ومقارنة مستويات الاجور المدفوعة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٦ . ومن التبديل يبدو مايلي : -

(١) ان عدد العاملين في صناعة الاسرائيلية من ابناء الضفة والقطاع قد تزايد باستمرار حتى اصبح حوالي (١٧) الف عامل سنة ٧٦ الا ان اكبر نسبة من هذه الزيادة حصلت بين اعوام ٧٠ - ١٩٧٤ وعند ذلك اصبح اتجاه الزيادة بتايئا .
ربما ان الصناعة الوطنية لم تستطع مواكبة التوسع في الاستخدام في قطاع الصناعة الاسرائيلية فكانت نسبة من يعملون في الصناعة الاسرائيلية الى الاجمالي العاملين بالصناعة الوطنية متزايدة بشكلا متسارعا من نسبة ٦ ٪ سنة ٧٠ الى اكثر من ٧٢ ٪ سنة ٧٦ .

٢) والنظر الى مستويات الاجور المرتفعة في اسرائيل . والتي هي اعلى منها في الضفة (والمنطقة ككل بما فيها قطاع غزة) ؟ نحرف، لماذا استقطبت الصناعة الاسرائيلية الايدي العاملة العربية . فكما هو واضح في الجدول فان هناك تباينا واضحا بين الاجور اليومية المدفوعة للعاملين في الصناعة الوطنية والصناعة الاسرائيلية . الامر الذي اصبح عاملا اضافيا يشغل كاهل الصناعة العربية ، فهي ان ارادت التوسع عليها تحمل المزيد من التكاليف (المزيد من اجور اليد العاملة) . العاملون من ابناء المنطقة بالصناعة الاسرائيلية ومقارنة الاجور المدفوعة مع مثيلاتها بالضفة الشرقية واسرائيل :

جدول رقم ٥/٢
الصالح العرب بالصناعة الاسرائيلية ومقارنة الاجور المدفوعة (بالدينار)

السنة	الصالح العرب بالصناعة الاسرائيلية		معدل الاجور اليومي المدفوع بالضفة والقطاع	معدل الاجور اليومي المدفوع باسرائيل	معدل الاجور اليومي المدفوع بالضفة الشرقية
	باللنف	بالدينار			
١٩٧٠	١٤ر١	٤٦ر٧	٠٦ر٠	١ر١	٣ر١
٧٤	١٢ر١	٤٦ر٤	٥ر١	١ر٦	٣ر١
٧٥	١٢ر٣	٦٠ر٦	٧ر١	١ر٨	٥ر١
٧٦	١٢ر٧	٦٢ر٥	٥ر١	١ر٨	٦ر١
٧٧	١٣ر٤	٦٦ر٨	٧ر١	٢ر١	١ر١
٧٨	١٥ر١	٦٩ر٣	١ر١	٢ر٢	٣ر٣
٧٩	١٦ر١	٧٢ر٤	١ر١	٣ر٣	٣ر٣

المصدر: ابو حجلة . عبد المطلب فارس، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وتأثير الاحتلال الاسرائيلي على اوضاعه ، (البنك المركزي ، عمان (١٩٨١) ص ١٧ - ٢٣ الجداول السابقة

Ibid, Statistical Abstract, No. 31, 1980

- (٤) وثمة اثر جانبي آخر على الصناعة الوطنية ناجم في الاصل عن وجود الاحتلال .
 فقبل الاحتلال كانت الاجور تقريبا متساوية في الضفة الغربية والشرقية ولكن مع الاحتلال
 الاسرائيلي (الجديدة اصبح هناك اختلاف واضح في مستويات الاجور بينهما . الامر
 الذي ادى الى تسرب عدد كبير من اليد العاملة من الضفة الغربية الى الضفة
 الشرقية خصوصا في الفترة التي اعقبت عام ٧٥ .
 الامر الذي يعني ان عوض العمل سينخفض (في المنطقة المحتلة وبالتالي فان
 الاجور المدفوعة لا بد ان ترتفع ، مما يعني زيادة التكلفة الانتاجية وزيادة اعباء الصناعة .

٧٤/٥ رأس المال

لا تعاني الصناعة في المنطقة المحتلة فقط من نقص في رأس المال المتوفر
 للاستثمار الصناعي بل وايضا ان رأس المال المتوفر غير مستقل اصلا ذلك الاستغلال
 الامثل . وهذا الجزء من البحث سندرس مشكلة نقص رأس المال واستغلال حجم
 الطاقة الانتاجية على التوالي .

٧٤/٦ نقص رأس المال :

وفقا لافضل التقديرات فان حجم التكوين الرأسمالي الكلي في المنطقة (الضفة
 والقطاع) لم يتجاوز عام ٧٩ مبلغ ١٠٠ مليون دينار (بالاسعار الجارية) . واذنا
 علمنا ان هذا التكوين في معظمه يتجه الى قطاع البناء والاتشاءات علمنا من ذلك
 ان الصناعة لا تخطى الا بنصيب ضئيل من رأس المال المتوفر .
 في دراسة ميدانية جرت على ٢٨٦ صناعة في المنطقة المحتلة (٢) بم عزرا
 ١٣ ٤٢١ من اصحاب المصانع الذين يعتقدون بقدرتهم على التوسع ، ان سبب
 عدم قيامهم بذلك يرجع الى النقص في رأس المال . وهذه مسألة يمكن ان تكون
 السبب الرئيسي في عدم قيام العديد من المشاريع الصناعية .

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى بحث الدكتور بكر ابوكشك ، الصناعة
 الحربية في الاراضي المحتلة (المرجع السابق)

البنك

ومن المعروف ان انهيار النظام الذي كان يحمل في المنطقة قبل عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وقيام البنوك الاسرائيلية بالاشراف والتأثير على عملية التمويل قد حصل امكانية ترفير القروض للمستثمرين المحليين أمرا في غاية الصعوبة .
ولا يفوتنا ان نذكر هنا بالرغم من النقص الحاصل في رأس المال ، ان العديد من اصحاب الاموال يقومون بتهجير اموالهم لاستثمارها في الخارج (سواء بالضفة الشرقية او بالخليج او حتى في السوق الحرة بمصر) . ففي عام ٧٩ كانت تقديرات المبالغ المصاد تحويلها الى الاردن حوالي ٣٦ مليون دينار (٣) . ان عدم الاستقرار السياسي والمجازفة والبحث عن اسهل الطرق وأكثرها ضمانا لزيادة الاموال هو ما يدفع اصحابها الى تهجيرها . ولكن اتباع سياسة معينة تعرضهم عن بعض التضحيات تجعل الابقاء على هذه الاموال الضرورية للتنمية في المنطقة المحتملة أمرا ممكنا .

مع الاسف الشديد فان الاحصاءات الاسرائيلية لا تقوم بنشر قيمة رأس المال المستثمر في الصناعة (بالضفة والقطاع) وذلك بقصد او بدون قصد . ونظرا لان معظم بل جميع الدراسات التي عالجت اقتصاديات المنطقة ، قد قامت بالاساس على الاحصاءات الاسرائيلية ، فهي بالتالي جاءت خلوا من تقدير متكامل لرأس المال الصناعي .

ماعدا دراسة الدكتور (بكر ابوكشك) التي اشار بها الى تقدير اولسي لحجم رأس المال المستثمر بالصناعة ، علما بانة لم يحد بتقديره اية ارقام مطلقة ، بل اعطى فترات مدى من القيم تتراوح بين ٤- وأكثر من ٥٠ الف دينار في كل صناعة . وعليه فانه من غير الممكن الوصول الى تقدير صحيح لحجم رأس المال الصناعي من هذه الدراسة . اما الدراسة التي اجراها (حاييم بن شهار) فهي

(٣) المصدر: المرجع السابق، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ،

(البنك المركزي للاردني) ص ٢٤ .

فهي وان اعادت طريقة للتصدير (لرأس المال الصناعي) (٤) ، ولتتمها في ارقامها
 الفعلية اتصرت على سنة ١٩٧٣ وما قبلها . وعليه فهي لا تخدم اغراض هذه الدراسة
 بالشكل الكافي .

وعليه فقد عدنا في سبيل تقدير رأس المال الى الطريقة التالية : -

(١) افتراض ان قيمة الانتاج تساوي نصيب رأس المال بالإضافة الى نصيب العمل (٥)

$$Y = rK + WL$$

بحيث ان $\gamma =$ قيمة الانتاج الصناعي ، $\alpha =$ عائد رأس المال ، $k =$ رأس المال
 $W =$ ايجور العمل بالصناعة ، $L =$ العمل الصناعي

(٢) افتراض ان عائد رأس المال بكافة فروع الصناعة يساوي ٢٠% \rightarrow هذا كدنا فالجواب
 وهذا يتماشى مع الدراسة التي اجراها حاييم بن شهرار (مقومات التفاوض
 الاقتصاد في الضفة والقطاع سنة ١٩٧١)

$$r = .2$$

٣ . من الجداول السابقة يمكن الحصول على حجم القوى العاملة (L) . ومن
 الاحتمالات الاسرائيلية يمكن الحصول على قيمة الاجور المدفوعة (W)

هذا كدنا فالجواب
 صواب
 ICOP

(٤) المصدر

Shahar. H.B,et.al., Economic Structure and Development
Prospects of The West Bank And Gaza Strip,(A Report
 Prepared Under A Grant From The Ford Foundation, Rand, Sante
 Monica, 1971) P. 107 - 110

(٥) وهذا يتماشى مع دالة كوب ووجلاس للانتاج (Cobb-Douglas Function)
 وللتوسيع يمكن الرجوع الى : Wonnacott. R.J.et.al. Econometrics
 (University of Western Ontario, New York , 1970) P. 91-97.

تقدير رأس المال الصناعي بالأسعار الثابتة للسنوات ٧٠ - ٧٨

جدول رقم ٥ / ٣

١٩٦٩ = ١٠٠% بالمليون دينار (٦)

*K	K	r	rk=y-wL	WL	L 000	y=rk+wL	السنة
٦٢	٦٠	٠٢	١٢	٢٥	٢٠٩	٤٢	١٩٧٠
٥٥٢	٢١٥	٠٢	٤٢	٢٢	٢٠٢	٧٥	٧٤
٨٤٣	٢٣٠	٠٢	٤٦	٣١	٢١٠	٧٧	٧٥
١٠٥٠	٢٠٥	٠٢	٤١	٤	٢٠٣	٨١	٧٦
١٣٦٢	١٩٠	٠٢	٣٨	٢٢	٢٠١	٧٠	٧٧
٢٤٥٨	٢٢٥	٠٢	٤٥	٢٦	٢١٨	٨١	٧٨

المصدر: الجداول السابق

Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel
(Jerusalem, Variant Years)

٦) الرموز في الجدول اعلاه (٥ / ٣) تعني

$y =$ قيمة الناتج الصناعي
 $L =$ العمالة الصناعية = اجور العمل الصناعي
 $k =$ رأس المال الصناعي
 $r =$ عائد رأس المال *K = رأس المال الصناعي بالأسعار الجارية

توضيح: من الجداول السابقة والاحصاءات المتوفرة يمكن الوصول الى عدد اليد العاملة في الصناعة ومن الاحصاءات الاسرائيلية يمكن تقدير الاجور المدفوعة لقطاع العمل الصناعي (WL) علما بان جري تقييم الاجور بأسعار ٦٩ = ١٠٠% .
 اما قيمة الانتاج الصناعي (y) يمكن احتسابها من الجداول السابقة بأسعار ٦٩ . واعتماد الدالة $yR = WLr + rKR$ يمكن احتساب مقدار نصيب رأس المال الحقيقي rKR . وتقدير عائد رأس المال $r = 2$. يمكن الوصول الى تقدير لحجم رأس المال الصناعي K بالأسعار الثابتة . ولمزيد من الايضاح يمكن الرجوع الى :

Heathfield, David, F, Production Functions, (Macmillan
Studies in Economics, London, 1971) . P. 31 - 34.

من الجدول يتضح ان تقدير رأس العان الصناعي (بالاسعار الثابتة ٦١) تزايد اعتباراً من عام ١٩٧٠ - حتى كان في عام ١٩٧٥ - والي ٢٣ مليون دينار ثم اتت به المهبوط حتى كان ١٩ مليون دينار سنة ٧٧ ولم يتجاوز ٢٢ مليون دينار مع نهاية ١٩٧٨ . وهذا يؤكد ما ذهب اليه سابقاً انناض الاستثمار الصناعي واتجاهه في السنوات الاخيرة الى التراجع .

٢/٢٥ استغلال الطاقة الانتاجية :

ما يزيد الامر سوءاً ان رأس العان المستثمر فعلاً في الصناعة غير مستقل ذلك الاستغلال الامثل . فلقد اثبتت بعض الدراسات الميدانية التي نشرت على الصناعة في المملكة (الضفة والقناتج) ان معظم المصانع القائمة تعمل دون مستوى طاقتها الانتاجية . والجدول التالي يوضح لنا استغلال الطاقة الانتاجية في المصانع القائمة سنة ١٩٨٠ .

الطاقة الانتاجية المستغلة في المصانع القائمة عام ١٩٨٠ .

جدول رقم ٥ / ٤

(٧)

المعدل	في قناتج	في الضفة الغربية	الطاقة الانتاجية
٤٥%	٦٠%	٧٠%	٥٠%
٤٥,٥%	٧٥%	١٦%	٥١% - ٨٦%
٦٥%	٥%	١٤%	٦٠% +
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	المجموع

المصدر : المراجع السابق ، الصناعة الحربية في امدان في المحل ٢٥٠

٢٠٥٠ ، عمان ، الصناعة في الضفة الغربية وانا، تدميمها ،

(: امدان بيريت ، ١٩٨١) ، ص ٢٥٠

(٧) المصانع القائمة والمشمولة بالجدول هي التي تستخدم عمال او اكثر

كما يبدو من الجدول رقم (٥ / ٤) و فان ٧٠% من مصانع الضفة الغربية تعمل بطاقة ٥٠% او اقل من حجم الآلات المتاحة لها . و ٢٠% من مصانع قطاع غزة ايضا تعمل بنفس المستوى .

ان تلك المصانع التي تعمل بطاقة انتاجية ٥١ - ٨٦% فهي ١٦% من مصانع الضفة الغربية و ٧٥% من مصانع قطاع غزة . وهذا يعني ان صناعة قطاع غزة تعمل بوضع افضل نسبيا منها في الضفة الغربية .

اما المصانع التي تعمل بطاقة انتاجية كاملة تقريبا فجاءت في الضفة الغربية اعلى نسبة منها في قطاع غزة .

وبشكل عام يمكن القول ان ٩٠% من الصناعة القائمة في الضفة والقطاع تعمل باقل من ٦٠% من طاقتها الانتاجية . مما يعني زيادة الخسارة الثابتة للمنتجات الامر الذي يضعف قدرة هذه المؤسسات على النمو في وجه المنافسة بالاضافة الى ما يعنيه ذلك من محدودية للطاقة الانتاجية وتبديرها . وبالتالي ينعكس على ضعف عوائد الاستثمار .

ومن ناحية اخرى فقد انعكس ضعف حجم الطاقة الانتاجية المستغلة على انتاجية العمل الصناعي (٨) . فخلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٨ كان حجم انتاجية

(٨) الطريقة السليمة لقياس انتاجية العمل الصناعي تكون بتقسيم كمية الانتاج المتحققة على مقدار العمل المبذول في فترة زمنية محددة ومن ثم تجري مقارنتها بمستوى انتاجية العمل لفترة الاساس المستخلصة بنفس الطريقة . ولصحة قياس الانتاجية وفقا لهذه الطريقة فقد عملنا على قياسها بتقسيم الانتاج الاجمالي بالاسعار الثابتة على عدد العمال المستخدمين بالقطاع الصناعي . وهذا يعني ان انتاجية العمل هي معدل الانتاج الاجمالي الذي ينتجة كل عامل بالاسعار الثابتة . ونفس الطريقة تجري احتساب معدل راس المال لكل عامل بتقسيم حجم راس المال بالاسعار الثابتة على عدد العمال في الصناعة . وللتوسع يمكن الرجوع الى : العكيلي . دارق ، وآخرون ، الانتاجية والقوى العاملة ، (مركز التنمية الصناعية

للدول العربية ، منشورات مؤتمر تنمية القوى العاملة بالصناعة د - ١٢ تموز ١٩٧١ في دمشق ، وزارة التخطيط الجمهورية العراقية ١٩٧٢) ص ٩ - ١٦ .

- العمل الصناعي متدينا جدا وتراج بين ٣٦٥ دينار و ٢٩٨ دينار بالسنة .
- وكان معدل نمو انتاجية العمل الصناعي خلال السنوات ٧٤ - ٧٨ حوالي ٠.٩٢ %
- سنويا بالرغم من ان معدل النمو في حجم (رأس المال / عامل) قد كان ٠.٩٥ % سنويا وهذا المؤشر يعتبر ظاهرة ملفتة للنظر في القطاع الصناعي في المنطقة (الضفة والقطاع) . فبالاضافة الى تدني مستوى استغلال الاستثمارات المتاحة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض مستوى انتاجية العمل الصناعي فان بعض العوامل الاخرى مثل تكنولوجيا الانتاج والادارة والعوامل الفنية والاجتماعية قد عملت بدورها على انخفاض انتاجية العمل الصناعي .

٢/٥ التسويق (تسويق الانتاج الصناعي) :

على اعتبار ان الهدف النهائي للانتاج هو العوز في السوق من اجل مواجهة الطلب سواء المحلي او الاجنبي ، فان صناعة الضفة والقطاع قد واجهت طلبا محليا محدودا وبه منافسة شديدة ، وطلبا خارجيا وضعت عليه المزيد من القيود . . . ومن هنا جاءت دراستنا في هذا الجزء من البحث لتبرز مشاكل التسويق التي تعيق الصناعة الوطنية ، وهذه المشاكل يأتي في راسها المنافسة الاسرائيلية والقيود عبر الجسر وهي ما سوف اعرض لها بالتفصيل فيما يلي على التوالي . . .

٢/٥/١ المنافسة الاسرائيلية :

ان هذه المنافسة تختلف من صناعة الى اخرى ، وهي غير فعالة في الصناعات المكثفة بالعمل (Labor - Intensive) مثل صناعة الاغذية والمشاكل الحرفية (الكراجات وورش الصيانة واعمال التجارة) ومواد البناء ومصانع الاحذية . فهذه الصناعات تتمتع بميزة نسبية من حيث الكلفة الانتاجية والتي هي اقل منها في اسرائيل . مما يساعد هذه المؤسسات على التوسع ومنافسة البضائع الاسرائيلية .

وهناك بعض الصناعات الاخرى ايضا استلذت بالمنافسة بسبب تفضيل المستهلك المحلي لها مثل السمنة ، والصابون ، وبعض الحلويات .

ولكن بعض الصناعات الأخرى ، مثل صناعة الانسجة والالبسة والمصنوعات
البلدية والصناعات المعدنية على الهموم والتي لا تتقدم على كثافة العمل ولا
على تشجيع المستهلك لها لقد واجهت منافسة شديدة من قبل المنتجات الاسرائيلية
وبشكل غير متكافئ ، خاصة الصناعة الاسرائيلية تتمتع بميز نسبية مصدرها :
(١) فوائد الحجم الكبير . خصوصا مع وجود بعض الصناعات الفخمة التي تستخدم
التكنولوجيا المتقدمة .
(٢) سهولة الحصول على القروض . والتي تسهل لها تمويل طويل الاجل .
(٣) الحماية التي تقدمها الحكومة . والتي لا تتوقف على تقييد الاستيراد بل
وتقديم الدعم للمصادرات .
(٤) استخدام الايدي العاملة الماهرة والمدربة التي مضى عليها سنوات اولية
في العمل والتدريب .
وعلاوة على المنافسة الاسرائيلية التي تحول في كثير من الاحيان دون التوسع
الصناعي ، فان المنافسة المحلية من قبل الصناعات القائمة تؤدى في احيان اخرى
الى المضاربات الضارة بالمصلحة وتكون بدورها حجرة عثرة امام تقدم الصناعة
وتطورها .

فرض التصدير المحدودة (القيود عبر الجسور)

٩/٤/٥

ان فرض التصدير المتاحة امام الصناعة العربية محدودة جدا سواء للمسوق
الاسرائيلية او للمسوق الخارجية عبر جسور الاردن . وفي عن البيان ان اسرائيل
قد وضعت باستمرار العراقيل امام الصناعة العربية الداخلة لها .
اما بالنسبة للاردن فهي ايضا قد اتبعت سياسة تقم على عدم السماح للمنتجات
المصنعة بالصفة الخيرية بالدخول الى الضفة الشرقية الا اذا كانت موادها الاولية
محلية او عبرت في الاساس عن طريقها . وحتى نرى مدى تأثير هذه السياسة

على الصناعة الواننية بالمنطقة المحتلة ندرس الجدول التالي رقم (٥ / ٥) الذي يوضح مصدر المواد الاولية المستخدمة في الصناعة المحلية كما كان عليه سنة ١٩٧٩ .

مصدر المواد الاولية للصناعة المحلية سنة ٧٦

الجدول رقم (٥ / ٥)

الاهمية النسبية	المصدر
١١%	١ . اسرائيلي
٢٤%	٢ . محاسبي
١٥%	٣ . اجنبي
(٥٦%)	عن طريق الضفة الشرقية
(٩٤%)	عن طريق آخر (اسرايل)
١٠٠%	١ + ٢ + ٣ (الاتمالي)

المصدر : المرجع السابق ، الصناعة العربية في الاراضي المحتلة ، ص ٢٥ .

Ibid, A Survey Of Industries in the West Bank and Gaza, P. 3٤

من الجدول يتضح ان معظم الصناعات تعتمد على المواد الاولية من اسراييل او عن طريقها وتشكل نسبة ٧٠.٤% من حجم المواد الاولية الداخلة في الصناعة . والتي تستورد مواد خام عن طريق الضفة الشرقية بنسبة ٥٦% من استخداماتها اما التي تستخدم مواد خام محلية فلها تزيد عن ٢٤% .
وعليه فان مجمل الصناعات التي يسمح لها بالتصدير عبر الجسور لا تزيد عن ٢٩.٦% من الصناعة القائمة . علما بان جزءا غير قليل من هذه الصناعات والتي تسم انشائها بعد الاحتلال ولم تحظ بحوافز الاجمزة المختصة (وزارة الصناعة والتجارة الاردنية) ولا يسمح لها اصلا بالتصدير الى الضفة الشرقية حتى لو كانت موادها الاولية محلية . مما يعني ان الصناعة التي يسمح لها بالتصدير عبر الجسور هي اقل من ٢١% .

وانا انخذنا بعين الاعتبار صغر حجم السوق المحلية عرفنا اي عبء اصبحنا نتحمله الصناعة الوطنية . وان اية قيود تفرض علينا من شأنها تدمير الصناعة القائمة .

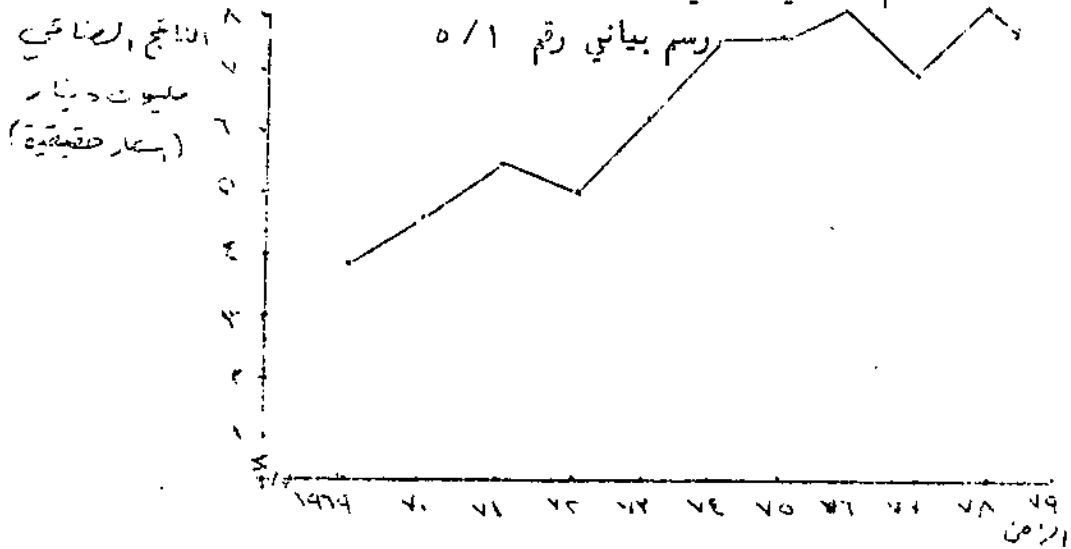
الفصل السادس

التوقع الصناعي في ظل الظروف الراهنة .

- من خلال ما وجدنا المتقدمه للصناعة في الضفة والقلاحيه وفي ظل الظروف الراهنة ، نستطيع ان نصل الى تقدير للناتج الصناعي والعمالة الصناعية خلال السنوات ٨١ - ١٩٨٥ . وهذا التقدير مهم من عدة نواحي .
- اولا : انه يعطينا تمورا مسبقا لما يمكن ان يكون عليه مستوى الناتج والعمالة الصناعية .
- ثانيا : عند توفر وضع الرؤية المستقبلية يمكن تقدير حجم الدعم المطلوب للصناعة القائمة . حتى تستطيع الاستمرار والوقوف على اقدامها .
- ثالثا : في مرحلة تالية يمكن الاعتماد على النتائج المعدلة في تخطيط الصناعة . وعليه سوف اتناول بالتفصيل تقدير الناتج الصناعي وتقدير العمالة الصناعية على التوالي .

٧٦ الناتج الصناعي للضفة والقلاحيه المتوقع (المقدر للسنوات ٨١ - ٨٥)

يلاحظ ان الشكل الانتشاري للباحرة موضوع البحث (قيمة الناتج الصناعي) خلال الفترة السابقة ٦٦ - ٧٩ قريب من الخط المستقيم ؟ مما يدل على علاقة خطية واضحة بين الزمن كمتغير مستقل والناتج الصناعي كمتغير تابع . وهذا ما يمكن التعبير عنه بالرسم البياني التالي :-



ولذلك فان استعمال الانحدار البسيط Simple regression سوف يمكننا من الوصول الى تقدير لقيمة الناتج الصناعي المتوقع خلال الفترة القادمة .
(٩٦) معادلة معامل الانحدار

$$y_i = B_0 + B_1 x_i \dots\dots 1$$

بحيث نفترض ان (y_i) هي المتغير التابع وتعبّر عن الناتج الصناعي (B₀, B₁) هي محددات التفسير X_i هي المتغير المستقل ونحبر عنها بعوامل الزمن المختلفة .

$$\hat{y}_i = 4.59 + .37x_i \dots\dots 2$$

وبالحل الاحصائي

وبالتوجه الى قيم الناتج الصناعي الفعلية فان الجدول التالي رقم (٦/١) يمكن ان يعبر عن قيم الناتج الصناعي الفعلية والقيم الاتجاهية للناتج المشتقة من المعادلة رقم (٢) السابقة .

قيم الناتج الصناعي (بالذقة والقطاع) الفعلية والاتجاهية

بجدول رقم ٦/١

بالمليون دينار (اسعار حقيقية ٦٦ = ١٠٠٪ للسنوات ٦٦/٧٨)

الناتج / الزمن	١٩٦٦	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨
$y = \text{القيمة الفعلية}$	٣٩٨	٤٦٧	٥٤٦	٥٠٩	٦٢٧	٧٥٥	٦٦٨	٨٠٦	٧٠٦	٨١٠
\hat{y}	٤٥٩	٤٩٦	٥٣٣	٥٧٠	٦٥٧	٦٤٤	٦٨١	٧١٨	٧٤٥	٧٩٢

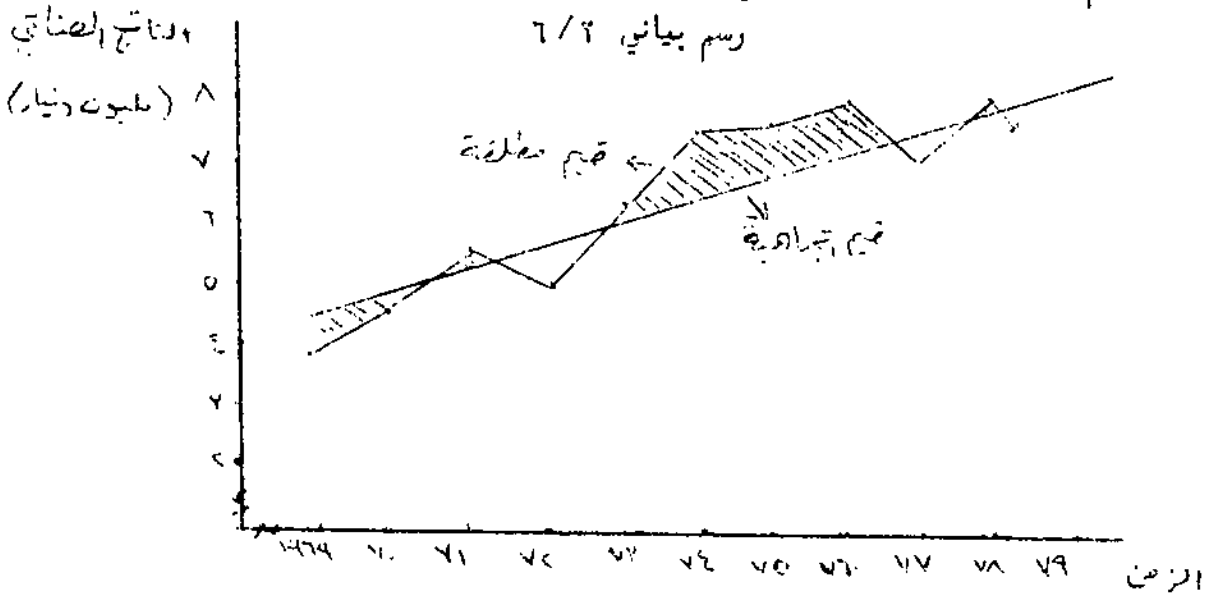
المصدر: للأرقام الفعلية (y) بجدول رقم ٤/٦٤٤٤
للأرقام الاتجاهية (\hat{y}) المعادلة رقم (٢) اعلاه .

(٩) انظر

Neter, J, & W. Wasserman. Applied linear Statistical Models, (Richard D. irwin, Homewood Illinois , V. S. A. 1971)

كما هو مشاهد من الجدول اعلاه فان الرسم البياني التالي (٦/٢) يمكن ان يعكس مدى التداخل بين القيم الاتجاهية المقدرة من تحليل خط الانحدار البسيط. المحبر عنه بمعادلة الخط المستقيم ، وبين القيم الفعلية المتوصل عليها من الاحصاءات الرسمية المعدلة بالاسعار الثابتة .

- القيم الفعلية والاتجاهية للنتائج الصناعي ٦٩ - ١٩٧٧



كما نلاحظ من الرسم البياني اعلاه فان هناك تقاربا وثيقا بين قيم الناتج الصناعي الفعلي (في الضفة والقطاع) والقيم الاتجاهية المشتقة من معادلة الانحدار المستقيم المحبر عنها بالمعادلة رقم (٢) السابقة . ولاختبار مدى صحة التقدير وفقا للمعادلة اعلاه (معادلة الانحدار) فقد تم احتساب معامل التقرير R^2 (١٠)

$$R^2 = \text{Co-efficient of determination}$$

$$= .73$$

(١٠) معامل التقرير هو

$$R^2 = \frac{\text{Explained Variation}}{\text{Total Variation}}$$

Total Variation.

وللمتوسخ انظر

Edward .J. Kane, Economic Statistics & Econometrics

(An Introduction for quantitative Econometrics 1968,

London)

الامر الذي يوكد وجود ارتباط عال بين المتغيرات التي تدرى على اساسها اعتمادنا لتقدير الناتج الصناعي في الفترة ٨١ - ٨٥ وحتى تكون النتائج أكثر ثقة سوف تقدر معامل الانحدار ضمن فترة ثقة ٩٠% وعليه يمكن تطوير المعادلة رقم (2) الى

$$\hat{y}_i = 4.59 + .37 x_i \dots\dots 3$$

(.741) (.126)

بحيث ان القيمة داخل الاقواس ترمز الى الخطأ المعياري .
 بالتحويل في المعادلة رقم (3) وباستخدام الجداول الاحصائية فان القيم المقدرة ضمن فترة ٩٠% يعبر عنها بما يلي :-
 تقدير الناتج الصناعي بالبنقة والقطاع (اسعار ٦٩ = ١٠٠%)
 الجدول ٦/٢

السنة	القيم المتوقعة بالمليون دينار
١٦٨١	٠٥٩ + ٩٠٣
٨٢	٠٦٦ + ٩٤٠
٨٣	٠٧٢ + ٩٧٧
٨٤	٠٧٩ + ١٠١٤
٨٥	٠٨٥ + ١٠٥١

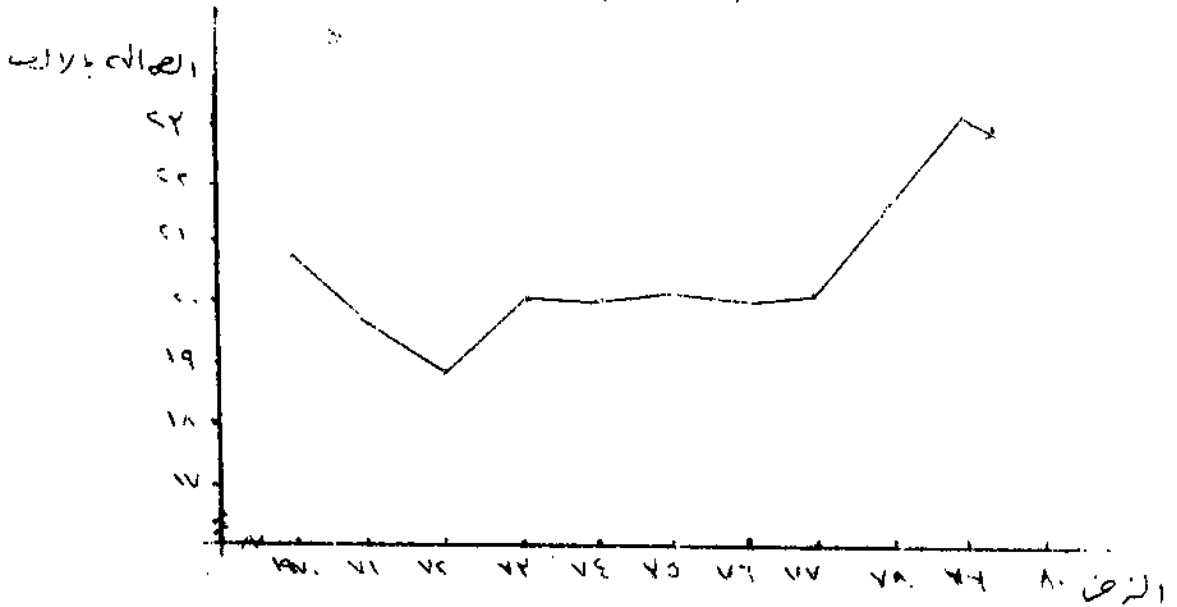
كما هو واضح من الجدول ٦/٢ اعلاه فان القيم المتوقعة للناتج الصناعي (بالبنقة والقطاع) بالاسعار الثابتة ٦٩ = ١٠٠% في سنة ٨٥ سوف تكون تتراوح بين ١١٣٦ و ٩٦٦ مليون دينار . ومع اخذنا بحسب الاعتبار مقدار النمو المتدني في قيمة الناتج الصناعي المتوقع والذي لم يتجاوز حسب تقديرات سنة ١٩٨٥ نسبة ٣٦% عن السنة السابقة . . عرضنا من ذلك مدى الحاجة لفتح المزيد من الاستثمارات في الصناعة وفق اسلوب علمي ومنطقي .

٦/٦ تقدير الاستخدام الصناعي (المتوقع للسنوات ٨١ - ٨٥) .

في سبيل تقدير حجم الاستخدام الصناعي خلال السنوات القادمة ٨١-٨٥ سوف نستخدم في ذلك على تحليل معاديات الاستخدام خلال السلسلة الزمنية السابقة ٦٩ - ٧٩ . إذ يلاحظ ان توزيع الناحية موضوع البحث (الاستخدام الصناعي) تأخذ في شكلها الانتشاري توزيعاً يدل على وجود علاقة خطية بين الزمن كمتغير مستقل ، على اعتبار انه يأخذ بعين الاعتبار جميع المؤثرات على حجم الاستخدام ، والاستخدام كمتغير تابع وهذا ما يمكن التعبير عن الدعم البياني التالي رقم ٦/٣ .

العمالة الصناعية بالهبة والقطاع ٧٠ - ٧٩

رسم بياني رقم ٦/٣



ولذلك سوف نستخدم في تحليلنا على نموذج معادلة الخط المستقيم والتي يمكن التعبير عنها بـ

$$L_i = B_0 + B_1 X_i \dots\dots 1$$

بحيث نفترض ان (\hat{L}_i) هي المتغير التابع وتساوي حجم الاستخدام الصناعي وحتى تصبح المعادلة رقم (١) معبرة عن القيم الاتجاهية فيمكن تطويعها الى

$$\hat{L}_i = b_0 + B_1 x_i \dots\dots\dots 2$$

بحيث ان (\hat{L}_i) هي القيمة الاتجاهية المقدرة للعمالة و (b_0, b_1) هي المحددات للتغير و (x_i) هي المتغير المستقل الذي نحبر عنه بالزمن .

وبالحل الاحصائي تصبح المعادلة رقم (2) يحبر عنها بـ

$$\hat{L} = 19.52 + .179 x_i \dots\dots\dots (7)$$

وهكذا فان الجدول التالي رقم (٦/٣) يحبر عن القيم الفعلية (L) والاتجاهية (\hat{L}) للعمالة في الضفة والقلاع .

العمالة بالالف للسنوات ٧٠ - ٧٩

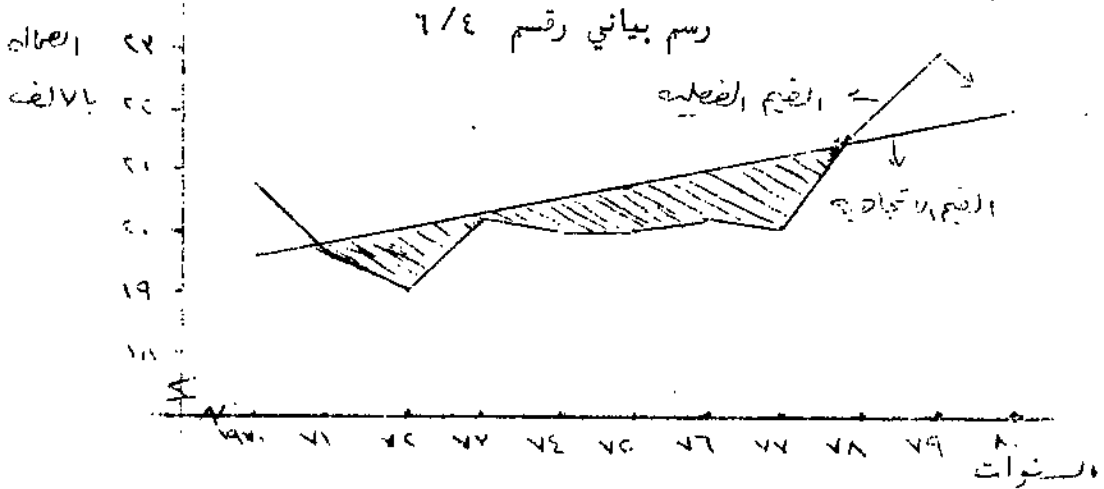
جدول رقم ٦/٣

٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	١٩٧٠	\hat{L}
٢٣	٢١٨	٢٠١	٢٠٣	٢٠١	٢٠	٢٠٢	١٩٠	١٩٧	٢٠١	L
٢١٣	٢١١	٢٠٩	٢٠٨	٢٠٦	٢٠٤	٢٠٢	٢٠١	١٩٦	١٩٧	\hat{L}

من الجدول اعلاه يمكن ترجمة الشكل الانتشاري للقيم الفعلية والقيم الاتجاهية (المشتقة من معادلة الانحدار البسيط) بالرسم البياني :

القيم الفعلية والاتجاهية للعمالة خلال ٧٠ - ٧٩ .

رسم بياني رقم ٦/٤



فكما يبدو من الرسم البياني اعلاه فان الانحدار البسيط Simple Regression يخبر عن حقيقة اتجاه الاستخدام الصناعي في الضفة والقطاع خلال الفترة الزمنية السابقة * وفي سبيل تقديرنا لحجم العمالة الصناعية خلال الفترة التالية ، وحتى تكون النتائج أكثر دقة سوف نقدر معامل الانحدار ضمن فترة ثقة ٨٠٪ ، وعليه فان المعادلة رقم (3) يمكن التعبير عنها بما يلي :-

$$L = 19.52^* + .179^* x_i \dots\dots\dots, 4)$$

(1.0) (.17)

بحيث ان المعادلة رقم (4) تعبر عن القيم المقدرة ضمن فترة ثقة (٨٠٪) اما القيم داخل الاقواس فتعبر عن الخطأ المعياري * ولا اعتبار مدى صحة التقدير وفقاً للمعادلة اعلاه (معادلة الخط المستقيم) فقد تم احتساب معامل التقدير

Co-efficient of determination = R²

R² = .5

الامر الذي يؤكد وجود ارتباط متوسط بين المتغيرات التي جرى على اساسها التقدير ، واي انحراف آخر يظهر بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة انما يعود الى عوامل اخرى * وبالتسوية في المعادلة رقم (4) وبالعمل الاحصائي نجد القيم المتوقعة للعمالة الصناعية كما يلي :-

العمالة المتوقعة (بالالف) ٨١ - ١٦٨٥
جدول رقم ٦/٤

القيمة المتوقعة (بالالف عامل)	السنة
٢١٦٧ ± ٠٨٨	١٦٨١
٢١٨٥ ± ٠٨٥	٨٢
٢٢٠٢ ± ٠٨٢	٨٣
٢٢٢١ ± ٠٧٦	٨٤
٢٢٣٨ ± ٠٧٧	٨٥

من ملاحظة الجدول (٤ / ٦) وإذا اصحت التقديرات بان عدد السكان بالمطلة (الضفة والقطاع) سوف يتجاوز عام ١٩٨٥ ١٥٠ مليون نسمة وعلى اعتبار ان ذوي النشاط الاقتصادي ٣٠% من السكان • فان مجموع العاملين بالصناعة الوطنية لن يتجاوز ٥٥% من حجم ذوي النشاط الاقتصادي او ١٥% من مجموع السكان •

وهذه النسبة تعتبر متدنية جدا بالمقارنة مع بقية بلدان العالم الاخرى • الامر الذي يستدعي ضرورة التفكير الجدي في توسيع الاستثمارات الصناعية • بغية فتح المجال امام استيعاب المزيد من القوى العاملة وبالتالي للحد من الاتجاه نحو الهجرة التي اصبحت تبرز بشكل سافر خلال السنوات القليلة الماضية لا سيما من قبل العناصر الشابة والتي هي الدعامه الاساسية لاي بناء في المجتمع الراغب في النهوض •

الفصل السابع

برنامج دعم صناعي

بعد ان استعرضنا اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة في الضفة والقطاع ، والنتائج الصناعي المتجهة للهبوط (النسبي) اذا ما بقيت ظروف الاحتمال على ما هي عليه ، وكذلك العمالة الصناعية التي اصبحت في السنوات الاخيرة تمثل نسبة متناقصة من مجموع القوى العاملة . كان لزاما في هذا الفصل ان نعرض برنامجا لتدعيم الصناعة . وذلك بهدف :

- (١) تطوير الصناعة العربية في مواجهة المنافسة الاسرائيلية
- (٢) دعم الصمود والحد من الهجرة (نزوح القوى العاملة)
- (٣) تغطي السلبات والاتجاه ما يمكن دعم بناء قاعدة صناعية كقوة للاستقلال الاقتصادي .

وحتى تكون الامور بالوضوح الكافي سوف نبحث في هذا الفصل :

- آفاق تدعيم الصناعة القائمة
 - مبالغ الدعم وتخصيصها
 - الاثر الكلي لبرنامج الدعم
- ولكي يكون هذا البرنامج قابلا للتطبيق ، فنتصور بأن تقوم على تنفيذ لجنة او هيئة متخصصة تنبثق عن الجهة التي يعنىها الامر . مع ضرورة الاسراع في مباشرة تنفيذ الدعم وتتما للمقادير والاولويات المقترحة على مدار ثلاثة سنوات . وان مبالغ الدعم وفقا للبرنامج قابلة للتجدد اذا ما بقيت ظروف الاحتمال على ما هي عليه .

١/٧ آفاق تدعيم الصناعة .
لقد تكالبت مجال السؤايل بالتأثير على مستوى انتاج و انتاجية القطاع الصناعي على انه يمكن القول ان الصناعة بقيت في الضفة الغربية وقطاع غزة صوما تتجه لتحقيق فائض في القيمة (١١) ، ولم تكن صملا على كاهل الاقتصاد الوطني .
المر ان فائض القيمة في قطاع غزة كان نسبيا اعلى منه في الضفة الغربية . وكذلك من الملفات للنظر ان انتاجية العامل الصناعي في قطاع غزة اعلى منها في الضفة الغربية ، وفي

(١١) مع العلم بانني قد قمت باجراء نفس التحايل على الارقام المصنفة للصناعة بالضفة الغربية للسنوات من ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٩ ، وجميعها جاءت بمشارسة من حيث دلالة النتائج . وعابه سوف اكتفي بعرض تحليلي لارقام ٧٩ فقط .

وفي المقابل كانت اجور اليد العاملة بالمتوسط في الضفة الغربية اعلى منها في القلاع ولكن الشيء المهم في هذه الناحية ان جميع الصناعات في القلاع كانت تحقق فائضا قيمة صافي سنوي بعكس الحال في صناعات الضفة . وحتى تكون الامور اوضح استعرضنا تاليا مايلي :

- أ . الصناعات القائمة بالضفة الغربية والانتاجية لعام ٧٩
- ب . الصناعات القائمة بالقلاع والانتاجية لعام ٧٩

١/١/٧ صناعات الضفة الغربية وانتاجية العامل الصناعي لعام ٧٩ .

من استعراض الجدول التالي الذي يمكن الصناعات القائمة لعام ٧٩ هـ وانتاجية العامل الصناعي مقارنة بمعدل الاجور الموضوعة للعاملين بالصناعة نستطيع ان نصل الى تحديد ما هي الصناعات التي تحقق فائضا بالقيمة (١٢) وبعد ذلك نتناقل لتحديد الصناعات التي تلجأ اليها في هذه المرحلة ونجزم ان المبالغ من الجدول يتوضح :-

- ١ . ان متوسط انتاجية العامل الصناعي ١٢٦١ دينار (بالسنة) الصناعة ككل . ولكنه يتكلف من صناعة الى اخرى .

الصناعة وانتاجية العامل الصناعي لعام ٧٩ .

جدول لقيم ٧/٥

الصناعات التي تحقق فائضا	نسبة	اجور عامل (٦) الف	اجور عامل (٤) الف	الانتاجية بالدينار	الانتاج مليون دينار	القيمة		المؤشرات	الصناعة
						من يضمنون بأجر	العدد		
المجموع	%٤٣	٥٤٠	١٩٣	١٢٦١	١١٧٧	٦١٨%	٩٣٣٣	٢٢٠٧	الإغذية والمشروبات
✓	%١٥	٧٣٦	٢٦٣	٤٩١٠	٦٨٥	%٧٣	١٣٩٤	٢٣٣	اللباس
	%١٠١	٣٥٣	١٢٦	٣٤٩	٢٨٧	%٦٩	٢٥٠٢	٤٨٤	البناء
	%١٥٠	٣٨٠	١٣٦	٢٥٣	٢١٦	%٤٢	٦٤٨	٢٣٤	الخدمات
	%١٠٨	٥٢٣	١٨٧	٤٨٣	٥٥٢	%٣٦	١٠٦٢	٤٢٧	السياحة
✓	%٣٠	٦٥٥	٢٣٤	٢٢٠٩	١٦٥	%٨٩	٧٤٦	٥١	الخدمات
	%١٠٩	٧٣٣	٢٦٢	٦٢٠	٦٥١	%٦٨	٧٦٢	١٢٥	الخدمات
	%١٠٠	٤٥٦	١٦٣	٤٥٦	٦٦١	%٤٨	١٣٤٦	٤١٩	الخدمات
✓	%٨٥	٦١٠	٢١٨	٧١٢	٢٦٠	%٥٩	٨٤٤	٢٢٢	الخدمات

(١٢) فائض القيمة هو الباقي بعد طرح الاجور من قيمة الناتج الصناعي الكلي .

(١٣) ١ - جرى تبويب الصناعات حسب التقسيم الدولي . ويمكن الرجوع الى الفصل الرابع من هذه الدراسة للتحرف على مدلولات رموز التقسيم اعلاه ٢ - فترة الاساس التي قيمت عليها التقديرات

سنة ١٩٧٧ أبريل - يونيو

٣ - مصدر الارقام : Statistical Abstract of Israel, No. 31, 1980, P 704

فكانت اعلى انتاجية في الصناعات الغذائية والمشروبات (١١ - ١٢) • وتلتها بعد ذلك الصناعات الكيماوية والبلاستيكية (١٩ - ٢٠) • وجاءت بعدها صناعة المنتجات المختلفة (١٧ - ١٨ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٨) اذ بلغت انتاجية العامل الصناعي السنوية بها ٤٩١٠ - ٢٢٠٩ - ٧١٢ ديناراً على التوالي •

٢- اما اجر العامل الصناعي فقد بلغ بالمتوسط ١٣٣ ديناراً (يوميًا) وهو ادنى مما هو عليه في الضفة الشرقية وفي اسرائيل • وبالرغم من انخفاض متوسط أجر العامل الصناعي بالضفة الغربية • الا انه في بعض الصناعات تجاوز المعدل • وبلغت اعلى اجر يومي مدفوع في صناعة الاغذية والمشروبات (١١ - ١٢) حوالي ٢٦٣ دينار وتلتها صناعة المواد غير المعدنية (٢١) حوالي (٢٦٢) ديناراً • الا ان ادنى اجر يومي تقاضاه كامل كان في صناعة الالبسة والانسجة (١٣ - ١٤) حوالي ١٢٦ ديناراً • اما في صناعة الجلود والاحذية (١٥) فلم يتجاوز ١٣٦ ديناراً •

ما يوحي بضرورة ايلاء الصناعة نحو تحسين اجور العمال الصناعيين في المداقة المحتلة خصوصاً وهي تعاني حالياً من ظروف التزوج المستمر للقوى البشرية •
٣- وكذا ليدوم الجدول السابق ان نسبة الاجور السنوية الى الانتاجية السنوية للعامل قد كانت في المتوسط ٤٣% (هذا تحت الافتراضات تصيغ مستوى الاجر السائد لكافة العاملين بالصناعة سواء المستخدمين او غيرهم) •

وقد بلغت ادنى نسبة بين الاجور والانتاجية في صناعة الاغذية والمشروبات فلم تتجاوز ١٥% • وكانت في صناعة البلاستيك والكيماويات ٣٠% • ومن الملاحظ ان بعض الصناعات الاخرى كانت تتماثل الاجور تقريبا الى الانتاجية (بالتوسط) مثل صناعة الالبسة والانسجة (١٣ x ١٤) والصناعات المعدنية (٢٢ - ٢٣) • واكن بعض الصناعات الاخرى كانت نسبة الاجور المدفوعة تتفوق على مستوى الانتاجية مثل صناعة الاحذية (١٥) والتجارة (١٦) والمنتجات غير المعدنية (٢١) فكانت النسبة بها ١٥٠% و ١٠٨%
١٠٩% على التوالي • وما يفسر هذا التناقض الهائل في الارزاق (الصناعة تدفع اجور اكثر من قيمة الانتاج) ان نسبة من يقبضون اجور فعليه من مجموع العاملين بهذه الصناعات كانت متدنية • فكانت ٤٢% و ٣٦% و ٦٨% على التوالي •

٤- مما ترتب عليه ان صناعة الماكولات والمشروبات (١١ - ١٢) وصناعة البلاستيك والكيماويات (٢٩ - ٢٠) والصناعات المختلفة (١٧ - ١٨ - ٢٥ - ٢٨) هي التي كانت فقط تحقق فائضا صافيا في القيمة (قيمة مضافة للعامل الصناعي) • اما باقي الصناعات فكانت تتكبس خسائر صافية فيما عدا صناعة المعادن الاساسية (٢٢ - ٢٣) التي كانت تعمل بمستوى توازني (الانتاجية المتوسطة = التكلفة المتوسطة للعامل) الامر الذي يدعو الى ضرورة دعم هذه الصناعات حتى تستدعي الاستثمار في الانتاج دون تكبس الخسائر •

١١٢٠٠
٢/١/٧ الصناعة في قطاع غزة ونتاجية العمل الصناعي -
جدول رقم (٧/٦)

٧٩ الصناعة ونتاجية العمل الصناعي في القطاع لعام

(١٤١)

الصناعة	عدد المؤسسات	العمال		الانتاجية بالدينار	الاجر اليومي للعامل بالدينار	الاجر اليومي للعامل بالدينار	نسبة الاجر اليومي للانتاجية	نصف قائمة قيمة
		العدد	منهم باجر					
المجموع	١٣٣٤	٥٩١٢	% ٦٢	٨٣٥٤	١٤٠٠	١٥٩	٤٤٥	٣٢%
مشروبات	١٩٩	٧١١	% ٤٩	١٧١٢	٢٤٠٦	١٣٥	٣٧٧	١٥٧%
مشروبات	٤٩	٢٣٤٢	% ٦٢,٤	٣٤٧٤	٣٤٧	١٠٥	٢٩٣	٣٩%
١٩٨	١٥٦	٨٥٦	% ٥٩	١٣٤٠	١٥٦	١٥٦	٤٣٦	٢٧%
٢٤٢	٩٣٩	١٥٦٢	% ٥٦,٢	٣٤٩٤	١٥٦	٣	٤٥٠	٥٣%
٢٠٥	١٠٦٤	٣٧٨٤	% ٦٦,٤	١٩٨٤	١٨٦٤	١٨٦	٥٢٩	٢٣,٤%

من الجدول اعلاه يتضح :

- ١- ان عدد المؤسسات القائمة في نهاية ٧٩ بلم يتجاوز ١٣٣٤ مؤسسة وكانت اكبر نسبة منها في الصناعات النسيجية والالبسة والمصنوعات الجلدية .
- ٢- العمالة الصناعية كانت حوالي ٥٩١٢ الف عامل عمل معظمهم في الصناعات المختلفة (هذا مع العلم بأن الرقم المصطلح في الجدول اعلاه يشمل على العدد الفعلي للعمال الصناعيين في القطاع خلال الربع الاخير من عام ٧٩) .
- ٣- انتاجية العمل قد تراوحت بين ٢٤٠٦ - ٧٤٤ ديناراً سنوياً وكانت للصناعة ككل بالمتوسط حوالي ١٤٠٠ دينار وهي اعلى مما كانت عليه في الضفة الغربية اسنة ٧٩ (١٢٦١ دينار) .
- ٤- اجور العمل الصناعي قد كانت في المتوسط ١٦ ديناراً يومياً وهو اقل منه في الضفة الغربية (١٦ ديناراً يومياً) . واعلى اجر مدفوع كان في صناعة المصانير الاساسية (٢٦ - ٢٦) حوالي ٣ دنانير يومياً .

Ibid Statistical Abstract of Israel,
No. 31, 1980, P. 707

(١٤) المصدر :

(٥) ومقارنة الاجر السنوي للعامل الواحد (في المتوسط) مع انتاجية العامل الصناعي السنوية نجد انها كانت باستمرار تمثل قيمة اقل من الانتاجية .
وقد بلغ فائض القيمة الصناعي (القيمة والمضافة للعامل الصناعي) نسبة حوالي ٦٨% من الانتاج الاجمالي .
مما تقدم يتضح :

١ بالرغم من ان مستوى الاجور في الضفة الغربية كان اعلى منه في قطاع غزة الا ان الاجور الصناعية بشكل عام (بالضفة والقطاع) تعتبر متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في الضفة الشرقية وفي اسرائيل .

الامر الذي يستوجب دعم اجور العمل الصناعي والعمل على رفعها ، وبالتالي حتى تساهم الصناعة بالحد من الهجرة البشرية واستيحاء المزيد من عنصر العمل . وتحقق مستوى معاشي افضل لمن يعملون بالصناعة .

٢ بالرغم من ان جميع الصناعات في قطاع غزة كانت تحقق فائضا صافيا في القيمة (ربح صافي بعد طرح الاجور المدفوعة من قيمة الانتاج) الا ان معظم الصناعات في الضفة الغربية قد كانت تعمل في ظل عدم تناسب بين الانتاج والتشغيل .
الامر الذي يتطلب ضرورة دعم مثل هذه الصناعات ولاسيما في حالة الاتجاه نحو رفع مستوى الاجور الفعلية .

٣ وحتى نصل الى تقدير حجم الدعم المالي للصناعات القائمة للمحافظة على استمرارها في الانتاج ، ورفع وتيرة الانتاجية بها - شريطة رفع الاجور المدفوعة لتواكب مستوى اجور العمل الصناعي في المنطقة ، او حتى مستوى اعلى اجر دفع في قطاع الصناعة حسب ارقام ٧٩ وكان في قطاع غزة في صناعة الممادن البلاستيك (٢٦ - ٢٦) .
جاء الاقتراح بضرورة تبني برنامج الدعم الصناعي الذي نحن بصدده وفقا للمقادير والاولويات التي سوف اعرض لها في الجزء التالي .
٢/٧ مبالغ الدعم وتخصيصها على الصناعات المختلفة .

اصبح واضحا ان شرط تقديم الدعم الصناعي ، هو حاجة الصناعة لضمان استمرارها في عجلة الانتاج ، والارتفاع بمستوى اجور اليد العاملة . ولتحديد اولويات ومقادير الدعم سوف نتبع الترتيب التالي . بالنسبة لصناعات الضفة الغربية -
وقطاع غزة .

١/٢/٧ بالنسبة لصناعة الضفة الغربية .

أولاً : الصناعات المطلوب دعمها ومقدار الدعم .
 تتحدد الصناعات المطلوب دعمها ، ومقدار الدعم لكل منها تحت الافتراضات التالية :

- ١ ان الصناعة القائمة بالضفة الغربية هي كما كانت عليه عام ٧٩
- ٢ ان تنفيذ جميع الصناعات بتحسين اجور العمال لديها حسب ما هو مقترح (٣ دنانير يومياً)
- ٣ على فرض ٢٨٠ يوم عمل . يكون التناسب بين الاجور والانتاجية ٤٣ % (وهو نفس المعدل الذي كان قائماً في صناعة الضفة عام ٧٩) وعليه فان الجدول التالي يعكس مقدار الدعم الكلي للصناعة بالمليون دينار .

جدول رقم ٧/٧ الاجور المقترحة والانتاجية المرغوبة ومقدار الدعم الكلي بالمليون دينار

الصناعة	الاجور السنوي المقترح	نسبة الاجور المقترح الى الانتاجية نقطة	الصناعات المرشحة	نسبة الاجور المقترح الى الانتاجية المرغوبة	الصناعات المطلوب دعمها	دعم انتاجية* المرغوبة بالمليون دينار	دعم انتاجية صفاً بالمليون دينار
الجموع	٨٤٠	٦٦,٦%		٤٣%		١٩٥٣	١٠٧٣
غذائية ومشروبات	٨٤٠	١٧,١%	✓	٤٣%		١٩٥٣	٤٤
نسيجية ومنسوجات	٨٤٠	٢٤,٠%		٤٣%	✓	١٩٥٣	٤٠٢
الطوب	٨٤٠	٣٣,٢%		٤٣%	✓	١٩٥٣	١٢٠٠
نشايب	٨٤٠	١٧,٤%		٤٣%	✓	١٩٥٣	١٤٧٠
الحاويات	٨٤٠	٣,٨%	✓	٤٣%		١٩٥٣	صفر
معدنية	٨٤٠	١٦,٥%		٤٣%	✓	١٩٥٣	١٢٨٣
دعامة	٨٤٠	١٨,٤%		٤٣%	✓	١٩٥٣	١٤٩٧
تفرقة	٨٤٠	١١,٨%		٤٣%		١٩٥٣	١٢٤١

* الحد الادنى للانتاجية المرغوبة

من الجدول يتضح أن الأجر السنوي للعامل الصناعي ٨٤٠ دينار • وعند مقارنة الأجر المقترح مع الانتاجية الفعلية لسنة ٧٩ نجد ان النسبة أصبحت ٦٦,٦% للصناعة ككل ، ولكنها قد تمايزت مع صناعة الى اخرى فهي ١٧,١% في صناعة الاغذية و ٣٣,٢% في صناعة الجلود • وعليه فان الصناعات المرحة أصبحت فقط صناعة الاغذية (١١-١٢) وصناعة البلاستيك، والكيمويات (١٩-٢٠) • وعلى افتراضين نسبة بين الأجر والانتاجية ٤٣% وهي نفس النسبة قبل اقتراح رفع الأجر ، تصبح الصناعات التالية بحاجة الى دعم •

- ١- صناعة الالبسة والانسجة (١٣ - ١٤)
- ٢- صناعة الجلود والاشخاب (١٥ - ١٦)
- ٣- الصناعات غير المعدنية ومواد البناء (٢١)
- ٤- الصناعات المعدنية (٢٢ - ٢٣)
- ٥- وجملة من الصناعات الاخرى (١٧ - ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٨)

ووفقا لما يقترحه البرنامج من الأجر وتناسبها مع الانتاجية فان مستوى الانتاجية للعامل الصناعي المرغوبة هي ١٩٥٣ دينار سنويا في كل صناعة • ومقارنة هذا الرقم مع قيمة الانتاجية الفعلية لكل صناعة يتحدد لدينا مقدار الدعم المطلوب لتحقيق مستوى الانتاجية المرغوب •

ومع اخذنا بعين الاعتبار حجم العمالة في كل صناعة نستطيع الوصول الى تقدير المبلغ الكلي للدعم الصناعي وفي كل صناعة • وهو حسب الجدول السابق تراوح بين ١٨٠ الف دينار للصناعات غير المعدنية والبالغ عددها ١٢٢ صناعة (وتستخدم ٧٦٢ عاملا) • ويبلغ (٤٠١ مصنعا) (ويحمل بها ٢٥٥ الف عامل) • ^{بيانات الصناعة والنسبة المئوية من مجموع عدد الصناعه حوالي ٩٨٤ مصنعا} وقد كان المبلغ الاجمالي للدعم المقترح للصناعة كافة حوالي ١٠٧٢ مليون دينار •

ثانيا : - تخصيص مبالغ الدعم على كل صناعة •
لتحقيق مبدأ العدالة في التوزيع اقترح في هذا المجال تخصيص مبالغ الدعم على المصانع المختلفة حسب درجة استخدامها للقوى العاملة وتحت افتراض •

- ١- استخدام القوى العاملة كما كان عليه سنة ٧٩
- ٢- حجم استخدام القوى العاملة في كل مصنع ، كما كان عليه سنة ٧٩

فإن الجدول التالي يعكس لنا تخصيص مبالغ الدعم على كل صناعة مشموله في البرنامج •

الصناعات المدعومة ومبالغ الدعم بالالف دينار
جدول رقم ٧/٨
(١٥)

الضفة درجته الاستخدام	منسوجات البسة		جلد ومصنوعاته		خشب ومصنوعاته		غير معدنية		منتجات معدنية		صناعات اخرى	
	عدد	مبلغ كل مصنع	عدد	مبلغ كل مصنع	عدد	مبلغ كل مصنع	عدد	مبلغ كل مصنع	عدد	مبلغ كل مصنع	عدد	مبلغ كل مصنع
١	١٣٢	١٣٢	٦٢	١٣٨	١٦٠	١٥٥	٤	١٣٣	٥٧	١٣٦	٧٦	١٣٢
٣-٢	١٧٠	٤٣٣	١١٧	٣٧٧	٢٠٥	٣٠	٣٢	٣٠	٣٦	٣٢٢	٨٥	٣١
٣-٢-٤	١٠٧	٩٥	٥٢	٩٧	٥٩	٨١	٦٣	٧٤	١٧	٨٠	٤٤	٦٩
١٠-٨	٢٦	١٥٦	٢	١٥٩	٧	١٣٣	١١	١٣٢	٣	٤١	١٠	١١٣
١١-١٠	٤٠	٢٦٨	١	٢٦٤	٦	٢٢٦	١٠	٢٠٩	٤	٢٤٣	٦	١٠٤
١٢	١٠	٥٤٩	-	-	-	-	٢	٣٣٨	٢	٦١	٣	٣٧٦
الاجمالي	٤٤٤	٤٠٠٠	٣٢٤	١١٠٠	٤٢٧	١٥٧٠	١٢٢	٩٨٠	٤١٩	٢١٠٠	٢٢٧	١٠٥٠

من الجدول يتضح

- ١ - ان اجمالي عدد المؤسسات المقترح تقديم الدعم لها حوالي ١٩٢٣ مصنعا ومشغلا
وتشكلت تقريبا ونسبة ٨٧% تقريبا من مجموع الصناعات القائمة في الضفة الغربية عام ٧٩
وكان اجمالي مبلغ الدعم ١٠٠٢ مليون دينار

(١٥) (١) درجة الاستخدام التي جرى احتساب اوزانها في عملية تخصيص مبالغ الدعم كما هي في الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٨٠ ص ٧٠٦.
(٢) تم احتساب مبلغ الدعم لكل مصنع وفقا لما يلي : مثالي الصناعة الاولى (١٣ - ١٤).
المبلغ الاجمالي للدعم ٤٠١٠ الف دينار يعمل بهذه الصناعة ٢٣١٦ عاملا وبالقسمه يكون نصيب
العامل ١٧٢٧ الف دينار • وضمن هذه الصناعة ١٣٦ مصنع يعمل بكل منها عامل واحد
وعليه فكل واحد منها يستلم مبلغ ١٧٢٧ الف دينار وهكذا

٢ - اختلاف مبلغ الدعم المخصص لكل نوع صناعة عن النوع الاخر حسب حاجتها لتوازن اوضاعها مع التمددات المقترحة على الاجور . وكذلك اختلاف المبلغ المقدم ضمن الصناعة الواحدة من مصنع الى آخر حسب حجم استخدامه لعنصر العمل وهكذا يتزايد مقدار الدعم كلما توسع المصنع بالاستخدام .

٣ - ويمكن تقسيم المصانع المختلفة وحجم دعمها الى ثلاث فئات
الفئة الاولى :

تضم المصانع الصغيرة (المشاغل الحرفية) والتي يعمل بكل منها بين ١ - ٣ عمال . وعدد هذه المصانع المقترح تقديم الدعم لها ١٣٣٦ مصنعا تمثل نسبة ٦٩,٦% من مجموع المصانع المقترح دعمها (ونسبة ٦٠,٦% من مجموع مصانع الضفة الغربية) . ومبلغ مجمل الدعم المقترح لها ٣٦٨ مليون دينار ونسبة حوالي ٣٤,٤% من اجمالي الدعم . وقد تراوح مبلغ الدعم لكل مصنع من هذه الفئة بين ١٢٥ - ٤٣٢ الف دينار .
الفئة الثانية :

تضم المصانع المتوسطة الحجم (يعمل بكل منها ٤ - ١٠ عمال) وعدد ها (٥٠٤) مصانع . وتمثل نسبة ٢٦% من مجموع المصانع المقترح تقديم الدعم لها (وحوالي ٢٢,٨% من اجمالي مصانع الضفة) .
وقد بلغ اجمالي الدعم لهذه الفئة ٤٥٣ مليون دينار ونسبة ٤٢,٣% من الدعم الكلي للصناعة . وقد تراوح بين ٦٨ - ١٥٨ الف دينار لكل مصنع . وكان اعلى مبلغ مقترح تقديمه للصناعات الجلدية .
الفئة الثالثة :

والتي تضم المصانع الاكبر حجما (١١ - اكثر من ٢٠ عمالا) . وعدد ها ٩٤ مصنعا ونسبتها ٤,٤% من مجموع المصانع المقترح دعمها (ونسبة ٤,٢% من اجمالي مصانع الضفة) . اما اجمالي المبلغ المخصص فحوالي ٢٥ مليون دينار بنسبة ٢٣,٣% من الدعم الكلي . وقد تراوح بين ١١٢ - ٥٤٩ الف دينار لكل صناعة .
٤ - وبشكل عام يمكن القول ان مبلغ ٢٦٩ مليون دينار من اجمالي الدعم يعود على العمال الصناعيين ويمثل نسبة ٢٦% من الاجمالي المقترح وذلك على شكل زيادة مباشرة في الاجور .
اما المبلغ الباقي ٢١١ مليون دينار فيذهب مباشرة الى اصحاب الصناعة لينمكس بالتالي على التوسيع في الاستثمار .

٢/٢/٧ بالنسبة لقطاع غسزة

الصناعات المطالب دعمها • ومقدار الدعم المقترح ، وتخصيصه بمبالغ الدعم على فروع الصناعة القائمة •
 اولاً : مقدار الدعم المقترح للصناعات المطالب دعمها •
 تحت افتراض

- ١ - الصناعات القائمة كما كانت عليه سنة ٧٩
- ٢ - رفع اجور العمل الصناعي لتتساوى مع مستوى الاجر المقترح للضفة الغربية (٣ دينار يومياً) •
- ٣ - الوصول الى مستوى تناسب بين الاجور والانتاجية ٣٦% (وهو نفس المستوى الذي كان سائداً في الصناعة عام ٧٩) وعليه فإن الجدول التالي يعكس لنا الصناعات المطالب دعمها ومقدار الدعم بالمليون دينار •
 الاجور المقترحة والانتاجية المرغوبة
 ومقدار الدعم الكلي للصناعة بالمليون دينار

الصناعة	الاجور السنوي المقترح بالدينار	نسبة الاجور الى الانتاجية الفعلية	الصناعات المرغوبة	نسبة الاجور الى الانتاجية المقترحة	الصناعات المطالب دعمها	الحجم بالدعم من الانتاجية المرغوبة	الدعم المطلوب بالدينار
المجموع	٨٤٠	٪٦٠	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	٧٠٤٤٨
اغذية ومشروبات	٨٤٠	٪٢٤٩	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	١٥٦
منسوجات وجلود	٨٤٠	٪١١٢٩	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	٤٠٤
خشب ومصنوعات	٨٤٠	٪٥٢٦	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	٩٠٨
معدنية ومعدات	٨٤٠	٪٥٢٨	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	٩٧٠
غير معدنية وكيماوية واخرى	٨٤٠	٪٤٥١	✓	٪٢٤	✓	٢٦٢٥	٨١٠

من الجدول يتضح مع اقتراح رفع الاجور الصناعية لتصل ٨٤٠ دينارا سنويا اصبح التناسب بين الاجر والانتاجية (للعامل الصناعي) في مجمل الصناعة ٦٠% وهذا يعني ان العمالة الصناعية اجمالا ما زالت تحقق فائز قيمة صافي ، وبالتالي فان جميع الصناعات ما زالت مريحة ماعدا صناعة الالبسة والمنسوجة والصناعات الجلدية (١٣ - ١٥) • والاشد بعين الاعتبار المستوى المرغوب للتناسب بين الاجر المقترح والانتاجية ٣٢% في كل صنعة فان جميع الصناعات تصبح بحاجة الى دعم •

وإذا كان مستوى الانتاجية المرغوب ٢٦٢٥ ديناراً (للعامل سنوياً) فان دعم الانتاجية للسامل الصناعي يتراوح بين ٢١٩ ديناراً في الصناعات الغذائية (١١-١٢) و ١٨٨٠ ديناراً في صناعات الانسجة (١٣-١٥) و ما يدخل حجم العمالة في كل صناعة بصين الاعتبار فان اجمالي مبلغ الدعم يصل الى ٧٢٤٨ مليون دينار او بنسبة حوالي ٦٩% من الدعم المقدم للصناعة في الضفة الغربية (كما يظهر مفصلاً في العمود الاخير من الجدول السابق).

ثانياً : تخصيص مبالغ الدعم على كل صناعة .
تحت تفرض

- ١- استخدام القوى العاملة كما كان عليه سنة ٧٩
 - ٢- حجم استخدام القوى العاملة في كل مصنع كما كان عليه سنة ٧٩ .
 - ٣- سيحري تخصيص مبالغ الدعم لكل مصنع حسب درجة استخدامه للعاملة .
- فان الجدول التالي يعكس تخصيص مبالغ الدعم المقترح . جدول رقم ٧/١٠
- الصناعات المطلوب دعمها ومبالغ الدعم بالالف دينار

الصناعة رقم الدعم الاستخدام	اغذية وشرروبات		منسوجات وجلود		خشب ومصنوعات		معدنية ومعدات		غير معدنية وكيمياوية واخرى	
	عددها	الدعم لكل صناعة	عددها	الدعم لكل صناعة	عددها	الدعم لكل صناعة	عددها	الدعم لكل صناعة	عددها	الدعم لكل صناعة
١	٧٩	٠٠٢	١٦٩	١٠٩	٣١	١٠١	٨٠	١٠٠	١٨	٠٠٨
٣-٢	٢٧	٠٠٥	٦٩	٤٧	٣٦	٢٦	٨٥	٢٦	٧٣	١٠٩
٧-٤	٦٧	١٠٢	٩٥	١٠٣	٦١	٨٥	٦٤	٥٧	٨٨	٤٢
١٠-٨	٤	٢	٤٣	١٦٩	٤	٩٥	٦	٩٣	١١	٦٨
٢٠-١١	٥	٢٣	٤٤	٢٨٢	٢	١٥٩	٢	١٥٥	١٠	١١٤
+٢	٣	٥٥	١٠	٣٩٤	٦	٣٣٢	٥	٤٣٥	٦	١٦٦
الاجمالي	١٦٩	١٥٦	٤٩٠	٤٤٠٤	١٦٨	١٠٨	٢٤٢	٩٧٠	٢٠٥	٨١٠

من الجدول اعلاه يتضح :

- ١- ان اجمالي عدد المؤسسات المقترح تقديم الدعم لها ١٣٣٤ مؤسسة وتمثل نسبة ١٠٠% (مجموع المؤسسات في القطاع العام ٧٩) وان اجمالي مبلغ الدعم المقترح ٧٢٤٨ مليون دينار .

٢ - اختلاف مبلغ الدعم المقدم لكل صناعة حسب حجم استخدامها لمنصر العمل .
وكذلك اختلافه من نوع الى آخر من الصناعة حسب حاجتها لتعديل اوضاعها مع الاجور المقترحة .

٣ - يمكن تقسيم المصانع المختلفة حسب حجم دعمها الى ثلاث فئات :

وتضم المصانع الحرفية (١ - ٣ عمال) وعدددها ٨٣٠ مصنعا وتمثل نسبة ٦٢,٢% من مجموع المصانع القائمة بالقواع والمقترح تقديم الدعم لها . اما مبلغ الدعم لهذه الفئة فكان حوالي ١٦٣٣ مليون دينار (بنسبة حوالي ٢٣% من اجمالي الدعم) وقد تراوح المبلغ المقدم لكل مصنع بين ٢٢٠ ر٠ - ٤٧٠ الف دينار .
الفئة الثانية :

وتضم المصانع المتوسطة (٤ - ١٠ عمال) وعدددها ٤١٢ مصنعا (بنسبة ٣٠,٩% من مجمل الصناعة) . اما اجمالي مبلغ الدعم المقدم لهذه الفئة حوالي ٣٠٧ مليون دينار بنسبة ٤٢,٣% من اجمالي لدعم . وقد تراوح المبلغ لكل مصنع بين ١٦٠ ر٠ - ١٦٦ الف دينار .

الفئة الثالثة :

المصانع الاكبر حجما (وتستخدم ١١ الى اكثر من ٢٠ عاملا) ويبلغ عدددها ٩٣ مصنعا (بنسبة ٦,٩% من المجموع) . اما مبلغ الدعم المخصص لها فهو ٢٥٤٥ مليون دينار ونسبة حوالي ٣٤ لها من الدعم الشكلي .
ومن الملاحظ انه ضمن هذه الفئة هناك (٣٠) مصنعا قد استأثرت بحوالي ١٦% من الدعم الكلي المقترح . وهذا ما يتماشى مع الهدف في تمكين الصناعة القائمة من التوسع في الاستخدام والانتاج .

٤ - ويمكن القول ان قطاع العمال في الصناعة سوف ينمكس عليه مبلغ ٢٣٣٦ مليون دينار ونسبة ٣٢,٢% من الدعم المقترح على شكل زيادة في الاجور المباشرة وباتي المبلغ ٤٩١٢ مليون دينار يعود مباشرة لاصحاب الصناعة لينمكس بالتالي على التوسع في الاستثمار الصناعي .

افتترض برنامج الدعم تقديم مبلغ حوالي ١٨ مليون دينار للقطاع الصناعي بالضفة الغربية وقطاع غزة موزعة على النحو التالي :

اموال الدعم المخصصة للصناعة بالمليون دينار جدول رقم ٧/١١

البيان	اصحاب الصناعة	العمال الصناعيون	الاجمالي
الضفة الغربية	٧ر٨	٢ر٨	١٠ر٧
قطاع غزة	٤ر١	١ر٢٣	٧ر٢
الاجمالي	١٢ر٨	٥ر١	١٧ر٩

فكما يتضح من الجدول اعلاه .

فان اجمالي المبلغ المخصص للعمال الصناعيين حوالي ٥ مليون دينار سواء كان ذلك في الضفة الغربية او قطاع غزة . وان ذلك المبلغ سينعكس على شكل زيادة حقيقية في مستويات اجور العمل الصناعي ، واذما ما ادخلنا بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك الذي يتضمن بالضرورة الميل الكلي لاستهلاك السلع الصناعية . فان تلك الزيادة في مستويات الاجور سوف تعكس زيادة في الطلب على المنتجات الصناعية المنتجة محليا وهذا يعني بالضرورة التوسع في عرض الانتاج الصناعي المحلي مما سيؤدي الى توسع في الاستثمار الصناعي بشكل عام .

وانذا ما تحقق التوسع في الاستثمار الصناعي فان ذلك يعني والى حد ما التوسع في الاستخدام الصناعي . اي ان التوسع سوف يكون في سوق الانتاج وفي سوق العمل مما يمنح الاقتصاد الوطني دفعة الى الامام .

ومن ناحية اخرى فان اجمالي المبلغ المخصص لاصحاب الصناعة في الضفة الغربية والقطاع حسب برنامج الدعم المقترح حوالي ١٢ر٨ مليون دينار . وفي ظل فرض الرشد الاقتصادي لدى اصحاب الصناعة فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة الادخار وبالتالي التوسع في الاستثمار . وهذا التوسع في الاستثمار يتبعه بالضرورة توسع في حجم الطلب على استخدام القوى العاملة . وان هذا التوسع في الطلب سيؤدي وفي ظل ظريف مصينة الى ارتفاع آخر في اجور اليد العاملة واذما كان الميل الحدي للاستهلاك لدى ابناء الالبقة العاملة مرتفعا (وهذا هو الحال فعلا) فان ذلك سوف يؤدي الى توسع في الطلب على الاستهلاك وهذا بالتالي يقود الى ارتفاع آخر في اسعار السلع المنتجة (والسلع الصناعية ايضا)

ما يعني ان هامش الربح لدى المنتجين سوف يزداد وبالتالي فان ذلك سوف يحفزهم الى توسيع الاستثمار وهكذا فان حلقة جديدة من التوسع في الانتاج الصناعي تبدأ في العمل مما يترتب عليه انتشار في الاقتصاد الوطني .
وبشكل عام يمكن القول انه قد يترتب على البرنامج ما يلي :

- (١) زيادة الاستهلاك الكلي للسلع المصنعة . وبالتالي يرتفع مستوى الرفاه العام .
- (٢) زيادة قيمة الناتج الصناعي المنعكس من زيادة الطلب على السلع الصناعية والتوسع بالاستثمار . وبالتالي يزداد نصيب الصناعة من الناتج القومي الاجمالي .
- (٣) زيادة حجم الاستخدام الصناعي . وبالتالي تصبح الصناعة تساهم بالحد من هجرة القوى العاملة .

(٤) ارتفاع مستوى دخل العامل الصناعي . وبالرغم مما يعنيه هذا من تحسن فسي الظروف المعيشية للعمال الصناعيين . فان تخصيص اموال الدعم سوف تضم الصناعة الوطنية في ظروف تنافسية افضل في سوق العمل .

هذه النتائج تعني ان البرنامج كان ناجحا في تحقيق الاهداف المرسومة (في تنمية وتداول الصناعة الوطنية وتغليبها على مشاكلها الاخرى) . مما يتطلب ضرورة تبني العمل على تنفيذها بالطرق الملائمة .

.....

الخلاصة (الباب الثالث)

تناولنا في هذا الباب ثلاثة فصول حول معوقات النمو الصناعي في ظل الظروف الراهنة ، وتوقع الناتج والعمالة الصناعية ، ومن ثم برنامج للدعم الصناعي .
اولها : الفصل الخامس :

معوقات النمو الصناعي (في ظل الاحتلال) وتمثل ب :

(١) السياسة الاسرائيلية الرامية الى تثبيت البنية الاقتصادية العربية في المنطقة المحتلة ففي بداية الامر عدت اسرائيل الى اغراء العمال العرب للعمل داخل اسرائيل واغراق الاسواق بالمنتجات الاسرائيلية مع اقامة المجمعات الصناعية داخل المستعمرات . وهكذا فان تغييرا هيكليا قد طرأ على الصناعة فاغلقت بمض المصانع واستمر البعض الاخر بالعمل في ادنى المستويات اما في الفترة التالية لعام ١٩٦٦ فقد انتهجت اسرائيل سياسة جديدة تقوم على الحد من زيادة الايدي العاملة العربية بها وتوجيهها باتجاه الهجرة الى الخارج . كما فرضت المزيد من القيود الضريبية على الصناعة العربية حتى تثقل كاهلها بالتكاليف . كل ذلك عمل باتجاه الحد من النمو الصناعي خلال فترة الاحتلال (١٩٦٧ وحتى الان) .

(٢) رأس المال : لقد اثبت الكثير من الدراسات ان نسبة كبيرة من الصناعات القائمة اصبحت غير قادرة على التوسع لعدم وجود الاستثمارات المطلوبة علاوة على هروب رأس المال من المنطقة (علم ٧٩ كان تقدير رأس المال المماد تحويله عن طريق الاردن ب ٣٦ مليون دينار) .

وحتى ان رأس المال المتوفر غير مستغل بالشكل الامثل . فهناك نسبة ٤٥% من الصناعات القائمة تعمل في مستوى اقل من ٥٠% من طاقتها الانتاجية (٧٠% من صناعة الضفة العربية و ٢٠% من صناعة قذاع غزة) . الامر الذي يساهم برفع كلفة المنتجات الصناعية .

(٣) التسويق : علاوة على المنافسة غير المتكافئة بين الصناعة الوانبة والصناعة الاسرائيلية المدعومة . فان الصناعة العربية تواجه ايضا مشكلة القيود عبر الجسور . اذ لايسمح للمنتجات الصناعية من المنطقة بالمرور عبر الجسور الى الاردن الا اذا كانت وارده اصلا عن طريق الاردن بالاضافة الى شرط وجود موافقة على ترخيص الصناعة المنوي مرورها من وزارة الصناعة والتجارة في عمان) ولهذا وبالنظر الى مصدر المواد الاولية فان ٩٦% من صناعة الضفة العربية فقط يسمح لها بالخروج الى السوق الاردنية والعربية .

الفصل السادس : التوقع الصناعي .

في ظل الظروف الراهنة فان تحليلنا للسلسلة الزمنية الممتدة من ١٩٦٩ - ١٩٧٩ مكننا من تقدير حجم الناتج الصناعي والعمالة الصناعية المتوقعة خلال الفترة

٨١ - ١٩٨٥ .

وحسب تقديرات البحث فان قيمة الناتج الصناعي بالاسعار الثابتة ستكون عام ١٩٨٥ حوالي ١٠٥٦ ± ٨٥ مليون دينار (في حدود درجة ثقته ٩٠ %) .
 اما تقديراتنا لحجم الصالة فهو ٢٢٣ ± ٧٧ الف عامل في عام ١٩٨٥ ومن هذه التقديرات نكاد نلمس مدى ضعف الصناعة من حيث قيمة الناتج الصناعي العام وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي (GNP) وكذلك ضعف مساهمة الصناعة في استيعاب القوى العاملة .

الامر الذي يدفنا للبحث عن وسائل للتغلب على هذه العقبات .

الفصل السابع : برنامج دعم صناعي .

انطلاقاً من الرغبة في تهاوير الصناعة في وجه المنافسة الاسرائيلية ودعم الصمود والحد من الهجرة والاتجاه نحو بناء قاعدة صناعية سليمة فان طرحنا لبرنامج الدعم هذا يأتي من هذه المنطلقات جميعاً : من ازال تقديم دعم مباشر للصناعة القائمة (كما كانت عليه سنة ٧٩) على ان يخصص جزءاً من هذا الدعم لينعكس على العمال على شكل زيادة مباشرة في مستويات الاجور .

ومن خلال مناقشتنا لاسلوب تحديد اموال الدعم وتخصيصها فقد بينا ان معنم الصناعات القائمة بحاجة الى الدعم حتى تصل الى مستوى توازني افضل (بين مستوى الانتاجية بها ومستوى الاجور المدفوعه) على ان من الملاحظ بشكل عام ان وضع الصناعة في قطاع غزة كان افضل حظاً منه في الضفة الغربية (من حيث تحقيق فائض قيمة) الا ان ذلك تابع بالاصل عن انخفاض المستوى العام للاجور بالقطاع وان كان معدل الاجر اليومي للعامل الصناعي عام ٧٩ في قطاع غزة حوالي ١٥ دينار بالمقارنة مع ١١ دينار بالضفة الغربية .

وعلى اية حال فان اجمالي الدعم المقترح لتقديمه للصناعة كافة حوالي ١٧٩ مليون دينار (منها ١٠٢ مليون لصناعة الضفة و٧٧ مليون لصناعة قطاع غزة) . ويمكن القول من خلال محاولتنا لقياس الاثر الكلي لتخصيص اموال الدعم انه ادى الى : زيادة مستوى استهلاك السلع المصنعة ، وزيادة قيمة الناتج الصناعي ، وزيادة مستوى التشغيل . ومن ثم زيادة معدل اجر العامل الصناعي .

.....

الباب الرابع •

نتناول في هذا الباب دراسة استراتيجية التنمية الصناعية ومنطلقاتها ، ومن ثم نتناول أسلوب تحليل الجدوى الاجتماعية في تقييم المشاريع الصناعية ، وفي نهاية هذا الباب ندرس أربعة نماذج تحليلية لصناعات مقترح اقامتها في المنطقة • كل ذلك يأتي مفصلاً كما يلي :-

٨ الفصل الثامن : استراتيجية التنمية الصناعية •

- مقدمة •
- الاطار العام لاستراتيجية التنمية الصناعية •
- معالقات هذه التنمية •

٩ الفصل التاسع : دراسة الجدوى الاقتصادية •

- تعريف بأسلوب الدراسة •
- اهم المقاييس القومية •
- محادلات اساسية في التحليل •

ملاحق الدراسة : دراسات فعلية ◀

• في تقييم الجدوى لاقامة بعض المشاريع •

- | | |
|----------------|------------------|
| • مطبق رقم (١) | صناعة البترول |
| • مطبق رقم (٢) | صناعة الكهرباء • |
| • مطبق رقم (٣) | صناعة الفوسفات • |
| • مطبق رقم (٤) | الخزف • |

• خلاصة الباب الرابع •

استراتيجية التنمية الصناعية

٠ / ٨

١ / ٨ مقدّمة :

بات في حكم المؤكد أن معظم الحلول المطروحة على الساحة العربية والإدوية للتغذية الفلسطينية ، تقوم على افتراض إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (في هذه المرحلة) والتي لا تتجاوز مساحتها (٦) ألف كلم^٢ (١) .

وهنا يبرز التساؤل التالي : هل هناك عدم توافق بين مساحة وطنية معدودة ونمو سكاني سريع ؟ هذا التساؤل يطرحه (بالحاج) من يزعمون بسلام الدولة المقترحة سوف لن يكون بمتدورها استيجاب (٧) مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وهذا يفرضه منطقاً اعتمد على معدلات مرحلة تطورية لا يؤخذ بها الآن ، والتي تقسول بأن الزراعة هي القواعد الأوسع في الاقتصاد الوطني ، ولكن يمكن القول أن التخطيط الاقتصادي السليم يبرهن على أن المساحة ليست العنصر الأهم ، فإن بلداً مساحته صغيرة قد تصبح لديه قدرات اقتصادية أعلى من بلد مساحته كبيرة ، (وهنا نقارن بين منغوليا ذات المساحة ٦٠٤ ألف كلم^٢ وسكانها (١) مليون نسمة ، واليابان سكانها ١٤٤ الف كلم^٢ وسكانها ١١٠ مليون نسمة) (٢) ، وكذلك بالنظر إلى تايوان (الصين الوطنية) ذات مساحة ٢٥٨ الف كلم^٢ وعدد سكانها ١٣ مليون وأيضاً (هونغ كونج) بمساحتها الف كلم^٢ وعدد سكانها أكثر من ٣٨ مليون نسمة ، وهي أمثلة على حقيقة التطور الصناعي الجديد في الجزء الشرقي من العالم .

ومن هنا جاء التفكير منصباً على أن تكون فلسطين المستقبل مخططة بشكل دقيق . وقد تصور بعض الباحثين (*) خطة تعمير وطني للدولة الفلسطينية

(١) لاحقاً نخله . اميل ، نحو إقامة دولة في الضفة والقطاع ، (دراسات فسي

مشاريع الكيان الفلسطيني (٢) ، مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي ، ١٩٧٩ ، (١)

(٢) المصدر : دكتور خضير نصيم ، "قدرات الشعب الفلسطيني" ، مجلة صامد

الاقتصادي (عدد ، ١٩٨١) ص ١٦ .

(٣) مثل الياس توما وحاييم د راين / المرجع السابق ص ١٧ .

(يعيش في مكانها ٢٤ مليون نسمة - ٦٠% من إجمالي الشعب الفلسطيني اليوم) اعتمدت بالاساس على تنمية الاقتصاد الوطني وبأتي قطاع الصناعة في دليحة اهتمامات تلك الخدلة *

ولما كانت المساحة المقترضة للكيانات الفلسطينية معدودة فان اهتمامنا بتنمية الصناعة الوطنية يأتي لخدمة هدفين :

- (١) التوسع في الاستخدام لاستخدام حجم اكبر من القوى العاملة *
- (٢) تحقيق زيادة مباشرة في مستوى الناتج القومي *

الامر الذي يتدلب وضع تصور لما سيكون عليه القطاع الصناعي ، من حيث قدرته على استيعاب القوى العاملة ، وتحقيق ونمو متزايدة بالإضافة الى التدلب على المشاكل التي تقف حائلادون تحقيق التنمية الصناعية (٣) *

٢/٨ الادارة العام لاستراتيجية التنمية الصناعية *

بما ان المندقة (الضفة والتداع) جزء من فلسطين ، فهي من ناحية بحكم الانتماء جزء من العالم العربي ، ومن ناحية اخرى ، بحكم دليحة المشاكل الخاصة التي تواجه التنمية الصناعية بها اجملا ، تتطابق مع مثيلاتها في معظم البسلامد العربية . ولهذا كنم وبالمذاار العربي يأتي تصورنا لمستقبل التنمية الاقتصادية فيها متوافقا مع الاستراتيجية الصناعية العربية * وفي عن البيان ان معظم مؤتمرات التنمية الصناعية المعقودة (في الادارة العربي) (٤) كانت تسير في اتجاه تحديد مثل هذه الاستراتيجية *

لقد عدد المؤتمر الصناعي العربي الخامس (تونس ١٩٧٧) ادارة عامنا

(٢) يرى الاستاذ Mason " ان التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة النمو هي من ايحسب المشاكل التي تواجه العالم في النصف الثاني من القرن العشرين وان التنمية الاقتصادية الماهرة تعدي اهمية كبرى لدور الدولة في مجال زيادة الموارد وتخصيصها وادارتها " *

Mason. S. Edward, Economic Planning In Under developed

Arwas , (Fordhom University, New York, 1958,) P.20, 39 .
(٤) كان آخرها المنعقد في بغداد / ايلول ١٩٨١ باشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية *

لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية * وذلك للتغلب على المشاكل التي تواجهه
التنمية الصناعية^(٥) * وبالتالي للارتقاء بمستوى التطور الاقتصادي وبهدف
تحقيق الاعتماد الذاتي ، فقد حدد هذا المؤتمر :

(أ) عناصر استراتيجية التنمية الصناعية :

- ١ * زيادة معدلات التنمية الصناعية في الدول العربية بمجموعها * بهدف
زيادة نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي ، الى ما يتناسب مع سكانها
وما تمتلكه من ثروات *
- ٢ * على أن يكون مسار التنمية الصناعية في تحقيق تلك الزيادة فتحها نحو
تنويع الاختلالات في البناء الهيكلي للصناعة العربية لصالح تكاملها وتوازنها
- ٣ * بحد استراتيجيات التنمية الصناعية باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ٤ * رفع مستوى المعيشة المواطن وتقليص الفوارق بين الدخول المختلف الفئات *
- ٥ * اقامة واستكمال الهياكل الإرتكازية (البنية التحتية) اللازمة لحملة التنمية
كالنقل والمواصلات والخدمات التعليمية والتعلمية *

(ب) اهداف هذه الاستراتيجية

- ١ * تحقيق الامن الغذائي العربي ، باستثمار كافة الموارد الزراعية وتبني
الصناعات اللازمة لدعم وتطوير الزراعة * وتحقيق الترابط والتكامل بين
تداع الزراعة والصناعة *
- ٢ * الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشحوب والسلع الصناعية * وتأسيس
الصناعات اللازمة لانتاج تلك السلع على ضوء الموارد القومية المتاحة *
- ٣ * اقامة الصناعات الاساسية (الاعداد والصلب والبتروكيمويات) ، التي تضمن
تكامل الصناعة مع مراعاة التنسيق عند اقامتها *

(٥)

- أهم المحطات التي تواجه التصنيع في العالم العربي :
- ١ * النقص في الطاقة .. ٢ * النقص في البنية التحتية .. ٣ * نقص التكنولوجيا الانتاج
 - ٤ * نقص وسائل التسويق .. ٥ * ضعف رأس المال الصناعي .. ٦ * ضيق الاسواق الداخلية
 - ٧ * النقص في الأجهزة الادارية .. ٨ * صعوبة التمويل .. ٩ * بالاضافة الى
المحبات الاجتماعية والسياسية والمخارجية *

المصدر : الدكتور . بدر فارس . البرت ، الاقتصاد الصناعي والعالم العربي

(معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،

١٩٦١) . ص ٣٨ - ٥٣ .

- ٤* تطوير البحوث في مجال استخدام موارد الطاقة المتوفرة * والحمل على تطوير مصادر جديدة (الطاقة الشمسية والنووية) *
- ٥* ضمان التنسيق عند إقامة الصناعات التمددية *
- ٦* المرحى على تصنيع الحد الاقصى من الخامات الدابيمية القابلة للتصدير (ج) وسائل تنفيذ تلك الاستراتيجية *
- ١* ارساء قواعد بناء تكنولوجيا عربي قادر على استيعاب التطور الحالي *
- ٢* ضمان تطوير وخلق المهارات اللازمة على مختلف المستويات للتصميم بحملية التنمية الصناعية ، وتقيام مراكز عربية مشتركة للتأهيل والتدريب والبعوث
- ٣* التوجه نحو زيادة الاستفادة من الطاقة الانتاجية للصناعات القائمة *
- ٤* توسيع وتعميق الدراسات الخاصة بالتنمية الصناعية * وكذلك الاتصال والمشاورات وصولا الى هدف التغليط الصناعي العربي المشترك على اسس سليمة * (٦)

٣/٨ منطقات التنمية الصناعية

في إطار الاستراتيجية العربية (٧) الاتفة الذكر * فان التنمية الصناعية في الضفة والقطاع أصبحت واضحة المعالم (هذا مع الاخذ بعين الاعتباران تنمية الصناعة فيها تعتبر ضرورة عاجلة اذ ما أريد لهذه المنطقة ان تأخذ مكانتها الدابيمي على خارطة العالم) ، وبأخذ مسارها ثلاثة اتجاهات :

- * الصناعات الحرفية ود عمها
- * الصناعات الصغيرة وتنميتها
- * الدخول في مجال الصناعات الكبرى (مع عدم اهمال تقويم الصناعات الحالية المتوسطة والكبيرة وتوسيعها) *

كل ذلك بهد ف كفاية الاستهلاك المحلي وولوج اسواق التصدير وهذا ما سوف اعرض له مفصلا فيما يلي :-

(٦) المصدر ر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، وثبئة رقم متن ٤/ب ص ٨ (منشورات مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية في تونس ١٩٧٧)

(٧) تلك الاستراتيجية التي تتمشى أيضا مع اهداف عقد التنمية الذي اعلنته هيئة =

تعريف الصناعات الحرفية :

هذه الصناعات تقوم في الغالب على الجهد اليدوي أو الآلي البسيط، ولزيادة التعديد نقول بأن القائمين عليها هم في الغالب اشخاص محترفون (مهنيون) يباشرون العمل بانفسهم ، وفي بعض الأحيان يحاوتهم طبل أو أكثر ومثل هذه الصناعات لا يحتاج صاحبها إلى وفرة رأس المال إلا ما يلزم لتخطية ائتمان المواد الأولية المستخدمة في الصناعة أو ثمن بعض الادوات البسيطة (٨) ، ولغايات هذه الدراسة نستعمل المقياس التالي لتعديد الصناعات الحرفية :

- (١) يقوم بمباشرة العمل بها ١ - ٣ عمال .
- (٢) لا يزيد رأس مالها عن (٥) الاف دينار .

وبالرجوع إلى هيكل الصناعة القائمة (بالضفة والقطاع) نجد حوالي ٢٣ الف صناعة حرفية ينطبق عليها المقياس اعلاه . وهي تمثل نسبة ٦٦٪ من إجمالي الصناعات القائمة سنة ٧٦ وجمل بها ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة بالصناعة) ويمكن القول ان معظم هذه الصناعات تحمل في صناعة الالبسة والاغذية والتجارة (٥٤ر٥٪ من هذه الصناعات) اما اعمال الحدادة والسباكة والتوصيلات الكهربائية

= الامم (في كانون ثاني ١٩٧٩) في قرارها رقم ١٩٣/٣٣ لتتمة الدول النامية في عقد الثمانينات والتي تسعى إلى تحقيق الاهداف التالية :

- ١ * تحقيق تعول في بنية الانتاج العالمي .
- ٢ * زيادة انتاج المواد الخدائية
- ٣ * تدوير البنية التحتية والاجتماعية في الدول النامية (والمستغلة) .
- ٤ * العمل على تصنيع (Manufacturing) الدول النامية والاتجاه لتحقيق نصيب اوفر لمصالح هذه الدول (والتي يقل بها معدل دخل الفرد من ٣٠٠ دولار) من الناتج الصناعي، ليشكل سنة ٢٠٠٠ حوالي ٢٥٪ من مجمل الناتج الصناعي العالمي .
- ٥ * الاتجاه بمعدل المتايضة الدولي (معدل التبادل الدولي) لمصالح الدول =

(٨) لقد حددت بعض القوانين ماهية الصناعة الحرفية والتقليدية بأنها تلك الصناعات التي لا تستخدم في انتاجها المكائن بشكل رئيسي ولا تقوم بتحويل المواد الأولية أو نصف المصنعة إلى منتجات نهائية كالمصنع . وقد اعتبرت من ضمن هذه الصناعة كل مشروع يقل رأس ماله عن ٣ الاف دينار " .

المصدر : المنامة الحربية للتنمية الصناعية ، منشورات مؤتمر 'التنمية لصناعة للدول الحربية الجزء الثاني (الكويت ١٩٧٨) من ٤٩٠ - ٤٩٣ .

فتبلغ نسبتها ٢٦٦٪ منها • والمخايز والعلويات بنسبة ١٢٧٪ بالإضافة إلى عدد من مشاغل صنع الزجاج الطون والخزف والعلوي الشرقية (٩) •

٢/٣/٨ المشاكل التي تواجه الصناعات الحرفية *

يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الحرفية بما يلي :

- ١ • صعوبة الحصول على المواد الأولية •
- ٢ • صعوبة تسويق الانتاج •
- ٣ • ضعف أساليب الانتاج وعدم تجديد يد ها •
- ٤ • ضعف الخبرة الادارية في العمل والمهارة التجارية اللازمة •
- ٥ • صعوبة الحصول على الاموال •

= لصالح الدول النامية • عن طريق زيادة نصيبها في التصدير •

- ٦ • تنمية الموارد الحقيقية في الدول النامية •
 - ٧ • جعل نظام النقد العالمي متوائماً مع حاجات هذه الدول •
 - ٨ • العمل على نقل التكنولوجيا الى الدول النامية • والعمل على رفع مستوى العلم والتكنية في هذه الدول •
- كل ذلك باتجاه رفع مستوى الرخاء الاقتصادي لسكان العالم الثالث •

المصدر :

U.N.I. D.O, Industry And Development No5

(New York , 1980) P. 2-3

(٩) لقد اشتهرت المنطقة بصناعاتها الحرفية والتي عرفت باسم صناعة الاراضي المقدسية : كما عمال الحديد والحفر على خشب الزيتون في منطقة القدس ورام الله والنسيج على الأنوال اليدوية والنصف آنية فب فزة وحلول كرم وصناعة الزجاج الطون في منطقة الخليل • اما صناعة العلي من الفضة والتي تستعمل على نطاق واسع فتصنع في كثير من المناطق • وكذلك الجبال اشتهرت صناعة رام الله والبيرة بصناعة الملابس الشعبية التقليدية واغذية الرأس •

وهنا يثور سؤال : بلالما ان هذه الصناعات تعاني من مشاكل عدة فلماذا تنهيتها والتوسع بها اقتيا ؟ وللإجابة نقول :

لقد اثبتت تجارب الكثير من الدول الصناعية ، انه باستطاعة الورش الحرفية ان تتساوى مع الصناعات الميكانيكية وان تقوم بوظيفة مكملة لها * (١٠) ان تطابق لمواجعة الطلبات والخدمات اليدوية للصناعات الانشائية * فتح التشير في نمو الحياة وتطور المجتمع الاقتصادي يزداد الدلب على خدمات الإصلاح والصيانة لمضخات الري الزراعية والآلات العيزل والجرارات والراديويات والتلفزيونات * الخ * فلتد اصبح الكهربائي والسكركى وفني الراديو هم المصنعين الجدد في عصر التكنولوجيا *

وكذلك فان بعض المهن اليدوية ، التي تنتج سلح ذات قيمة فنية عالية او سلح لبيعتها للسواح ، لها مكانة هامة في أي تركيب صناعي * وان تلويرها يمكن فوائد هامة على الاقتصاد الوطني *

وبالتاء نظرة على الأهمية النسبية التي لعبتها مثل هذه الصناعات الحرفية في المجتمعات الصناعية المتقدمة نستكشف مدى الدور الذي يمكن ان تقوم به فسي تنمية المجتمعات الاخرى (غير المتقدمة) * ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت الصناعات التي تستخدم (٣٠٠٠٠٠٠٠) عمال سنة ١٩٤٨ تعقل نسبة ٧٤ر٥% من اجمالي الصناعات القائمة ، وكانت تستخرج ما مجموعه ٦% من اجمالي القوى العاملة (١١) *

(١٠) المصدر : المرجع السابق ، مؤتمر التنمية الصناعية ص ٥٠ *

(١١) المصدر : ابواسماعيل * احمد ، هيكل الصناعة التنويلية

(مؤيد الدراسات العربية الحالية ، القامة ، ١٩٥٩) ص ٧٢

اما في اليابان فمن بين ٨٠ الف مصنع للمصاييح الكهربائية حوالي ٨٣% مدمج صغير حرفي يستخدم ٤ عمال ، اما في صناعة الدراجات فكان حوالي ٢٧ الف عامل في الصناعات الحرفية (التي يحمل بكل منها ٥ عمال) ، وكذلك الحال في صناعة التريكو فمن بين ٤٥ الف صناعة كانت قائمة في اليابان حوالي ٧١,٥% مشغل حرفي (يعمل بكل منها ٤ عمال) وكان مجموع استخدامها حوالي ١٣ الف عامل حسب ارقام ١٩٤٠ (١٢) .

كل ذلك يعكس مدى اهمية الصناعات الحرفية في بناء اقتصاد شعبي سليم ، ومدى امكانية مثل هذه الصناعات في استيعاب القوى العاملة اذا ما توافرت الازنية الصناعية الملائمة للدهوش والتقدم .

٢/٣/٨ وسائل تنمية الصناعات الحرفية .

هناك وسائل كثيرة لتنمية هذه الصناعات ، ولكننا سوف نتبنى نموذجين لتنميتها . هما اسلوب الارشاد الفني والجمعيات التعاونية .

الارشاد الفني :

ان اتيهاج اسلوب التلمذة الصناعية يمكن من توفير الايدي العاملة الطاهرة للصناعات الحرفية . فمن طريق انشاء مراكز تدريب مهني يحقدها دورات تدريبية لمدة معدودة (سنة أو أكثر) بحيث يقبل بها الطلاب من الصف الثالث اعدادي (أو اقل) وفق برنامج يمكن الدلاب من اكتساب المهارات العملية اللازمة لتعلم مهنة أو حرفة . وبعد مرحلة الدراسة يستطيعون الانتقال لمزاولة العمل لعسابهم الخاص أو تآجراً .

خصوصاً ونحن نواجه مشكلة زيادة الاقبال على تعلم العلوم النظرية الدلاب الذين يكملون تعليمهم الدراسي . (١٣) .

- (١٢) المصدر : مبكل الصناعة التحويلية ، المربح السابق ، ص ١٠١ - ١٠٨ .
(١٣) المصدر : علم الاقتصاد ، المربح السابق ، (لقد افادت دراسة حديثة على ١٠٠٠ دلاب جامعي فلسطيني أن ٦٠% منهم يدرسون العلوم الانسانية و ٣٦% العلوم البنية و ٤% تخصصات مختلفة وبالمقارنة مع بلاد اوروبية اخرى نجد ان النسبة تكون ٥٨% في العلوم و ٤١% في العلوم الانسانية) ص ١٧ .

وبالنظري فإن فرز نسبة معقولة من طلبة الصفوف الاعدادية لدراسة المهن الصناعية كفيل بتوفير الكوادر المهنية القادرة على مباشرة الانتاج بالطرق السلمية ، وبالنظري تتوسع قاعدة الانتاج الصناعي الحرفي * مما يثني الاقتصاد بموارد انتاجية جديدة علاوة على استيعاب تدراك أكبر من القوى الحاملة *

وفي هذا المجال يمكن الافادة من خبرات الدول العربية وكذلك من مساعدات هيئة الامم ومنظماتها المتخصصة * مما سيكون له اثر ايجابي فسي دفع عجلة التدريب على اسس سليمة *

الجمعيات التعاونية :

لقد أعتبر أسلوب الجمعيات من أكثر الأساليب الناجحة في حل مشكلات الصناعات الحرفية (وفقاً لتجارب الدول الأخرى) ولكن نجاح هذا الأسلوب يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تفهم وقناعة اصحاب الحرف والمهن الصناعية لمتطلباته وما سيندولونه من جهود مخصصة فسبيل نجاح تطبيقه وبالنتالي في سبيل حل مشاكلهم *

وفي المناقشة (النصفه والقطاع) فان الاسلوب التعاوني الصناعي لم يعيرف بعد على نطاق واسع * ولكن نجاح هذا الاسلوب يتطلب بالضرورة التعاون بين جميع اصحاب الصناعات انفسهم وبين الجهة الرسمية (المحلية) لتوفير المناخ الملائم والكفالات اللازمة لادارة هذه الجمعيات والمحافظة على مكتسباتها * وفي هذا النطاق يمكن اقامة عدة جمعيات : (١٤)

- (١) جمعيات تعاونية لتجهيز المواد الأولية *
- (٢) جمعيات تعاونية للاقراض *
- (٣) جمعيات تعاونية للانتاج وتسويته

أو يمكن اجمل الانواع الثلاثة اعلاه في جمعية واحدة ذات افراض متعددة لكل صناعة او مجموعة حرفية *

- (١٤) لاحظ تجربة العراق في هذا المجال *
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية (الكويت ١٩٦٦)
- الجزء الثاني من ٤٩٠ - ٤٩٣ *

تعريف الصناعات الصغيرة :

بعد ان عدونا اطار الصناعات التقليدية ، اصبح من الواضح انهما
تختلف عن الصناعات الصغيرة ، بالرغم من انها ظاهريا تشترك معها ببعض
المعجم ، الا ان كل منها تمتاز بمشاكلها الخاصة ووسائل النهوض متباينة .
ولكن من الضروري في هذا السياق التمييز بين الصناعات الصغيرة
والصناعات المتوسطة أو الكبيرة * *

من الواضح ان هناك اختلاف نوعي بين الصناعات الصغيرة والكبيرة
أو المتوسطة ، من حيث كون الصناعات الصغيرة عرضة لصحوبات نسبية ناجمة
عن تقني انتسيهيات في الاتراش والمباني والمعدات والاجهزة وايضا نقص الحمال
الحدريين ومسائل الادارة والتسويق * (١٥)

ولكن الشيء المهم ان تعدد الصناعات الصغيرة شي * نسبي ، فسي
معدالم الاقطار التي وضحت مقياس لهذه الصناعات يكون عدد الجاملين فسي
المشروع الصناعي (١٦) هو المعدد له في اعتباره صناعة صغيرة أولا *

(١٥) المصدر : UNIDO, Development of small Industries,

(New York, 1970) P.90

(١٦) دراسات هيئة الامم جرت على تقسيم الصناعات الى صناعات صغيرة ومتوسطة
وكبيرة حسب معجم الاستخدام * فالصناعة الصغيرة تستخدم اقل من ١٠ عمال أما الكبيرة
والمتوسطة فهي التي تستخدم ١٠ عمال فاكتر *

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، تطور الصناعات التحويلية

(الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٥٨) ص ٠ دل *

ولكن من معاذير هذا المقياس ان بعض الصناعات يتعدى البعث جماً قليلاً من المصنوعات
وبالمقابل تركيز واسع في رأس المال وبالتالي لا يكون صعباً تصنيف هذه الصناعات
على أساس الاستخدام فقط * وكذلك فان بعض الصناعات يستخدم عدد كبير من
العمل مع رأس مال محدود وقد لا يكون صعباً أيضاً اخراجها من فئة الصناعات
الصغيرة *

ويكون العمل لهذه المشكلة بأخذ معيار الاستخدام مرتبلاً مع رأس المال * وهذا
يجب تعديدها واضع لرأس المال * ففى بعض الأقاليم يختبر ضمن رأس المال
الاصول الثابتة ورأس المال الحامل في اقاليم اخرى يستثنى رأس المال الشامل *
ويمكن القول ان مقياس رأس المال الثابت مرتبلاً بمعجم العمالة اكثر دلالة علمية
معجم الصناعة *

ولخاتبات هذه الدراسة سوف نستخدم المعيار الذى تستخدمه دراسات
هيئة الأمم ، بعيداً عن الصناعات الصغيرة " المؤسسات الصناعية التي تستخدم
أقل من عشرة عمال *

وفقاً لهذا المعيار وانما استثنينا العرفية ، فانه يقوم الان بالتمسك
والقطاع موالى الف صناعة صغيرة تستخدم ٧٥ الف عامل (وهي تمثل نسبة ٢٨ %
من اجمالي الصناعة القائمة سنة ٧٩ * ولكنها تستخدم نسبة حوالي ٢٢ % من اجمالي
القوى العاملة بالصناعة) * وهذا يعني ان مثل هذه الصناعات بالرغم من تلبية
معجم رأس المال المستثمر بها (٥ - ٥٠ الف دينار) فهي تساهم بتشغيل نصيب
كبير نسبياً من معجم القوى العاملة * ومعظم هذه الصناعات هي استهلاكية
وتحويلية بسيدة منها ٢٢ % تعمل في صناعة النسيج واللبسة ، و ١١ % تعمل
في الصناعات الغذائية والباقي موزع على مختلف الصناعات الاخرى *

وبالنظر لدور هذه الصناعات باستخدام القوى العاملة دون الحاجة لتركيز
المزيد من رؤوس الاموال بها (١٧) ، جاء الاهتمام نحو تنمية الصناعات الصغيرة *

(١٧) انبار : ادارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الحظرة والتصنيع ودورها في التنمية
الاقتصادية ، منشورات المؤتمر الحادى عشر للشؤون الاجتماعية والعمل *
القاهرة ، ١٩٦٧) من ٢٣ وما بعدها *

فان تاريخ التنمية الصناعية للمجتمعات المتقدمة يشهد بأنها لم تكن لتصل اليه ما وصلت اليه لولى وجود مثل هذه الصناعات التي اخذت على عاتقها مسؤولية النهوض الصناعي في بواكير النهضة (الثورة الصناعية) * وبما زالت الصناعات الصغيرة في البلدان المتقدمة صناعيا قائمة في عدد فير قليل من الصناعات * (مط) يؤكد بأن الحجم المثالي لمثل هذه الصناعات هو الحجم الصغير) ، ولكن لا سبيل لتنمية هذه الصناعات دون التغلب على الصعوبات التي تواجهها *

١ / ٤ / ٨ المشاكل الرئيسية التي تواجه الصناعات الصغيرة *

يمكن تخيص أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة ب :

- ١ * التد ريب المهني والفني
- ٢ * المواصفات الفنية والقياسية
- ٣ * الادارة
- ٤ * التشتت
- ٥ * التمويل الصناعي ، وسوف احاول مناقشة كل واحدة من هذه المشاكل على حدة فيما يلي :-

التد ريب المهني والفني :

ان التد ريب المهني والفني يعتبر عنصرا اساسياً لرفع مستوى الانتاجية والجودة الصناعية * اذ ان الصناعات الصغيرة لا تقوم بالاساس بتد ريب العمال لديها على اسس علمية قبل مباشرتهم للانتاج ، وان عملية تشكيل العمال قبلهم تكون سبب رئيسي في ضعف الانتاجية وارتفاع كلفة الانتاج * وبالتالي يتعذر على الصناعات الصغيرة تطبيق التكنولوجيا الانتاجية الحديثة *

ودالما كانت تكاليف التد ريب المهني مرتفعة فمن الصعب على اية صناعة صغيرة منفردة تعمل مثل هذه الكلفة * الامر الذي يجعلنا امام اقتراح اقامة معاهد تد ريب فني متوسطة وحتى على مستوى المدارس المهنية بغية توفير الكوادر الحاملة للقادرة على الانتاج والارتفاع به الى المستويات المرفوعة *

الادارة والاشراف :

مسؤولية المدير في الصناعات الصغيرة متعددة * الامر الذي يتطلب من ان يكون الاداري ذو مؤهلات اقتصادية وفنية حتى يتمكن من تأمين حسن سير العمل والانتاج * وهذه الصناعة بحاجة الى ضبط التكاليف في كل مرحلة من مراحل

الانتاج حتى يتمكن بالتالي من معرفة نتائج الاستثمار ، وهذا لا يمكن ادراكه بدون توفر القيود والسجلات وحسابات التكلفة * ولكن كل صناعة (صغيرة) فيمر تادرة على توافيق كتاب ومسابين مؤهلين (في حدود ميزانيتها) ؟ الامحمر الذي يجعلنا نقتراح اعداد نماذج موعدة من القيود والسجلات بصورة مسجلة وتصميم استعمالها على الصناعات الصغيرة على أن يؤهل المديرين لاستعمالها *
المواصفات الفنية والقياسية :

ان الثقة بالصناعة الوطنية عنصر هام لا زدها رها وتقدمها وان الدافع الاساسي لتكوين هذه الثقة هو شعور المستهلك وقناعته بوجود الانتاج ونوعيته وتركيبه * وعليه فان المواصفات الفنية والمقاييس الموحدة للمنتجات تعتبر عاملا ايجابيا لخلق هذا الشعور لدى المستهلك *
وفي هذا المجال يمكن اقتراح اقامة دائرة للمواصفات والمقاييس الصناعية تعمل على الزام اصحاب الصناعات بمواصفات فنية للانتاج ، وفق تشريع قانوني ، بعد أن تقوم بتتدويم المشورة الفنية المجانية لاصحاب المصانع الحاملة *
النشنت :

تتباين الصناعات الصغيرة القائمة (في مناطق مختلفة) من توزيعها * وهي لذلك تواجه صعوبات كبيرة في مجال تعاونها (خصوصا عندما تكون الصناعات مكملة لبعضها البعض) او تكون الصناعات الصغيرة تستخدم في انتاجها صناعات اخرى ولبعد المسافة تصبح فير تادرة على تشديم منتجاتها بأسعار مناسبة (لا رتفاع كلفة النقل) * وديجد ان الدول التي استعلاعت التغلب على هذه المشكلة قد نمت بها الصناعات الصغيرة بشكل كبير (ففي هونج كونج مثلا قامت مصانع الصناعات الصغيرة بها بجوار بعضها ، بحيث اصيغت في مصانعها صناعات مكملة * مط ساعد على ترسيخ ظاهرة التغصن ، فكل منتج يقوم بحملية انتاجية بسيطة وبالتالي كان نجاح الصناعات الصغيرة في هونج كونج وكذلك الحال في اليابان مثلا يحتذى به (١٨) *

(١٨) المصدر هيكل الصناعة التحويلية المرجع السابق ص ١١٤ *

التمويل الصناعي المصرفي :

ثالثاً ما يكون مصدر تمويل الصناعات الصغيرة البنك التجاري وهي بهذا تتحمل اعباء الفوائد المرتفعة مما ينعكس على تكلفة انتاجها • والا تبقى فيسـمـر تادرة على التوسع في الاستثمار •

وفي هذا المجال يمكن اقتراح بنك تسليف صناعي ، على فرار بنك الانماء الصناعي الاردني ، لتسهيل اقراض الصناعات الصغيرة •

٢/٤/٨ وسائل تنمية الصناعات الصغيرة

من خلال تجارب الدول المتقدمة صناعياً وعلى الدول النامية عرفت وسائل مختلفة لتنمية الصناعات الصغيرة فيها • وفي نطاق هذا البحث سوف نقتصر على نموذجين لهذه التنمية هما :

- ١ • المناطق الصناعية (المجمعات الصناعية) (١٩) •
- ٢ • التسهيلات والحوافز •

المناطق الصناعية (المجمعات الصناعية)

ان المنطقة الصناعية من وجهة نظر البحث هي " مساحة من أرض الوطن تمتاز بموقعها الجغرافي والاقتصادي ، تخصص لقيام منشآت صناعية عليها وقتنا لبرنامج صناعي محين • حيث تستفيد هذه المنشآت من الخدمات والمرافق التي تنجم فيها " ان الاستفادة من هذه المرافق ستكون ولا شك مقابل رسوم معينة تدفع من قبل كل مؤسسة حسب حجم الاستفادة ونوعها • فبراًن هذه الرسوم تشكل في حقيقة الامر جزءاً صغيراً مما كان يترتب على كل منشأة فيما اذا قامت بنفسها بتأمين

(٩) لمزيد من التوسع حول المجمعات الصناعية يمكن الرجوع الى :
د. المتير، سعيد، تصميم أولي للمجمع الصناعي ، (معهد الانماء العربي ، الدراسات الاقتصادية ٣ ، بيروت ، ١٩٧٨) ص ٧ وما بعدها •

هذه المرافق ، وذلك يحلّي ، مجاسياً واقتصادياً وفيها ، ان المناطق الصناعية
الصناعية من شأنها رفع الانتاجية المنشأة وتخفيض تكاليفها * (٢٠)

فعلی الرغم من أن فكرة المجمعات الصناعية كانت موجودة منذ بداية
هذا القرن ، إلا انه لم يبدأ تطبيقها الا قبيل الحرب العالمية الثانية وفي بعض
الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة ، وبريطانيا) ثم بدأت بعض الدول
النامية بتطبيقها (مثل الهند وباكستان وموريتو وكوت ديفوار) ، حيث أصبحت المجمعات
الصناعية مظهراً بارزاً لبرامج التطوير فيها *

الضرر من إنشاء المجمعات الصناعية :

يختلف الضرر من إنشاءها في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية
فالمصانع الصغيرة في البلاد المتقدمة لا تحتاج الى اية مساعدات مالية ، او الى
ارشادات فنية ، وإنما يراد نقل من إنشاء المجمعات الصناعية منح اقامة صناعات جديدة
في مناطق مزدهرة بالمصانع ، وتوجيه الرافعين في إنشاء المصانع الجديدة لاقامة
مصانعهم في المجمعات التي تحدد موانئها في المناطق المحرومة من وجود مصانع
بها * وذلك تخفف حدة التركيز والازدحام في المدن الصناعية الكبيرة هذا الازدحام
الذي يسببه استمرار هجرة القوى العاملة *

أما في البلاد النامية فالضرر الاساسي من إنشاء المجمعات الصناعية
هو مساعدة المصانع الصغيرة والموجودة في ظروف غير ملائمة على نموها وتطورها
ونقلها الى المجمع الصناعي المزود بكافة الخدمات والتسهيلات * بالإضافة الى
تشجيع الرافعين في إنشاء صناعات جديدة على اقامتها بالمجمع ، بحيث يتم توجيه
هذه المصانع وتزويدها بالارشادات الفنية ومدعها القروض الطويلة والتسهيلات

(٢٠) المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، مؤتمر التنمية الصناعية للدول
العربية المنعقد في الكويت من (١٠-١١ آذار ١٩٦٦ ، (الكويت ١٩٦٦) الجزء
الثاني ص ٤٨٣ *

الاعتمادية لتطوير إنتاجها * ومن ثم مساعدتها على انتاج سلع جديدة تفيد المصنعي
احتياجات السوق المحلي ، وتوفير العملة الصعبة التي تنفق على استيراد مثل هذه
السلع من بلاد أخرى * وذلك بالإضافة الى ما يمكن الحصول عليه من زيادة فسيحة
الدخل القومي اذا ما وصلت جودة المنتجات الى الدرجة التي تمكنها من التصدي بـ
للخارج والعمود امام السلع المطاللة لها * وعليه هناك علاقة أهداف رئيسية للمجمع
الصناعي (٢١) *

- ١ * انها تحققت تطوراً سريعاً للصناعات الصغيرة *
 - ٢ * انها السبيل الى تصنيع المناطق المتخلفة اقتصادياً *
 - ٣ * انها تسهل توسيع الاستشارات الصناعية وتوفير القروض بشروط ملائمة *
- وفي هذا المجال يمكن اقتراح نوعين من المجمعات الصناعية (٢٢) *
- النوع الاول على شكل بنائات كبيرة (كل منها يتكون من عدة طوابق) ذات أجدعة
مقسمة الى وحدات صغيرة ، بحيث يمكن لصاحب الصنعة استئجار اكثر من وحدة
على أن يقل بدل ايجار الوحدات في الادوار العليا * أما النوع الثاني فيتم بموجب
تخفيض مساحات ملائمة من الاراضي لكل صناعة وتباع بالاقساط المربحة على مسمدار
عشرين عاماً *

مميزات المجمع الصناعي :

- هناك مميزات عديدة للمجمع الصناعي يمكن اجمال اهمها بما يلي :
- ١ * امكانية الحصول على الالات والمعدات الحديثة اللازمة للمصنع بطريقة
الشراء الاجارى ، وتدريب العمال على العمل عليها *

-
- (٢١) المصدر : المرجع السابق ، مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية - ١٠ - ١٩٦٦
ادار / الكويت ، الجزء الثالث ص ٧٢ *
- (٢٢) حسب ما هو معمول في " هونج كونج " نظراً لصغر مساحة البلاد وللتوسيع
يمكن الرجوع الى : الدكتور فؤاد كامل عبد الجليم ، المجمعات الصناعية كوسيلة للتنمية
لتنمية الصناعة الصغيرة ، (منشورات مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية الكويتية
١٩٦٦م الجزء الثالث ص ٧١ - ٧٤ *

- ٢ * تيسير الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة سواء منها المصنعة أو المستوردة *
- ٣ * إمكانية الحصول على المصنع الملائم بالحجم المناسب وبأيجار معتدل أو بالشراء الأيجارى *
- ٤ * إمكانية الحصول على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية المختصة للمعاونة على مواجهة التكاليف الانتاجية *
- ٥ * المساعدة في تسويق الانتاج *
- ٦ * وجود جهاز فني بإدارة المجمع يشتمل على اخصائيين في الصناعات القائمة فيه ، للتوجيه والارشاد وحل جميع المشكلات الفنية *
- ٧ * إمكانية الانتفاع من خدمات ورش الخدمات الفنية المشتركة (التي توجد في المجمع) لانجاز الاعمال الخاصة بالسلح التي تنتج من قبل الصناعات الصغيرة والتي لا تستدعي انشاء قسم خاص بها في كل صياغة * (مثل الصالح الحيدري والكهربائي والسباكة وورش العدد الميكانيكية) وذلك مقابل بدل لا يتعدى نفقات التشغيل *

٨ * مساهمة الجهة المختصة (الحكومة) في السنين الاولى لانشاء المجمع بتخفيف العمل على اصحاب المصانع الصغيرة عند تعديل بدلات الأيجار (٢٢) *
(بحيث يقوم صاحب المصنع بدفع ربح الأيجار السنوي بالنسبة الاولى ونصفه منه بالسنة الثانية و $\frac{1}{2}$ في السنة الثالثة ومن ثم يبدأ بدفع الأيجار كاملا الى نهاية مدة)
التسهيلات والحوافز الصناعية

فانما ملأت " هيئة تنمية صناعية " بتتقديم التسهيلات والحوافز للمشروعات الصناعية التي ينتظر لها النجاح والاستمرار في المستقبل ويكون لهم القدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي ، فان هذه التسهيلات والحوافز تكون باتجاه هيمن :

بحيث تقدم منح صناعية تشغيلي تكاليف الإصوال الثابتة (الجاسمي والمصانع الجديدة والالات) * * وهذه المنح تتراوح بين ٢٥ - ٥٠ % من كلفة

٢٣) بدلات الأيجار يمكن ان تعتبر شراء ايجارى * والمقصود بالشراء الأيجارى هو ان تعتبر بدلات الأيجار المدفوعة من قبل صاحب المصنع للجهة المالكة للمجمع لصناعي من اجل الثمن المقتد للمصنع بحيث تؤول ملكية المصنع ومداته الى صاحب المصنع في نهاية المدة المتفق عليها *

الاصول الثابتة • مثلا في مناطق معينة يراد تشجيع الاستثمار بها تجعلى تلمسك
المنح بين ٥٠-٣٥% من هذه التكلفة ، وفي مناطق اخرى تجعلى بين ٢٥-٢٥% .
وبالتالي فان جميع الصناعات المختارة في المنطقة تجعلى بهذه المنح حسب النسب
الموصوفة اعلاه •

.. وفي ظروف استثنائية وللمشروعات التي تعتبر ذات فائدة خاصة للاقتصاد
الوطني فيمكن ان تحصل كل صناعة على منحة اضافية بسببة معينة (٢٠% مثلا)
من كلفة الاصول الثابتة • بحيث يصل أقصى حد الاجمالي المنح الصناعية ٧٠%
من الكلفة الثابتة • **وتعتبر المشروعات صالحة للعدول على الحد الاعلى ، اذا**
كانت توفر قدرا عاليا من فرص العمالة او تستخدم المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية
او اذا كانت تستخدم الاساليب التكنولوجية والحلمية المتقدمة في الانتاج .. (وفي
هذا النطاق يمكن عدم التمييز بين الصناعات الصغيرة او المتوسطة والكبيرة •
وبالتالي فان تصميم الاستثانة من هذه المنح المباشرة يمكن ان تجعلى به جميع
المشروعات الصناعية الملائمة للنهضة والتطور الاقتصادي) •

اتجاه غير مباشر :

في حالة المشروعات التي تتمتع بأهمية خاصة من حيث ضرورتها ليدفع
عملية التنمية أو التصدير تقوم الجهة الممينة (هيئة تنمية الصناعة) بتسهيل
القروض الملائمة بأسعار فائدة منخفضة .. أدنى من سعر السوق .. وكذلك
تقوم الهيئة بتخدية مصاريف السفر وتكاليف المعيشة وأجور العمال أثناء فترة
التدريب التي تثبتونها ضرورات الإنتاج في الداخل أو الخارج • (٢٤)
وفي مجال سعر الصرف يمكن اعتماد أكثر من سعر صرف سواء للاستيراد
أو للتصدير (في حالة وجود عملة وطنية) • بحيث يمنح اصحاب الصناعات المجدية ..
الضرورة للتقدم الصناعي .. وهذا لا يميز بين الصناعات الصغيرة أو المتوسطة والكبيرة
— اسعار صرف أدنى من السعر الرسمي للحطة في حالة استيرادهم للالات والمواد
الاولية • وفي المقابل يتم منحهم سعر صرف أعلى من السعر الرسمي في حالة قيامهم
بالتصدير • مما يعتبر دعم غير مباشر لاسعار البادرات لتكون اكثر قدرة على المنافسة

(٢٤) في هذا المجال يمكن الاستفادة من خبرات الدول الاخرى للتوسع

Walsh .J.J, "The Choise of Exporte Industries" from

UNIDO (ed), Development of Industrial Exports,

(U.N : New York 1973) P. 171 - 180.

في الأسواق الخارجية + على ان يعاد النظر في هذه السياسة بعد فترة زمنية
تتضمنها مصلحة الاقتصاد الوطني) (٢٥)

٥/٨ الدخول في مجال الصناعات الكبرى (مع عدم احوال الصناعات المتوسطة)

تعريف :

اذا ما استثنينا من الصناعات القائمة (بالذيفة والقطاع) الصناعات العرفية والصناعات الصغيرة، يمكن القول ان عدد الصناعات المتوسطة والكبيرة متواضعا جدا * فهي لا تزيد عن ٦% من اجمالي الصناعة القائمة عام ٧٩، ان بلغ عدد هذه الصناعات حوالي ٢٠٦ مصنعا ولكن مصانها يستخدم بين ١١ - ٥٠ عاملا (والصناعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا لا يزيد عددها عن ١٤ مؤسسة صناعية منها (٧) فقط تستخدم أكثر من ١٠٠ عاملا) * ولكن هذه الصناعات تستخدم حوالي ٥٠% من اجمالي القوى العاملة بالصناعة الوطنية وهذا ما يؤكد ضرورة العناية بهذه الصناعات والاخذ بيدها حتى تستطيع التخلب على مشاكلها والسير قدما في رفع وتاثير الانتاج والانتاجية *

ولغايات هذه الدراسة سوف نعتبر مقياس التمييز بين الصناعات الكبرى والمتوسطة حجم الاستخدام بحيث يعني :

- ١ * الصناعة المتوسطة : هي التي تستخدم بين ١١ - ٥٠ عاملا *
 - ٢ * الصناعات الكبرى : هي الصناعات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا
- ويأتي اهتمامنا بهذه الصناعات (المتوسطة والكبرى) على اعتبار انها القادرة على التوسع في الانتاج من خلال امكانية الاستفادة من التكنولوجيا الصناعية الحديثة، ومن حيث قدرتها على توجيه الاستثمار نحو المجالات الانتاجية القادرة على تهيئة السلع للسوق المحلي ومن ثم المنافسة في مجال التصدير للخارج *
- من خلال الارقام المحلاة للاستهلاك في الذيفة والقطاع خلال الفترة ٧٠ - ٧٩ فان الميل الحدي للاستهلاك كان بالمتوسط ٧٧% من الدخل المتصرف به

(٢٥) بثال اسراييل في سياستها الصناعية والتجارية * انالرد كنور صقر - محمد
تجارة اسراييل الخارجية، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١) ص ١٤٣ - ١٨٩ *

وفي نفس الوقت فإن الميل الحدى لاستهلاك السلع الصناعية خلال نفس الفترة كان ٤٧٪ من إجمالي الاستهلاك * وإذا أخذنا بحسب الاعتبار الزيادة المتوقعة في السكان عرضنا من ذلك الحاجة لتغطية الاستهلاك المحلي من السلع المصنعة وإذا أدخلنا بعين الاعتبار ارتفاع الميل الحدى للاستيراد من السلع الصناعية ، ومع توقعنا لارتفاع مستويات الدخل تحول كنتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية ، فإن هذا الميل سوف يزداد وبالتالي سوف تتضاعف قيمة السلع الصناعية المستوردة الأمر الذي يتطلب ضرورة التفكير بتوفير السلع الصناعية الميثة محليا لتلبية حاجات الطلب المتزايد . ومن هنا كان اهتمامنا بضرورة تنمية الصناعات القادرة على تلبية الحاجة المحلية كبديل للمستوردات وتوفير تدراكير من الحملة الأجنبية المدلول توجيها في هذه المرحلة لتغطية النفقات الانمائية الملحة *

وإذا علمنا من تجارب الشعوب التي سبقتنا في مراحل التطور الاقتصادي انها وبحكم الحاجة الملحة للتنمية الصناعية وجدت نفسها أمام ضرورة تنمية صناعات الصناعات من أجل التصدير للخارج * وهذه الحاجة اتت من ضرورة استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة بها (والتي تتطلب استثمارات كبيرة بحكم طبيعة تكنولوجيتها الانطج) ، فإن استثمار هذه الموارد اقتصاديا يتطلب قيام صناعات التصدير * وعلية فإن اهتمامنا بهذه المرحلة بالاشارة لضرورة تبني مشاريع صناعية كبرى ليس بهدف تغطية حاجة السوق المحلية فتدبل انها ايضا بهدف الانطلاق للسوق الخارجية العربية والاجنبية *

١/٥/٨ الصناعات التي تواجه الصناعات الكبرى (والمتوسطة)

هناك صناعات جمة يمكن ان تواجه الصناعات الكبرى والمتوسطة القائمة منها والمستغدة ويمكن اجمال اهمها بالصناعات الادارية والفنية والمالية وسوف نحاول مناقشة كل واحدة منها بالتفصيل فيما يلي :

١-١/٥/٨ الصناعات الادارية :

بالرغم من ان " الشعب العربي الفلسطيني " من اكثر شعوب العالم تحلما ، الا ان اقامة صناعات متطورة وواسعة يتطلب ضرورة التركيز على علوم تطبيقية تقتضيها طبيعة التقدم والنمو * فان اقامة صناعات كبرى يتطلب تجهيزها بتقنيات ادارية على مستوى عال قادرة على ايصال هذه الصناعات الى الاهداف المتوخاة ،

ومن ثم السير في الانتاج لينتقل مع أعلى المستويات في العالم *
بات من المعروف ان ميدان الصناعات الكبرى يتقوم الاستثمار بها على حسي
شكل " شركات مساهمة " مما يعني ان مسؤولية الميزان الاداري مباشرة عن نتائج
المشروع او عده * الامران الذي يتألب ان يتمتع الميزان الاداري بالكفاءة العالية
التي تمنح المساهمين بالمشروع وتعجزهم على الاستثمار به * بل ان الادارة الناجحة
تتعد على عاتقها مسؤولية اختيار الموثق المناسب للمشروع الصناعي ، ويكون من مهامها
تعدد الدارق المثل في الانتاج ، خصوصا ونحن بصدد مشروعات قد يشتمل كل
كل وابعدة منها على المنف من الصمائل أو أكثر * وبالتالي فان توزيع العمل (٢٦)
وتنظيمه على مراحل الانتاج المختلفة يصبح مسؤولية صحيحة التعقيق اذا لم تتوفر
الكفاءات الادارية المدربة علميا على المستويات العليا من الادارة والتأهيل العلمي *
وفي هذا الصدد يمكن اقتراح اقامة معهد للادارة العليا على أن تكون مهامه
الاساسية توفير القيادات الادارية الصناعية *

٢٠١/٥/٨ المصنوعات الفنية :

- هذه المصنوعات (المشاكل) تتعلق بتكنولوجيا والكفاية الانتاجية
- (١) تكنولوجيا الانتاج *

ان السؤال القائم في أي دولة نامية ترش في المهوض الصناعي هو : هل
تتمتع على آخر ما وصلت اليه الدول المتقدمة من تكنولوجيا آية ام تعتمد على اشكال
متواضعة من التكنولوجيا تتلائم وظروفها واعتباياتها ؟

في الواقع ان دول كثيرة نامية قد اتت بها المشروعات الصناعية بالاعتماد
على أحدث تكنولوجيا الانتاج ، محتدة بذلك على المساعدات المتقدمة من الدول
المتطورة ، بهدف انتاج السلع والخدمات بكميات كبيرة * ولكن المرجوة ، وانما ترتب
عليه ايقاع هذه الدول تحت أعباء الديون الاجنبية وأيضا اوقعها للتبعية الاقتصادية
والفنية للدول المتقدمة * (٢٧)

(٢٦) المصدر : دكتور عون الله . امين أحمد ، ادارة الانتاج الصناعي (بيروت ، دار
النهضة العربية) ص ١٤٠ *

(٢٧) المصدر : عبد الله * دانيا ، " التكنولوجيا المستوردة والتصنيع بالدول
النامية " ، مجلة الامرام الاقتصادية ، (عدد ٢٣٧ ، ١٩٦٩) ص ٢٦ *

وربما يعود هذا بجزء كبير منه الى ان هذه التكنولوجيا المتقدمة قد استعدت
بالاساس لتتواءم مع ظروف بلدان مختلفة عن الظروف التي تعيشها الدول النامية
(سواء بالنسبة لوفرة رأس المال أو كفاءة التشغيل أو حجم القدرة الشرائية) .

وفي هذا المجال يمكن القول ان الكثير من الدول النامية قد تبنت نوعاً من
التكنولوجيا (الوسيلة) التي تتلائم مع ظروفها وحاجاتها للإنتاج . وهذا النوع
من التكنولوجيا يوازن بين استعمال الآلات ووفرة الحاضر البشري ، بحيث قد صممت
بالتالي صناعات (سواء بالنسبة للإنتاج المتوسط أو الكبير) بأسعار محقولة قادرة
على المنافسة في اسواق التصدير بمستويات جودة رفيعة (كما هو الحال في
الهند والصين) .

وفي ظل هذا النموذج استلذت تلك الدول الاستغناء عن استيراد
الكثير من الآلات وإحلال الحقل البشري محلها .
وبالرغم من ان هذا النموذج (التكنولوجيا المتوسطة) صالح للتطبيق
في " الضفة والتلغ " التي نحن بصدد تميمتها ، الا انه يعتبر مرحلة انتقالية
لا بد من تجاوزها بعد ان تصل التنمية الصناعية الى مرحلة اعلى . الامر الذي
يتطلب ضرورة تهيئة الكوادر الفنية القادرة على مباشرة الانتاج بمستويات كفاءة
انتاجية عالية .

(٢) الكفاية الانتاجية :

بعد ان اتضح ضمن اهداف التنمية الصناعية تحقيق التوسع الافقي بالصناعة
من حيث الزيادة العددية في المصانع القائمة ، يبقى ان نركز في هذا السياق
على التوسع الرأسي في الصناعة من حيث رفع الكفاية الانتاجية ، خاصة بالنسبة للحاضر
البشري .

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \text{الانتاجية}$$

من خلال معنى الانتاجية اعلاه فان المقصود برفع الانتاجية (او الكفاية
الانتاجية) ، هو زيادة المخرجات مع استخدام نفس الحجم من المدخلات أو اعلاها
نفس المستوى من المخرجات مع استخدام قدر أقل من المدخلات . وهناك عدة عوامل

تساعد على رفع الانتاجية هي (٢٨) :

- ١ • الاستفادة النظمة من المواد الاولية والمواد المكملة للانتاج ، بتعسيب-ن طرق الصلح وتقليل التكلفة اثناء مراحل العملية الانتاجية •
 - ٢ • رفع مهارة الايدي العاملة عن طريق التدرج والتطور وتقديم افضل الخدمات لها • وذلك عن طريق الدراسات والابحاث لرفع كفاءة العامل الصلعي • (٢٩)
 - ٣ • الاستغلال الافضل لملاحة المكائن والالات وصيانتها •
 - ٤ • عوامل اخرى غير مباشرة ، مثل تطوير تصميم المنتج ، ووضع قواعد ضبط على نوعية المواد الاولية ، والقيام باقتصر الطرق لاداء العمل •
- وفي هذا المجال يمكن اقتراح اقامة ادارة خاصة بالتدرج المهني يكون من مهامها توفير الامكانات التدرجية للعمال الصلاعيين على الات المستخرجة في الانتاج وعقد لدورات التدرجية الميذامة (٣٠) •
- بل ويمكن عقد دورات تدرجية للتدرج في المؤسسات الصناعية ، وماسببها والمواضيع التي يتلقونها في تلك الدورات تتعلق بطريقتة تحسين الانتاجية والادارة المالية واعداد الموازنات وتكاليف الانتاج ، واصول الترمويق وغيرها من المهام الكفيلة بتدرج الصناعة وتعسين وسائل الاداء فيها • (٣١)

٨/٥/١- الصناعات المطالية :

اصبح من الواضح ان الهدف النهائي في عملية التنمية الاقتصادية يعموما والصناعية بوجه خاص هو تصعيد الناتج القومي وبالتالي رفع مستوى الدخل الفردية في المجتمع • وهذا يعني ان البلاد النامية (طالبا) تعاني من انخفاض مستوى الدخل القومي وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الفردي ، اي ان حجم الناتج القومي الاجمالي (GNP) ما زال مسدودا (٣٢) •

٢٨- المصدر: الدكتور عبد المالك • عادل بالانتاجية وعناصر الانتاج " مجلة الصناعة (عدد تشرين ثاني ١٩٧٨ ، بغداد) ص ٦٦ - ٦٧) •

٢٩- ليتوسح في مجال الدراسات لرفع الانتاجية العامل الصناعية يمكن الرجوع الى المبادئ الاساسية في دراسة العمل ، (مركز الصناعة للدول العربية بغداد ١٩٧١) الجزء الاول ص ٢٧ - ٢٨ •

٣٠- للاستفادة من خبرات الدول انظر بمهام مركز التنمية الصناعية الاردني : المصدر عدنان سبيح الحيش " التصريف بمركز التنمية الصناعية الاردني مجلة المال والاقتصاد (عدد ١٦ ، ١٩٧٠ عطن) ص ٢٢ - ٢٥ •

==== (٣١)

وعليه كان لا بد للدولة الفأبية أن تخلف وسائل جديدة لتوسيع قاعدة المشاريع الاقتصادية * * وهذا التوسيع يتسبب بالضرورة حجماً كائناً من رأس المال ، وفي نفس الوقت يتسبب بالذات الخلل والمخول المدبرة التي تدير رأس المال في الطريقة الأكثر إنتاجية وتضمن للحكومة الاقتصادية حسن الأداء والاستثمارات الجديدة الدجاج والتقدم * .

ولذلك بالنسبة للمنطقة (الضفة والقطاع) سوف نفترض عدم وجود مشكلة في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات الصناعية الجديدة * فلتد تدبر بعض مصادر الولايات المتحدة الأمريكية ، بحجم المساعدات الخارجية إذا ما تم خلق الحبل المناسب بحوالي ١٥٠ مليون دولار سنوياً * وإذا اضطررنا إلى ذلك المساعدات التي يمكن أن تتلقاها من الدول العربية الثرية (دول الخليج والسعودية وليبيا والجزائر * الخ) فان مشكلة التمويل لا تصبح مهمة * .

بالإضافة إلى المساعدات المتوقعة فان إقامة المؤسسات الرسمية التي تعمل على تشجيع الاستثمار ، سواء عن طريق قوانين تشجيع الاستثمار التي تتيسر حرية ملائمة لدخول رأس المال الأجنبي ، أو عن طريق الاعفاءات الضريبية المختلفة ، ضريبة الدخل أو الضريبة الجمركية * * فان من شأن ذلك كما اثبتته تجارب الدول المطاللة الا يؤدي مراً ايجابياً في دفع عجلة التنمية الصناعية الى الامام * .

(٧١) للتوسيع انظر
 نبيل صباغ ، "التدريج المهني وعملية التصنيع" ، مجلة الامام الاقتصادي (عدد
 ٤١١ ، ١٩٧٢) ، ص ١٤ - ١٧٠ *
 (٧٢) المصدر : ديمتري كوسالس ، مفتاح التقدم الاقتصادي (ترجمة محمد ماهر نور ،
 دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٣٧

٩٠٠٩ الجدوى الاجتماعية كأسلوب لتقييم المشاريع الصناعية •

في هذا الفصل سوف نتناول التعرف على أسلوب تحليل الجدوى الاجتماعية (Social Benefit-Cost Analysis) باعتباره معياراً أفضل لتقسيم المشاريع الصناعية وعليه سوف نتناول في هذا الفصل :

- ١- تعريف بأسلوب الدراسة
 - ٢- المقاييس الاجتماعية
 - ٣- المعادلات الأساسية في التحليل
- ويعد ذلك نتاج اعتماد النتائج المتحصل عليها وفقاً لهذا الأسلوب في تحليل بعض المشاريع الصناعية المقترحة (في الفصل العاشر التالي) •

١ / تعريف بأسلوب الدراسة

تحليل منافع التكلفة الاجتماعية (Social Benefit-Cost Analysis)

ان اختيار هذا الأسلوب في تحليل المشاريع الصناعية لم يأتي بمحض الصدفة بل ان هذا الأسلوب يذهب الى ابعاد من النواهر الاقتصادية الموسعة والمعتبر عنها بالاسعار الجارية الى ما وراء هذه الاسعار وتقييمه من انعكاسات اجتماعية تؤثر على المجتمع المعلي ككل سواء في مجال الاستخدام او الانتاج او الاستهلاك او الادخار • فهناك اختلاف واضح بين الاقتصاد بين بشأن أي المعايير في التحليل الاقتصادي أكثر قابلية للتطبيقه (٣٣) • و ندع في سحننا في هذا البحث لاستخدام افضل المعايير المتعارف عليها في تحليل جدوى المشاريع الاقتصادية علينا ان نتعرف اولاً على هذه المعايير :

(أ) معيار كشافه عناصر الانتاج • • •
يعتمد هذا المعيار في التقييم على وفرة او ندرة عوامل الانتاج فمسي

البلد موضوع الدراسة •
١- العامل النادر (راس المال ، الادخار ، العملة الاجنبية ، العمل الطاهر) ففي معيار الدول النامية يعتبر وجود راس المال والمدخرات المعنية والعملية والعملية الاجنبية من العوامل النادرة •

(٣٣) المصدر : دكتور عبدالرحمن السماعيل ، معايير تقييم المشاريع الصناعية

(بحث مطبوع على السناسل ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨١)

مبسزمة رقم (١) •

ويأتي تقييم المشروع الصناعي على اساس ما يستخدمه من احد هذه العناصر او من جملتهما • ويعتبر المشروع مجدي للبلد النامي اذا كان يستخدم اقل قدر ممكن رأس المال او العمل الماهر او العملة الاجنبية •
٢- العامل الاكثر وفرة (عنصر العمل العادي)

بما ان الدول النامية يكون بها فائض في عرض العمل ونقص في رأس المال فلان هذا المعيار يعتبر المشروعات المكثفة في عنصر العمل اكثر جدوى •
ولكن استخدام هذا المعيار وحده (العناصر النادرة والعناصر الاكثر وفرة) قد يؤدي الى تيسام مشروعات غير اقتصادية • نظرا لوجود مصنوعات تكنولوجية لا تلال العوامل مثل بعضها البعض ، علاوة على ان هذا المعيار قد يضر بعض المشروعات مفترضا ان عناصر التقييم الاخرى ليست ذات اهمية •

(ب) معيار الربحية التجارية (٢٤)

هناك عدة طرق لحساب الربحية التجارية للمشروع الصناعي يأتي في مقدمتها

- (١) فترة الاسترداد والتي يقدر بها الزمن اللازم •
- (٢) Pay-Back Period (٣٥) •

(٢٤) الممد ريد العضب، محمد سعيد " الدراسات الاقتصادية والفنية واسس تقييم المشروعات " ، مجلة الصناعي (عدد رقم ٣ سنة ١٩٧٢ ، بخداد) ص ١٠٣ •

(٣٥) توضيح :

اذا فرضنا ان مشروع صناعي يحلج مردوداً قيمته ١٠ في السنة الاولى و ٢١ في السنة الثانية و ٣١ في السنة الثالثة ٠٠٠ أن بحيث ينتهي عمر المشروع مع نهاية السنن • في هذه الحالة القيمة الحالية للمشروع تساوي القيمة الحالية لجميع تلك العائدات خلال فترة الاسترداد المقدرة من ١٠٠٠٠٠ أن مخصومة بسعر الفائدة المتوقع، وعليه فان :

$$\frac{10}{1+f} + \frac{21}{(1+f)^2} + \frac{31}{(1+f)^3} = \text{القيمة الحالية}$$

فانما كانت القيمة الحالية للمشروع ٢٠ الف دينار والمشروع يكلف اليوم ١٥ الف دينار • معنى هذا ان المشروع مربح تجاريا •

قطع اللانس
PW present value

لتحقيق المساواة بين التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع من المبالغ النقدية التي انقذت فيه . واهم عيوب هذه الطريقة انها لا تدل في اعتبارها التمويل الزمني للتجهيزات خلال فترة استرداد رأس المال .

(٢) معدل عائد الاستثمار . ويحسب هذا المعدل اما بالطريقة الدفترية (بحيث يؤخذ الريح المتوقع كنسبة مئوية من متوسط طراس المال المستخدم أثناء حياة المشروع) . او بالطريقة الهندسية (بحيث يؤخذ الريح المتوقع وعيب هذا الخيار (معدل العائد) يتعلق بصعوبة تحديده ما يهتبر من الاربعاء بسبب تفاوته من سنة الى اخرى ، وصعوبة تحديده وتوقيت النفقات الراسمالية . بينما تكون منفضات الاستثمار معدودة ورأس المال العامل يمثل جزءاً كبيراً من رأس المال المستثمر .

والميزة الكبرى لمقياس الربحية التجارية يكون مقياس موضوعي ولكنه لا يدخل بالاعتبار الحوامل القومية والاجتماعية التي تسمى من ورائها معظم شعوب العالم للتنمية (وعلى ان هدف النظم الاقتصادية اجمالاً يقوم على تحقيقها) . ومن هنا اصبح من الموصى به (٣٦) ان المعيار السليم الواجب اتباعه هو الخاص بالربحية القومية .

حيث معيار الربحية القومية (الاجتماعية)

هذا المعيار يقوم بالاساس على تحليل تكلفة المنفعة الاجتماعية والربحية القومية وان هدف الاختيار الاجتماعي هو تعظيم المنافع الاجتماعية (Max - Social Gainers) ، وعليه يجب ان يكون عندنا تصور للمنافع الصافية والتي تتساوى مع الفرق بين مجموع المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ، وهي تسمى الربحية القومية الاقتصادية .

وهي تعكس بطريقة العال الرفاه القومي . اما اهم المقاييس القومية في تدليل الجدول الاجتماعي فهي سعر النظم الاجتماعي ، سعر ظل الاستثمار ، ظل الاجور وسعر ظل العملة الأجنبية .

(٣٦) راجع دراسات

1. Little & Mirrlees, Project Appraisal And Planning for Developing Countries.

(Heineman Educational Book, London, 1974).

2. UNIDO, Guidelines For Project Evaluation.

(UNITED NATION, New York , 1973)

3. منظمة التنمية الصناعية للدول العربية ، دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات

(ترجمة محمد جمال امام ، منظمة التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الامم

المتحدة للتنمية الصناعية ، تونس ، ١٩٨٠)

٢/٩ : باعتبار محال التحليل (المقاييس القومية للتحليل) .

١/٢/٩ - سعر الخصم الاجتماعي (Social Rate of Discount (i *)

حسب مفهوم الاستهلاك الكلي ، فان هذا المقياس يعكس رغبة المجتمع في تفضيل الادخار على الاستهلاك او العكس . وفي الواقع ان عملية قياس (z^*) هي من الصعوبة بمكان نظرا لدخول عدة عوامل في تحديدها . ففي بعض الاحيان يكون لدينا سعر خصم اجتماعي (z) سائد في السوق (Market Price) . ولكن هذا السعر قد لا يعكس حقيقة تفضيل المجتمع للاستهلاك الحالي او المستقبلي (نظرا لوجود عدة عوامل تؤثر على مستوى هذا السعر مثل تدخل الحكومة) وعليه لا بد من اعتماد طريقة للتقدير . اعتماد الانتاجية الحدية لرأس المال في القطاع الخاص (MPK) والتي يمكن التعبير عنها بمعدل العائد الحقيقي للاستثمار في المشاريع الصناعية (وهنا نفترض ان $MPK = z^*$) على اعتبار ان :
 أ - الاتجاه التنازلي للتنمية هو مثالي .
 ب - ان القيمة الكلية للاستثمار ثابتة وغير متأثرة بأية سياسة حكومية .
 وعليه نقول :

$$i^* = \frac{V - (W+D)}{K}$$

بحيث ان

V تساوي القيمة المضاعفة للمشروع الصداقي محل الاعتبار

W = الاجر الاسمي .

D = الامتلاك .

K = رأس المال المستخدم .

وحسب النتيجة التي توصل اليها الدكتور اسامه الدباغ (٣٧) (في دراسته على ثلاثة مشاريع اردنية هي مصنع الاسمنت ، مصفاة البترول وشركة الفوسفات) فان : $z^* = 0.12$ (باسعار حقيقيه) وسوف نتمد هذه القيمة لسعر الخصم الاجتماعي لخايات هذه الدراسة .

(٣٧) المصدر :

Dabag. Osama, The Potential for Economic Viability of The West Bank And Gazá Strip Territories. A Study in Economic Structure And Development Prospects, (Ph.D Thesis, Lancaster University , 1980)0. 340

Shadow Price of Investment سعر ظل الاستثمار ٢/٢/٩

سعر ظل الاستثمار يفيد في تحديد سعر ظل الاجور الذي سنأتي على احتسابه فيما بعد . وسعر ظل الاستثمار يعني القيمة الحالية للاستهلاك الكلي المتحصل عليه من وحدة استثمارية بحيث : (٢٨)

$$Pinv = \frac{(1-S)q}{i^* - Sq} \dots\dots\dots 2$$

وان

S = معدل الادخار العام (.22)

i^* = سعر الخصم الاجتماعي (.14)

q = معدل انتاجية رأس المال $\frac{Q}{K}$. وهذا المعدل

يمكن احتسابه لكل صناعة (من الصناعات المشمولة بالدراسة) كما سيتبين معنا تالياً فان : (في الفصل الحاشر)

q = 0.215 في صناعة البترول .

q = 0.215 في صناعة الكهرباء

q = 0.253 في صناعة الفوسفات

q = 0.267 في صناعة الخزف

بالتصوين في المعادلة رقم (٤) اعلاه . فان الجدول التالي يعكس سعر ظل الاستثمار حسب الصناعات المختلفة .

سعر ظل الاستثمار . جدول رقم ١ / ٩

الصناعة	البتترول	الكهرباء	الفوسفات	الخزف	$pinv$
سعر ظل الاستثمار	1.81	1.81	2.34	2.56	

(٢٨) لقد تم اعتماد هذا المقياس لتبسيط الحل الرياضي . وهو نفس المقياس الذي اعتمد من UNIDO في جملة من المشاريع Case Studies وللتوسع يمكن الرجوع الى Ibid, Guidelines for Project Evalnation,

Shadow Wages Rates

سعر ظل الاجور

٢/٢/٩

حسب مفهوم نظرية المنافسة الكاملة فان الاجور الاسمية (w) تتساوى مع تكلفة الفرصة البديلة الاجتماعية للعمل (w^*) . وذلك لان نظرية المنافسة التامة تنطلق من افتراض الحرية في التصرف والرغبة في الرفح وعليه فان الاجور الاسمية تعبر عن الاجور الحقيقية وتتساوى معها .

ولكن في الواقع ان نموذج المنافسة الكاملة غير موجود . وعليه فان القيس الاجتماعية تختلف عن اسعار السوق . وهذا الاختلاف يعود بالاساس الى كلفة الفرصة البديلة المباشرة وغير المباشرة .

أ - كلفة الفرصة البديلة المباشرة (Z)

في مجتمع فائض العمالة (Surplus in employment supply) فان كلفة الفرصة البديلة المباشرة تساوي صفر ($Z = \text{صفر}$) . لان خلو سوق فرص عمالة جديدة للعمال الذين هم في حالة بطالة (بدون عمل) سوف لن يكلف المجتمع اي خسارة .

ولكن في مجتمع الضقة والقطاع . نجد ان العمالة غير الماهرة (unskilled) فيها فائض فمضاداً - وهذا ما يؤكد النزوح المستمر لاعداد كبيرة من هؤلاء العمال - اما بالنسبة للعمالة الماهرة (skilled) فان العرض اقل من الطلب في السوق مثلها في ذلك مثل مختلف البلاد النامية . ولهذا ولغايات هذه الدراسة سوف نفترض

أ - ان فرض الكلفة البديلة المباشرة $Z = \text{صفر}$ للعمالة غير الماهرة
ب - ان فرض الكلفة البديلة المباشرة $Z = w$ (الاجور الاسمية) للعماله الماهرة بما في ذلك الفنيين والاصنافيين .

ب - كلفة الفرص البديلة غير المباشرة Indirect Opportunity Cost هذه الكلفة تتأثر بمعدل الادخار وبالتالي بسعر الخصم الاجتماعي .

وهي تساوي $w^{cap}(P_{inv} - 1)$

بحيث ان $w^{cap} =$ معدل الادخار من دخل اصحاب راس المال (w) . وهو نفس المعدل الندي . (انظره دراسة الدكتور اسامه الدباغ المشار اليها سابقاً)
 $w =$ الاجور الاسميه .

ولا احتساب كلفة الفرص البديله غير المباشرة كان لا بد من تقدير الاجور (w) في الجدول التالي رقم (٢/٢)

معدل الاجور اليومي (بالدينار) جدول رقم ٦/٢

W	فئة الاستخدام
5 (13) (4.4)	١ - العماله الماهره . متخصصون . فنيون
3	٢ - العماله غير الماهره
4.64	المعدل الاجمالي

المصدر : (١) ارقام فعلية من سجلات شركة الفوسفات الاردنية وشركة مصانع الخزف الاردنية وسلطة الكهرباء في عمان .
(٢) جباة تقديرو العماله (غير الماهره) متوافقا مع دراسة الدكتور اسامه الدباغ (جدول رقم ١ / ١) من ٣٤٢ معدل بالاسعار الجارية لعام ١٩٨١ ، ١٩٨١ = ٢٠٠٪ وسنة الاساس ١٩٧٤^(٢٩) وبتطبيق المعادلة التالية : نستطيع احتساب سعر ظل الاجور Shadow Wages

$$W^* = Z + S^{cap} (P_{inv} - 1) W \dots 3$$

وبالتحويل نحصل على الجدول التالي الذي يعكس اجور النال للعمل الصناعي .
جدول رقم ٦/٣

اجور ظل العمل (W *) بالدينار

اجور اليومي	خزف	فوسفات	كهرباء	بتترول	فئة الاستخدام المهارة
8.74	8.21	6.94	6.94	١ - العماله الماهره	
2.25	1.93	1.17	1.17	٢ - عماله غير ماهره	

ibid, (٣٩) انظر
The Potential for Economic Viability of
The West Bank And Gaza Strip Territories, P. 343

Shadow Price of forighn Exchange

يعتمد هذا السعر على مدى توفر العملة الأجنبية من المصادر المحلية ويتأثر أيضا بالسعر الرسمي للعملة المحلية . فكلما كانت هناك حرية في الصرف الأجنبي (بحيث يتحدد سعر العملة وفقا لظروف العرض والطلب) فان هذا السعر يتماثل مع سعر السوق . ولكن معظم الحكومات في العالم تعدد سعر صرف رسمي للعملة الأجنبية (بحيث تعدد قيمة العملة المحلية لايئة عملة أجنبية) . وفي معظم الأحيان اذا كانت الدولة تتبع سياسة نقدية حازمة من شأنها الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير فانها تحدد سعر رسمي للعملة الأجنبية مرتفع مقابل العملة المحلي .
ولخايات هذه الدراسة سوف نفتضح ان سعر ظل العملة الأجنبية يساوي (١.٤) من السعر الرسمي . (ان ان الحكومة تقدم دعم بسعر العملة الأجنبية مقداره ٠.٤ = ϕ) .
وفيما يلي ملخص لاهم المحددات التي سنستخدمها في هذه الدراسة .

جدول رقم ٢ / ٤

قيم اهم المحددات المستخدمة في الدراسة

المحددات				البيان
البنوك	الكهرباء	النفط	التصريف	
0.2	0.2	0.2	0.2	١ - دعم العملة الأجنبية
-0.25	-0.36	-0.61	-0.61	٢ - دعم العمالة غير الماهرة
+0.75	+0.64	+0.39	+0.39	٣ - دعم العمالة الماهرة
0.267	0.253	0.215	0.215	٤ - معدل العائد الاستثماري
0.22	0.22	0.22	0.22	٥ - معدل الادخار للمجتمع
0.48	0.48	0.48	0.48	س = لا صاحب رأس المال
0.0	0.0	0.0	0.0	SL = للعمالة
0.6	0.6	0.6	0.6	SG = للحكومة
0.14	0.14	0.14	0.14	٦ - سعر الفائدة الاجتماعي
2.56	2.34	1.81	1.81	٧ - سعر ظل الاستثمار
8.74	8.21	6.94	6.94	٨ - سعر ظل الاجور / عمالة ماهرة
2.25	1.93	1.17	1.17	٩ - سعر ظل الاجور / عمالة غير ماهرة

حتى نستكمل وسائل التحليل (الجدوى الاجتماعية) لابد من التعرف على المعادلات الاساسية التي تلخص النموذج وصولا الى هدف التقييم .
 وطالما كان هدف اسلوب التحليل (Social Benefit - Cost Analy) (٤.١) هو تحديد الاستهلاك (Max-consumption) فان المعادلات التي سنستخدمها في التحليل تخدم هذا الغرض وتنبج معبرة عن منافع الاستهلاك الكلي (Aggregate Consumption Benefits)

$$Mc = 1+2-3-4-5+6 \dots (4/1)$$

بحيث ان :

- Mc : تمبر عن سعر السوق لمنافع الاستهلاك الكلي الصافي في اي سنة من عمر المشروع .
- 1 : تمبر عن قيمة الناتج الصافي .
 - 2 : الخدمات الاجتماعية (والضمان الاجتماعي) المشتملة خلال سنوات عمر المشروع .
 - 3 : التكاليف الثابتة (رأس المال الثابت)
 - 4 : رأس المال العامل
 - 5 : كلفة التشغيل على مدار سنوات الانتاج
 - 6 : التحويلات الناجمة عن المشروع .

الان وتمشيا مع الفروض الاساسية (للتحليل) فان الموارد التي تتناسب تحديد الاسعار هي ، العملات الاجنبية وعنصر الحمل المادى وغير المادى ، اما بقية الموارد الاخرى فانه يفترض ان اسعارها تتحدد في ظل ديناميكية السوق . (١) نفترض ان السياسة النقدية تعتمد على رفع قيمة العملة الاجنبية . وعليه فان سعر الصرف الاجنبي الرسمي official exchange rate يسحق الى تحديد حجم الواردات وتقديم دعم للصادرات . وعليه فان كلفة الفرصة البديلة لسعر الصرف الاجنبي الى السعر الرسمي يحبر عنها ب $i + \phi$ بحيث ان ϕ تمثل الدعم لسعر الصرف (وهي بالفرق تمثل قيمة موجبة = ٠.٤) (٢) ان العمالة الماهرة skilled labour تحصل على اجر في الشان اعلى من اجورها المحلية، وعليه فان هدف تشغيل عدد اكبر منها يتطلب تقديم اجور اضافية لهذه الفئة .

(٤.١) المصدر : Ibid , Guidelines For Project Evaluation ,

وهكذا فان كلفة الفرصة البديلة (غير المباشرة) للايدي العاملة الماهرة بالمقارنة بالاجور الفعليه يعبر عنها بـ (1 + x)

بحيث ان (x) تمثل الدعم الاجتماعي فوق الاجور السائده للايدي العاملة الماهرة عبر سنوات المشروع (وهي قيمة موجبة . وهي تختلف عن صناعة السـي اخرى كما تم احتسابها / جدول رقم ٤ / ٩) .

(٣) اما بالنسبة للايدي العاملة غير الماهرة (Unskilled Labor) فنحن نفترض فائض في العرض . وعليه فان كلفة الفرصة البديله (غير المباشرة) لها مقارنة باجور السوق يعبر عنها بـ (1 + λ)

بحيث ان (λ) تمثل الدعم الاجتماعي للايدي العاملة غير الماهرة (وهي تمثل قيمة سالبة وتختلف من صناعة الى اخرى كما تم احتسابها في الجدول ٤ / ٩)

وهكذا يمكن اذا اخذنا كلفة افرصة البديلة يمكن تطوير المعادلة السابقة

(4/1) لتعبر عن منافع الاستهلاك الكلي الصافية

Net Aggregate-Consumption Benefits

$$Sc = MC + \phi F + \lambda L + XW \dots\dots\dots 4/2$$

بحيث ان

Sc منافع الاستهلاك الكلي الصافية باذخار اسعار الظل

MC منافع الاستهلاك الكلي - باسعار السوق

F العوائد النقدية الصافية للمشروع بالعملة الاجنبية

L كلفة الايدي العاملة غير الماهرة المباشرة

W كلفة الايدي العاملة الماهرة المباشرة

$$F = 1 - (3-a) - (1 - \delta) (3-b) - (4-a) - (5-a) - (1 - \delta) (5-b)$$

..... 4/2 a

$$\frac{L}{W} = \frac{(3-c)}{(3-e)} = \frac{(5-d)}{(5-f)}$$

..... 4/2 b
..... 4/2 c

* (1 - δ) تمثل الاجر المدفوع للايدي العاملة الاجنبية والمحول للخارج وبحيث ان (δ) تمثل جزءاً من الأجر المدفوع المنفق في داخل البلاد ونفترض ان δ = 0,2

3-a = كلفة المواد الاجنبية في رأس المال الثابت .

3-b = كلفة العمالة الاجنبية في رأس المال الثابت

3-c = كلفة العمالة المحلية غير الماهرة في رأس المال الثابت

3-e = كلفة العمالة المحلية الماهرة في رأس المال الثابت

4-a = العمل الاجنبية في رأس المال العامل

5-a = مواد اجنبية من كلفة التشغيل

5-b = عماله اجنبية من كلفة التشغيل

5-d = عمالة ماهرة محلية من كلفة التشغيل

5-e = عمالة غير ماهرة محلية من كلفة التشغيل

وطالما كان هدف التنمية الاقتصادية (التنمية الصناعية) توسيع قاعدة الاستثمار. ومن هذا المنطلق فان القيمة الاجتماعية للاموال المخصصة للاستثمار اعلى من القيمة الاجتماعية للاموال المخصصة للاستهلاك.

لهذا ولتقيم المنافع المستقبلية للمشروع، سوف نحسب الاثر الصافي (net effect) للمشروع على الاستثمار والاستهلاك - ولهذا يجب التمييز بين التحويلات النقدية، حسب مصدر تحقيقها وانفاقها.

وكذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار الميل الجدى للاذخار (سواء بالنسبة لاصحاب

رأس المال او الحكومة او العمال) (٤١)

(١) القطاع الخاص (P) :

يحصل على الانتاج ويبيعه بنفس الاسعار السائدة (بدون المشروع) وعليه فان (1, 2, 6) في المعادله رقم (4/1) تمثل المنافع المباشره للمشروع والتي يقبضها القطاع الخاص. وبالمقابل فان الايدى العاملة التي هي جزء من القطاع الخاص تحصل على دعم في اجورها (X , λ) وهذا يعني ان "P" (القطاع الخاص - الذي يعبر عن اصحاب رأس المال) يخسر مقدار دعم الاجور (X , λ) وكذلك يخسر قيمة (6) الاراضي (اراضي حكوميه) . على فرض ان العمالة الماهرة هي من نفس القطاع الخاص (

(٢) اما الحكومة (G)

فهي تتحمل خسارة (Loses) ومقدارها :

φ (3-a), (1-δ)(3-b), φ(4-a), φ (5-a) .

وعلى فرض ان الاراضي حكوميه فهي تكسب (Gains) مقدارها (6)

(٣) اما عنصر العمل (L, لا)

فان العماله غير الماهرة تحصل على كسب (Extra Incomes) بسبب

توظيفهم في اعمال انتاجيه تمثل قيمة (λ)

اما العماله الماهرة (لا) فهم يخسرون ايضا لعدم تساوى الاجور التي

يحصلون عليها مع انتاجيتهم الحقيقيه . وتمثل (X) . وبداخل المحددات اعلاه يمكن

تطوير المعادله (4/2) لتعبر عن منافع الاستهلاك الكلي كما يلي :-

$$S_c = S_c^P + S_c^G + S_c^L \dots 4/3$$

Ibid, Project Appraisal and Planning for Developing Countries (٤١)

بحيث ان

$$\begin{aligned}
 SC &= \text{منافع الاستهلاك الكلي الصافي بادخال اسعار الظل} \\
 SC^P &= \text{عوائد القطاع الخاص الصافي، بما في ذلك العماله الماهره} \\
 SC^G &= \text{عوائد القطاع الحكومي الصافي} \\
 SC^L &= \text{عوائد قطاع العماله (غير الماهرة) الصافي} \\
 SC^P &= MC - G + \lambda W - 2 \quad \dots 4/3a \\
 SC^G &= \phi F + G \quad \dots 4/3b \\
 SC^L &= -\lambda [(3-c) + (5-e)] + 2 \quad \dots 4/3c
 \end{aligned}$$

ولا حساب قيمة المنافع الصافيه للاستهلاك الكلي (C) يصبح من الضروري تعديل المعادله السابقه في (4/3) لتعبر عن الميل الحدي لتوزيع الاستهلاك والا استثمار.

$$\boxed{C = C^G + C^L + C^P \quad \dots 4/4}$$

بحيث ان

$$\begin{aligned}
 C &= \text{منافع الاستهلاك الكلي الصافي} \\
 C^G &= \text{استهلاك القطاع الحكومي الصافي} \\
 C^L &= \text{استهلاك قطاع العماله الصافي} \\
 C^P &= \text{استهلاك القطاع الخاص الصافي} \\
 C^G &= [(1-SG) + SG \text{ pinv}] \quad SC^G \quad \dots 4/4a \\
 C^L &= [(1-SL) + SL \text{ pinv}] \quad SC^L \quad \dots 4/4b \\
 C^P &= [(1-SP) + SP \text{ pinv}] \quad SC^P \quad \dots 4/4c
 \end{aligned}$$

وهكذا نكون في هذا الفصل قد استكملنا دراسة نموذج تحليل الجدوى الاجتماعيه لتقييم المشاريع الصناعيه. وقد اشتملت هذه الدراسة على تعريف بأسلوب التحليل وميزاته ومن ثم تطرقنا الى اهم المعايير الاجتماعيه اللازمه في التحليل وقمنا باحتساب اهمها وفقا للمشاريع المقترح اقامتها وفي النهايه قمنا بترجمة النموذج الى معادلاته الاساسيه التي تخدم غرض البحث. وذلك تمهيدا للتوصيه باقامة المشاريع الصناعيه المقترحه في القسم التالي (ملاحق الدراسة) بعد ثبوت جدوى اقامتها في المنطقه.

ملاحق الدراسة

دراسات تفصيلية لبعض المشاريع المقترحة

ملحق رقم (١)

صناعة البترول

ملحق رقم (٢)

صناعة الكهرباء

ملحق رقم (٣)

صناعة الفوسفات

ملحق رقم (٤)

صناعة الخراف

أولاً :

تصنيع البترول

أصبحت صناعة البترول من أهم الصناعات في العالم المعاصر . وانبثاقاً من الشمور باختصار البلاد الى موارد الوقود وارتفاع اثمان المحروقات المستورده ونتيجة تكلفة نقلها الى مناطق الاستهلاك . فقد اقترحت اقامة شركة مصفاة للبترول ، ويكون موقعها في منطقة قطاع غزة ، وذلك لموقعها على ساحل البحر الابيض المتوسط ، وامكانية استيراد النفط الخام عن طريق مينائها . وتعتبر هذه الدراسة من حيث المبدأ أسلوب للبحث العلمي الجامعي (خصوصاً ونحن نبين بها نموذج تحليل الجدوى الاجتماعية) ، مما يستوجب القول ان هذا المشروع المقترح هو مجرد إطار نظري ليس الهدف من طرحه بهذه المرحلة اقامة صناعات منافسة على مستوى المنطقة الواحدة (بين الضفة الغربية والشرقية خصوصاً ونحن نأخذ بنسب الاعتبار ان شركة مصفاة البترول الاردنية في طرحها لمطامير تنفيذ المرحلة الثالثة لها في اواخر سنة ١٩٧٥ كانت تضم في اعتبارها تلبية حاجة (٤٤) استهلاك الاردن بما في ذلك تلبية حاجة الضفة الغربية اذا ما سمحت الظروف بذلك . ولكن ضمن افتراضنا بأن المنطقة (الضفة والتطام) سوف تستوعب قرابة ٣ مليون نسمة (اذا ما تحقق فرض الاستقلال الاقتصادي والسياسي) فإن هذا يعني أن شركة مصفاة البترول القائمة عليها مضاعفة حجم طاقتها الانتاجية . واما كانت تكنولوجيا الانتاج بها تنمو على اساس وحدات انتاجية محدودة الطاقة تم تشغيلها على عدة مراحل ، فإن التوسم المطلوب قد يؤدي الى فقدان ميزة الانتاج الواسع (مما ينحصر على شكل زيادة في تكاليف الانتاج) . ومن هنا جاء طرحنا لهذا المشروع في سبيل اثبات الجدوى الاجتماعية لاقامته (تاركاً المجال امام دراسة اخرى لاثبات الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتوسع الافقي في المصفاة القائمة حالياً — بالزرقاء —) .

(٤٢) المصدر : ض ٨ / التقرير السنوي لسنة ١٩٧٥ .

شركة مصفاة البترول الاردنية

غايات انشاء الشركة :

- أ - زيادة الدخل القومي .
- ب - تأمين فرص العمل للمواطنين .
- ج - توفير العملة الاجنبية .
- د - تأمين الوقود بأسعار مناسبة .
- هـ - تشجيع رأسمال المال في ميدان الصناعة الوطنية وما ينبثق عنه من دعم للتنمية الصناعية .

الطاقة الانتاجية :

يبدأ المشروع بالانتاج من السنة الثالثة ابداءية الاستثمار بطاقة انتاجية ٦٥ % (من الطاقة القصوى) وفي السنة ٤-٥ تتوسم الطاقة الانتاجية الى ٧٥ % وفي السنوات ٦-٢٤ تبلغ الطاقة الانتاجية ١٢٠ (٢ مليون) طن بنسبة ٨٥ % من الطاقة القصوى .
رأسمال المشروع :

يتكون رأسمال الشركة المقترحة من اسهم نصيب الحكومة الوطنية ٥١ % والباقي يغطي من مساهمات القطاع الخاص واجمالي رأسمال المقترح ٦٣ مليون دينار .

التشغيل :

سيتم المشروع استخدام (٢٣٦٠) عاملاً وموظفاً من بينهم (١٨٦٠) عامل فني بما في ذلك الكوادر الادارية وحوالي (٥٠٠) عامل حاد ، علاوة على اقامة ٢٢ الف فرصة عمل خلال سنوات التأسيس .

ثانياً :

التحليل الفني للمشروع

أ - الاستثمار ب رأسمال ثابت

تقدر كلفة الاستثمار الثابت للمشروع بحوالي ٥٥ مليون دينار تنفق على مدار سنوات التأسيس (٠ - ٣) كما يعكسها الجدول التالي :

تقدير استثمارات رأس المال الثابت خلال جدول رقم ١٠/٥
السنوات الأربع الأولى التأسيسية للمشروع (بالالف دينار)

المجموع	٣	٢	١	٠	السنة / الاستثمار
٥٠٠	-	-	-	٥٠٠	١- الأرض
٨٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢- اعمال البناء
٢٢٠٠	٦١٠	٤٤٠	٦٤٠	٤٤٠	٣- ابنية وانشاءات
٣٨٤٠٠	١٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٤٠٠	-	٤- الات ولوازم و خزانات
٧٠٠	٣٤٠	٢٥٠	١١٠	-	٥- وسائل نقل
٦٠٠٠	١٧٠٠	١٩٨٠	١٧٢٠	٦٠٠	٦- اجور عمالة ماهرة
٤٠٠٠	٩١٠	٨٢٠	١٤٠٠	٨٠٠	٧- اجور عمالة غير ماهرة
٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠	٥٠	٨- اثاث ومكاتب
١٦٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٩- كهرباء ومياه وغيرها
٥٥٠٠٠	١٨٢٠٠	٢٢٥٠٠	١٠٦٢٠	٣٢٦٠	الاجمالي

المصدر : التقارير الواردة في تقارير مجلس الادارة لشركة مصفاة البترول الاردنية
للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨١ علاوة على معلومات خاصة جمعت من سجلات وقيود شركة
المصفاة من قبل الباحث.

ج ب - الاستثمار في رأس المال الثابت
جدول رقم ١٠/٦ - تقدير استثمارات رأس المال الثابت (بالمليون دينار)

المجموع	٥	٤	٣	السنة / العملة
٧٤٠٠	٨٠٠	٢٨٠٠	١٨٠٠	١- العملة الاجنبية
٦٠٠	٢٥٠	٢٥٠	١٠٠	٢- العملة المحلية
٨٠٠٠	٣٠٥٠	٣٠٥٠	١٢٠٠	٣- المجموع

ج - نفقات التشغيل

نفقات التشغيل السنوية (بالالف دينار) جدول رقم ١٠ / ٧

البيان	السنة	٣	٤ - ٥	٦ - ٢٤
الماء والماء				
١- مياه	٢٠	٢٤	٣٠	
٢- كهرباء	١٨٥	٢١٠	٢١٠	
٣- وقود	١٩٥	٢٣٦	٢٨٦	
مواد اولية مباشرة				
نظف خام	٩٦٣٦٧	١١٥٠٥١	١٤٠٥٦٥	
تغيير وصيانة	٢٨٠	٣٠٠	٣٥٠	
= =	٢٠٠	٢٥٠	٢٧٠	
اجور ومهايا واهتلاك				
١- اجور عمالة ماهرة	١٨٠٧	٢٠٦٣	٢٧٩٠	
٢- اجور عمالة غير ماهرة	١٣٥	٣٣٧	٤٥٠	
٤- اهتلاك	٢٥٩٠	٢٥٩٠	٢٥٩٠	
الأجمالي	١٠٢٨٢٤	١١٧٣٢١	١٥٣٥٦٥	

- (١) حسب دراسة الجدوى هذه فقد افترضنا ان المباني واللوازم في المشروع في عمر زمني ٢١ عاما (بحيث انقضي نهاية المشروع ٢٤ سنة تصبح بدون قيمة) وهكذا فان التحليل يفترض اهتلاك سنوي لرأس المال الثابت بنسبة ٤,٧٣ % سنويا .
 وهذا اعلى اهتلاك سنوي ٣,٥٩ مليون دينار بطريقة القسط الثابت .
 (٢) نفقات التمان الاجتماعي فقد تم احتسابها بنسبة ١٠ % من مجموع الاجور

(٣) اما بالنسبة للنفط الخام فقد تم تقدير سعر العربر بـ ٥٩,٥ دينار
(بما يعادل البرميل ٤٤,٣ دولار) . والكمية الاجمالية للنفط الخام قدرت حسب معطيات
شركة مصفاة البترول الاردنية . (٤٤)

(٤) اما الوقود الثقيل فقد تم اعتمادا على اساس سعر اللين ٦٥ دينار والكميات
حسب تقدير شركة مصفاة البترول الاردنية . ونفس الشيء بالنسبة لأسعار المياه والكهرباء
فقد تم احتسابها على اساس الاسعار المعلنة لهذين المنصرين .

د - الناتج السنوي

كمية وقيمة الناتج السنوي المقدرة .
جدوا . رقم ١٠ / ٨

الانتاج	السنة ٣		٥ - ٤		٦ - ٤	
	الف طن	مليون دينار	الف طن	مليون دينار	الف طن	مليون دينار
١- غاز سائل	٤٠,٣٥	٤٥,٥٠٤	٤٧,٢٥	٥١,٥٠٠	٦٣	٦١,٣٠
٢- بنزين	١٥١,٧٥	٢٨,٧٦٣	١٩١,٧٥	٣٣,١٨٨	٢٩٥	٤٤,٢٥٠
٣- انتاج	٩,٧٥	٨,٧٥	١١,٢٥	١٠,١٢	١٥	١,٣٥٠
٤- افطور	١٦٥,٧٥	١٤,٥٨٩	١٩١,٢٥	١٦,٢٥٦	٢٥٥	٢١,٦٢٥
٥- كاز	١٠١,٤٠	٥,٦٧٨	١١٧,٠٠	٦,٥٥٢	١٥٦	٨,٧٣٦
٦- حيول	٣٥,٣١	٢٤,٣٩٥	٤٣,٣٠٥	٢٨,١٤٨	٥٧٧,٤	٣٧,٥٣١
٧- اسفات	٧٦,٧	٤,٦٠٢	٨٨,٥٠٠	٥,٣١٠	١١٨	٧,٥٨٠
٨- سولار	٤٢١,٢٠	٢٥,٦٩٣	٤٨٦,٠٠	٢٩,٦٤٦	٦٤٨	٣٥,٥٢٨
٩- نفثا ابية	٥٠,٣٩	٥,٢٧	٥٠,٤٥	٥,٣٢	٦	٥,٤٢
الاجمالي	١٣٨٣,٢	١٠٨,٦٢٩	١٥٦٦,٥	١٢٥,٣٤١	٢١٢٨	١٦٧,١٢٢

على اعتبار ٣٠٠ يوم عمل والاخذ بعين الاعتبار قيمة المنتجات النفاية المائلة

(٤٤) المصدر : تقديرات مصفاة البترول الاردنية / عمان

” تقرير مجلس الادارة للسنوات ٧٠ - ١٩٨١ ”

(٤٤) المماثلة بالعملة الاجنبية (C.I.F) . فان الجدول اعلاه يحكس القيمة

الكلية للمنتجات السنوية (للمصفاة المقترحة) .

٥ - العمالة المقدرة :

هذا ولا يفوتنا ان نؤكد ان العمالة المقدرة للمشروع حوالي ٢٣٦٠ عاملا

ومستخدما موزعين على النحو التالي .

— عمالة ماهرة (بما في ذلك اداراه) = ١٨٦٠

مدير / اداري / رئيس قسم (١٠٠)

مهندسين (٠٣٠)

فنيين (١٠٠٠)

عاملين فنيين (٧٣٠)

= ٥٠٠ - عمالة غير ماهرة

= ٢٣٦٠ - اجمالي العمالة

(٤٤) المصدر : تقديرات مصفاة البترول الاردنية / — أن
تقارير مجالس الادارة لسنوات مختلفة

معدل عائد الاستثمار (٩)

من الجدول التالي نستطيع ان نصل الى تقدير لمعدا عائد الاستثمار السنوي للمشروع (عندما يكتمل بنائه)

جدوا، رقم ١٠/٩

المنافع والتكاليف المباهرة (بالمليون دينار)

البيان	السنة	٠	١	٢	٣	٤-٥	٦-٢٤
السواء							
اشمان المنتجات	—	—	—	—	١٠٨,٦٣	١٢٥,٣٤	١٦٧,١٢
الكاليف							
رأس المال الثابت	٣,٢٩	١٠,٩٢	٢٢,٥٩	١٨,٢			
رأس المال العامل	—	—	—	١,٩	٣,٠٥		
كلفة التشغيل	—	—	—	—	١٠٢,٨٢	١١٧,٣٢	١٥٣,٥٦
المنافع الاجمالية	—	—	—	—	٥,٨١	٨,٠٢	١٣,٥٦
عائد الاستثمار (٩)							٢١,٥ %

ومكذا فإن عائد الاستثمار (٩) كان عندما اصبح المشروع يعمل بكامل القاعة الانتاجية المثرة حوالي ٢١,٥ % (خلال السنوات ٦-٢٤) وهو معدا وتضع (نوط ما) ولكن حتى يأخذ تحليلنا بعض المالب علينا ان نجري فيما يلي تحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع .

ثالثا : تحليل الجدوى الاجتماعية National Economic Profitability

فم هذه المرحلة سوف يقوم تحليلنا على تحويل كافة التدفقات النقدية للمشروع حسب مصادرها المحلية والاجنبية وكذلك العمالة حسب كونها ماهرة او غير ماهرة . حتى نستطيع احتساب القيمة الحالية لمنافع وتكاليف المشروع .

١ - القيمة الحالية للمنافع والتكاليف بالنسبة صفر
جدول رقم ١٠ / ١٠
القيمة الحالية للمنافع بالنسبة صفر (بالمليون دينار)

البيان	السنة					
	٠	١	٢	٣	٤ - ٥	٦ - ٧
١ - الناتج (بالعملة الاجنبية الموفرة)	-	-	-	١٠٨,٦	١٢٥,٢	١٦٧,١
٢ - خدمات اجتماعية	-	-	-	٥٢	٥٢	١٢
٣ - تكاليف الانشاء	٢,٢	١٠,٩	٢٢,٦	١٨٨,٢	-	-
3a مواد اجنبية	١,٤	٦,٠	١٤,٧	١١,٠	-	-
3b عمالة اجنبية	-	١,٢	١,٤	١,٤	-	-
3c عمالة غير ماهرة	١,٨	١,٤	٥,٨	١,٠	-	-
3d مواد محلية	١,٠	١,٦	٤,١	٢,١	-	-
3-e عمالة ماهرة	١,٦	١,٧	٢,١	١,٧	-	-
٤ - رأس المال العام - ل	-	-	-	١,٤	٢,١	-
4-a عملة اجنبية	-	-	-	١,٨	٤,٨	-
4-b عملة محلية	-	-	-	١,١	١,٣	-
٥ - كلفة التشغيل	-	-	-	١٠٤,٨	١١٧,٢	١٥٢,٦
5-a مواد اجنبية	-	-	-	٤٨,٢	١١٤	١٤٦,٦
5-b عمالة اجنبية	-	-	-	-	-	-
5-c مواد محلية	-	-	-	٤,٩	٤,٩	٢,٧
5-d عمالة ماهرة	-	-	-	٧,٨	٤,١	٢,٨
5-e عمالة غير ماهرة	-	-	-	١,١	١,٢	١,٠
٦ - التحويلات	-	-	-	-	-	-
6-a بالعملة الاجنبية	-	-	-	-	-	-
6-b بالعملة المحلية	١,٥	-	-	-	-	-
(اثمان الاراضي)	-	-	-	-	-	-

ب - القيمة الحالية لمنافع المشروع :

في ظل هذا تعظيم الاستهلاك الكلي • فإن الجدول التالي يقيس
منافع المشروع الكلية •

القيمة الحالية لمنافع الاستهلاك (بالمليون دينار) جدول ١٠/١١

البيان	الرمز	رقم المعادله	
منافع الاستهلاك الكلي	MC	4/1	+ 13.68
= (عملة الاجنبية)	F	4/2a	+ 65.47
= (العمالة غير الماهرة)	L	4/2b	+ 5.1
= (العمالة الماهرة)	W	4/ac	+ 17.8
منافع الاستهلاك الكلي بأدخار تسمار المال	sc	4/3	+ 22.94
= (القطاع الخاص)	sc p	4/3a	+ 4.80
= (القطاع الحكومي)	sc G	4/3b	+ 13.59
= (العمالة)	sc L	4/3c	+ 4.55
منافع الاستهلاك الكلي الصافية	C	4/4	+ 31.41

ما تقدم ان منافع الاستهلاك الكلي الصافية حوالي ٣١ مليون دينار ١٠ المير
الذي يثبت جدوى المشروع والاجتماعية • مما يبرز التوجيه بضرورة تبني هذا المشروع •

الطحق رقم (٢)
مداة كهرياء وطنيسة .

المدر الحات

م . و = مية ا وا . = الف كيلوا ا .
ج . و . س = جيزوا ا . ساعة = مليون
كيلوا ا . ساعة

م . ف = ميةما فولمت

ك . ف = كيلو فولمت

أولاً : صناعة الكهرباء

دخلت صناعة الكهرباء جميع مجالات الحياة في عصرنا الحاضر . وأصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنل في المنزل او المصنع واماكن العمل الاخرى . وكذلك فان الوسائل العلمية تحاول باستمرار تقديم الكهرباء بكلفة رخيصة بقدر الامكان . وذلك بهدف توليد الطاقة بصورة عملية واقتصادية .

أ- واليوم ونحن في بداية عقد الثمانيات نجد ان غالبية القرى العربية (بالضفة والقطاع) ما زالت تفتقر الى الكهرباء . وحتى ونحن بصد د تخطيط الصناعة العربية بهذه المنطقة ، فلا مجال لذلك دون انشاء صناعة كهربائية قـــادرة على تلبية الطلب المتزايد عليها بأسعار معقولة .

والجدول التالي يظهر لنا بوضوح كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة سواء كالمستهلك مولدة من المصادر المحلية للضفة الغربية وقطاع غزة أو كانت هذه الطاقة المستهلكة مستوردة شركة كهرباء اسرائيل القطرية خلال السنوات ٧٠ - ١٩٨٠ .

جدول رقم ١٢ / ٢٢ / ١٠

استهلاك الطاقة الكهربائية
بالهفنة - الخليل (بالمليون كيلوات ساعة)

الطاقة المستهلكة				سنة
مليون كيلوات ساعة	نسبة الزيادة السنوية	الوحدات المولدة محليا	الوحدات المشتراة من اسرائيل	
٧١٨٠	٧٥	-	٢٢٣	٧١٨٠
٧٢٨١	٩٤٦	٢٦٦	٢٢٣	٧٢٨١
٧٣٨٢	١١٦٥	٢٣٣	٢٢٧	٧٣٨٢
٧٤٨٣	١٤٢٠	٢١٩	٢٥٧	٧٤٨٣
٧٥٨٤	١٧٢٢	٢١٣	٢٦٤	٧٥٨٤
٧٦٨٥	١٩٨٠	١٥٠	٢٥٢	٧٦٨٥
٧٧٨٦	٢٤١١	٢١٨	٢٥٥	٧٧٨٦
٧٨٨٧	٢٨٤٤	١٨٠	٢٦٧	٧٨٨٧
٧٩٨٨	٣٣٢٧	١٦٩	٢٧٢	٧٩٨٨
٨٠٨٩	٣٧٤٩	١٢٦	٢٧٤	٨٠٨٩
المعدل	-	١٧٦٥		

المصدر: الدائرة الكهربائية في الضفة والتاج من ١٧ - ١٨٥
موسى / واران / الملتقى الفكري العربي بالقدس ١٩٨٦

لكن نستنتج من الجدول السابق ان حجم الطاقة الكهربائية قد تزايد من ٧٥ (مليون كيلوات ساعة) سنة ٨٠ / ٧٠ الى أكثر من ٣٧٣٩٩ (مليون كيلوات ساعة) سنة ٨٠ / ٧٩ وقد بلغ معدل الزيادة السنوية في استهلاك الكهرباء حوالي ١٢٦٥٪ للفترة (٧٠ - ١٩٨٠) .

وبالمقابل فإن حجم الطاقة الكهربائية المولدة محليا قد تناقص من نسبة ٧٧٪ سنة ٧٠ / ٧١ (من مجموع الطاقة المستهلكة) الى حوالي ٢٦٪ سنة (٨٠ / ٧٩) . وفي نفس الوقت الذي تزايد به الطلب مع شبكة كهرباء اسرائيل القارية . فزادت الطاقة المشتراة من اسرائيل من ٢٣٪ سنة ٧٠ / ٧١ (من مجموع الطاقة المستهلكة الى ٧٤٪ سنة ٨٠ / ٧٩ . وهذا الامر يعتبر ذي دلالة خطيرة نظرا لاعتماد البلاد المتزايد على كهرباء اسرائيل وما يتبع ذلك من تحكمها في حجم الكهرباء الصاعدة وفي كيفية توزيع الكهرباء .

١- الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية :

بلغ الحمل الأقصى خلال شتاء ٨٠ / ٧٩ (وفي الضفة والقاع) حوالي ٩٤,٩٠٠ ميغاوات . واذا ادخلنا بعين الاعتبار التصاعد المستمر في استهلاك الطاقة الكهربائية خلال العقد الماضي نستطيع الوصول الى تصور اولي لما سيكون عليه حجم استهلاك الطاقة الكهربائية خلال السنوات القادمة . والجدول التالي يعكس لنا ارقام تفصيلية وتقدير الحمل الاقصى (في الضفة والقاع) الحمل الاقصى بالضفة والقاع ٧٩-٨٦ (ميغاوات) جدول رقم ١٣ / ٢٤ / ١٠

السنة	الضفة الشرقية	القاع	المجموع (M.W.)*
٨٠ / ٧٩	٦٤٩٩	٣٠	٩٤٩٩
٨١ / ٨٠	٧٥٨٨	٢٤	١٠٩٨٨
٨٢ / ٨١	١٠٢٨٨	٣٩	١٤١٨٨
٨٦ / ٨٥			٢٠٠٠

المصدر : ص ٢١ الطاقة الكهربائية بالضفة والقاع / المرجع السابق

* ميغاوات (M.W.) = الف كيلوات

الجدول السابق يعكس لنا ان حجم الطاقة المستهلكة يتضاعف . وان الحين الاقصى المتوقع سنة ٨٥ / ٨٦ سوف يصل الي ٢٠٠ (مجاواك) . ومع طمنا بان المولدات الكهربائية الحالية (بالبنفة والقاع) لم تفاني سنة ٨٠ أكثر من ٢٦٪ من حجم الطاقة المستهلكة ، الامر الذي يحني ضرورة تبني مشروع كهرباء وانية وذلك بهدف :

- (١) زيادة انتاج الطاقة الكهربائية لاستيعاب الدالب الحالي دون الحاجة للرباء كهرباء اسراعيل .
- (٢) زيادة انتاج الطاقة الكهربائية لمواجهة الدالب المستقبلي (في ال هدف التصنيع واعادة توامين " ه " مليون نسمة من الشعب العربي الفلسطيني) .

ثانيا :

محطة توليد الطاقة الكهربائية " المقترحة "

لقد حدث تطور هام في بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية بعد التوسع الهائل في استخدام الكهرباء ، وذلك بادخال الآت الاحتراق الداخلي (C.E I) لادارة الات التوليد ، وما يتبعه من ادخال التوربينات (Turbine) البخارية والغازية والهيدروليكية ، في ادارة الات توليد الكهرباء ، في المحطات ومن ثم نقل هذه الطاقة المولدة الي مراكز الاستعمال بواسطة خطوط النقل ، ذات الضغط العالي ، وخطوط التوزيع ذات الضغط المنخفض .

(١) وثمة عدة بدائل لتوليد الطاقة منها :

١- بالطاقة الحرارية

هذا النوع من التوليد على تحويل الطاقة الكيميائية الكامنة في ذرات الوقود الي طاقة ميكانيكية تدير آلة مولدة للطاقة .

٢- بالطاقة الهيدروليكية

تعتمد على استغلال الضرق في منسوب المياه الموجودة في مصادر الابيحة . وبذلك يتم الحصول على ضغط مائي يمكن استخدامه لادارة آلة التوليد الكهربائية .

٣- بالطاقة النووية

تعتمد على استغلال الطاقة الحرارية الناشئة عن انقسام نوى ذرات العناصر المشعة (مثل اليورانيوم) على ان يتم هذا الانقسام في مفاعل نووي بحيث يمكن السيطرة على الحرارة المنبعثة لتدير آلات التوليد الكهربائية .

٤- من طرق اخرى .

كالشمس والرياح والمد والجزر .

ومن الضروري ان يكون توليد الطاقة الكهربائية ذا جدوى اقتصادية وعلية فقد وقع اختيارنا على استحداث الكهرباء بالطاقة الحرارية عن طريق انشاء محطة توليد بخارية .

(٢) ان اختيارنا لمحطة التوليد البخارية لم يأت جزافاً إذ أن محطات التوليد البخارية بالمعارف عليها تنحصر في اربعة انواع .

أ- محطات تستخدم الطاقة النووية

وهذا النوع جرى استبعاده لعدم توفر الأماكن الفنية

ب- محطات تستخدم الطاقة الهيدروليكية .

وهذا النوع جرى استبعاده لعدم وجود مساحات مياه في المناطقة (

كالشلالات مثلا)

ج- محطات تستخدم الات الاحتراق الداخلي

بالرغم من ان مثل هذه المحطات تمتاز بسرعة تجاوزها مع متطلبات الحمولة

المتغيرة وسهولة تشغيلها دون ضياع يذكر (تسرب في الطاقة) .

الا ان استخدام محركات الاحتراق الداخلي (الديزل بيتي محصورا ضمن

نطاق ضيق وفي محطات التوليد الصغيرة نسبيا ويرجع ذلك الى عدم توفر محركات ديزل

بأحجام كبيرة واقتصادية ان ان اكبر محركات الديزل حجما (مثل الموجودة في اشارة

ولجيكا) بحدود ١٠ ميغاوات لكل وحدة .

وهذا يجعلنا ميالين الى استبعادها (نارا الداليل المتزايد على الطاقة الكهربائية
في المندقة) بالانضافة الى مساوئها التي تشمل في كثرة اعمار الصيانة وقام اخصيار
الأزمة على امتداد فترة التشغيل وخاصة في حال عملها على الوقود الثقيل
على ان نذرة الدراسة توهي بالابقاء على عدد معين من محطات الديزل الحالية

(مع امكانية رداها مع الدائرة الكهربائية) وذلك لتشغيلها في الحالات التالية :

(١) لتشغيل الآجهزة المساعدة في المحطة البخارية في حالات الضرورة .

(٢) في حالات الأوارء وانقاع التيار .

(٣) حمولة الذرى القصوى .

د - محطات تستخدم آلات البخارية (Gas Turbines) فهي اصغر حجما

واقل وزنا من محركات الديزل كما ان الكلفة الرأسمالية لليكوات الواحد اقل من مثيلها

في الديزل وصيانتها اقل .

ومن هنا جاء اختيارنا لانشاء محطة وطنية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام

التوربينات البخارية .

على ان من الضروري وجود كمية كافية من المياه في الموقع المنوي انشاء محطة التوليد

عالية . وذلك لتبريد الآجهزة المختلفة للمحطة ولتحويل كمية المياه المغفودة بالتبخير

ومن هنا توهي نذرة الدراسة بانشاء محطة التوليد البخارية على شاطئ البحر

الأبيض (في قاعة غزة) .

(٣) قدرات اولية :

الطاقة القصوى للمشروع :

يتم مبدئيا تشغيل أربعة توربينات بخارية ، اقله كل منها ٦٦ ميجاوات . وذلك

تكون اقله المحطة المقترحة القصوى ٦٦٠ ميجاوات (١٦٨) .

رأسمال المشروع :

يقدر رأس مال المشروع بـ ٧٠ مليون ديناراً منها (٦٤) مليون

استثمار في رأس المال الثابت و ٧ مليون رأس مال عامل .

عمر المشروع :

يقدر عمر المشروع بعشرين سنة (وهذا التقرير يتابع تقديرات سلهه الكهريا
الاردنية لعمر محطات التوليد البخارية العاملة في الاردن) بحيث يبدأ في الانتاج
من بداية السنة الخامسة لبداية التأسيس . اي ان اربعة سنوات تكون مدة كافية
للانتهاء من جميع الاعمال التخاطيبية والانشاثة للمشروع .

ثالثا : التحليل الفني .

١- تقدير التكاليف الرأسمالية .

أ- رأس المال الثابت

حسب ما اثبتته بعض الدراسات فإن انشاء مثل هذه المحطة يتكلف

- اربعة سنوات من الاعمال الانشائية وحتى تبدأ بعدها بالانتاج .
- والجدول التالي يمكن تقدير اوليا لتوزيع تكاليف الاستثمار الثابتة

جدول رقم ١٤ / ٢ / ١٠

رأس المال الثابت (بالمليون دينار)

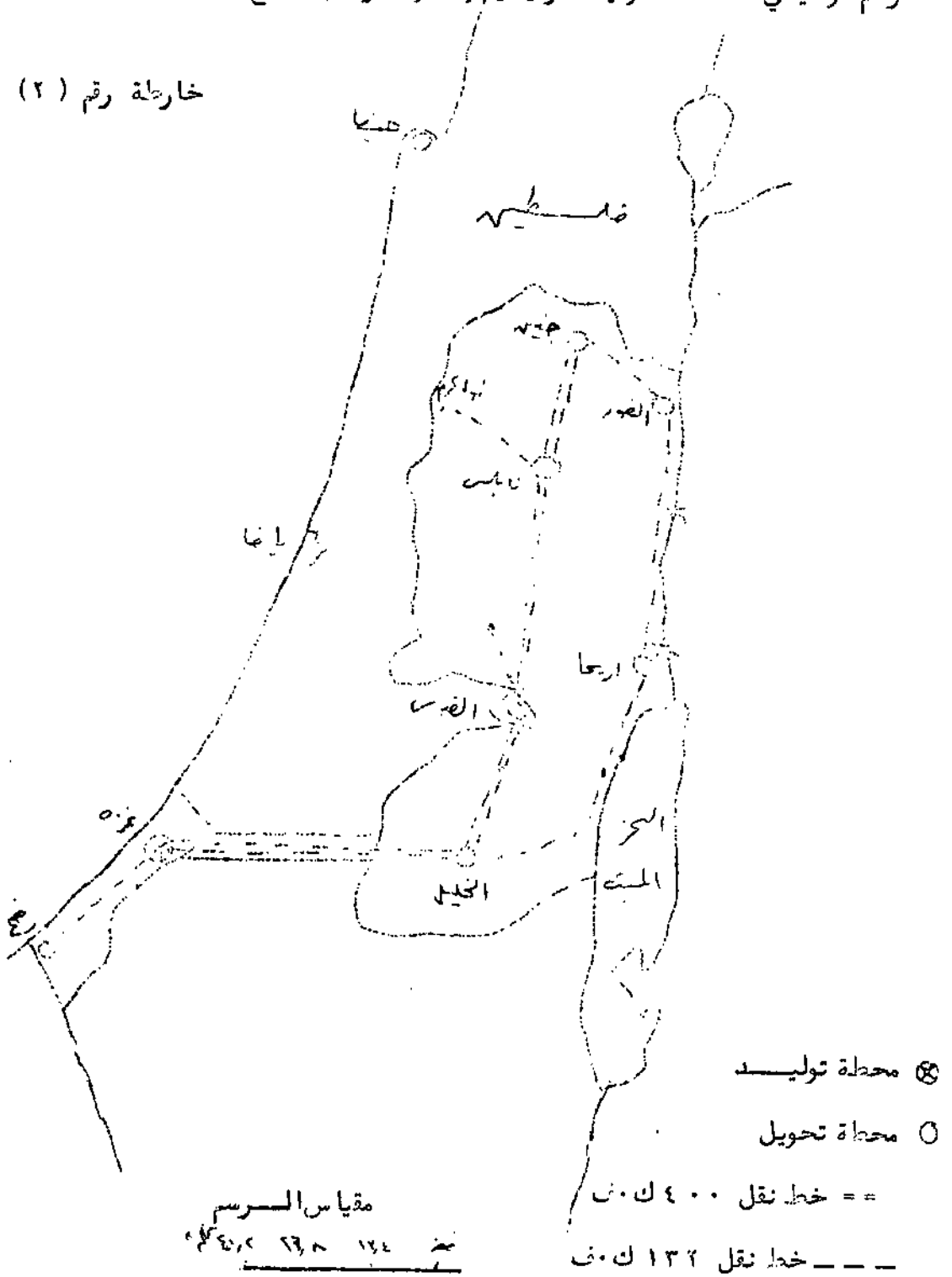
البيان	السنة	١	٢	٣	٤	المجموع
١- محطات التوليد	٤ر	١٢	١٠	٦	٢٥	٣٥
٢- محطات التحويل	١ر٥	٢	٣	١ر٥	٠٨	٠٨
٣- خطوط النقل	-	-	٤	٨	١٢	١٢
٤- خطوط التوزيع	-	-	١	٦ر٥	٢ر٥	٢ر٥
٥- اراضي	٠ر٥	-	-	-	٠ر٥	٠ر٥
الاجمالي	٦	١٤	١٨	٢٥	٦٣	٦٣

لكن يتضح من الجدول اعلاه :

- ١- ان محطات التوليد (التوربينات البخارية) بلغت تكاليفها المقدرة ٣٥ مليون دينار (وان عدد هذه التوربينات - ٤ - بطاقة ٦٦ MW لكل منها) .
 - ٢- اما محطات التحويل المقترحة فعدد ٥ ثمانية موزعة على مدن الضفة والقطاع الرئيسية بطاقة (٤٠) ميغاوات ساعة MW H لكل منها .
 - ٣- اما خطوط النقل فهي فهي بطاقة ١٢٦ كيلوفولط (كلفة الكيلومتر الواحد حوالي ٧٠ الف دينار) حسب تقديرات سلطة الكهرباء الاردنية .
 - ٤- اما خطوط التوزيع فهي مماثلة للشبكة الحالية بطاقة ٣٣ كيلوفولط .
- والخارطة التالية توضح محطة التوليد ومحطات التحويل المقترحة مع خطوط الربط الرئيسية :

رسم توضيحي لمحطة التوليد الرئيسية وخطوطها وربطها مع محطات التحويل

خارطة رقم (٢)



ب- اما رأس المال العامل فهو موزع كما يلي :-

جدول ١٥ / م / ٢ / ١٠

المجموع	٦	٥	٤	رأس المال العامل
٤	١	٢	١	العملة المحلية
٣	٥	١	٥ر	العملة الاجنبية
٧	٥ر	٣	٥ر	الاجمالي

ما تقدم ان اجمالي رأس المال المستثمر في المشروع هو ٧٠ مليون دينار موزعة بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل .

٢- كلفة التشغيل

تقدير كلفة التشغيل السنوية (مليون دينار) جدول رقم ١٦ / م / ٢ / ١٠

البيانات	٥ - ٢٠
١- وقود تشغيل	١٦٩٠٠
٢- اجور ومهايا	٣٠٥٥
٣- تأمينات اجتماعية	٠٣١٠
٤- صيانة المباني والذخازنات	٠١٨٥
٥- صيانة الالات والمحركات	٠١٨٥
٦- التيار والمهمات الكهربائية	٠١٨٥
٧- مهمات أخرى	٠١٦٥
٨- امتلاك (١٦ سنة)	٤٣٦٥
٩- اخرى	—
الاجمالي	٢٥٤٠٠

• تقدير الوقود ٢٢٠ غم H/ K في حالة تشغيل المولت • وعلية فان الكمية الكلية للوقود التي تحتاجها حوالي ٢٥٥ الف فان قدر قيمة الغاز من الوقود الثابت

ب ٤٥ ديناراً • المصدر: ص ١١
The Hashimite Kingdom of Jordan / Jordan Electricity
Authority (Financial Analysis 1980-1990 Amman 1981

• اما الاجور والمهايا فقد تم احتسابها على اساس متوسط اجر العامل الفني (٥ دينار والعمال العادي ٣ دينار • وان جملة استخدام المشروع حوالي ٢٢٢٠ عمالاً وموظفياً موزعين على النحو التالي •

العمالة	المسدد
١- عامل فني (واداري)	(١٧٧٧)
مدير	١
مساعد / رئيس قسم	١٠
اداري	٤٠
مشرف	٧٦
مهندس	٢٠
فني	١٤٠٠
عامل مدرب	٢٣٠
٢- عامل عادي	(٤٤٣)
المجموع	٢٢٢٠

• اما نفقات الامتلاء فقد جرى احتسابها على اساس التعداد الثابت (من كامل قيمة رأس المال ٧٠ مليون دينار) لمدة ١٣ سنة •

• وبالرغم من انها ذير عمدة الطريقة الا ان ميزتها النسبية هي سهولة وسرعة التشديسر • وكذلك نجد ان اجالي كلفة التشغيل السنوية حوالي ٢٥٤ مليون دينار •

٣- الطاقة المباعية •

مع افتراض وجود أربعة توربينات بخارية طاقة كل منها (٦٦) م^٥ وفإن الحد الأقصى للمحطة يكون ٢٦٤ (م^٥ و) • واتباع النموذج في الجدول التالي نستطيع ان نصل الى تقدير لحجم الطاقة المباعية •
تقدير حجم الطاقة المباعية
جدول رقم ١٧ / ٢ / ١٠

الحمل الأقصى (Mw)	عامل الحمل %	الطاقة المولدة (ج. و. س.)	الطاقة المفقودة % (الطاقة المباعية (ج. و. س.))
٢٦٤	٦١ %	١٣٩١	١٠ %
			١٢٥٢

من الجدول •

(١) الحمل الأقصى (هو حمل التوربينات في المحطة) • اما عامل الحمل فقد قدر بـ ٦١ % من الحمل الأقصى (تم اعتماد معامل اساس متوسط تقديرات سلطنة الكهرباء الاردنية لعامل الحمل للسنوات ٨١ - ١٦٩٠) (٤٥)

(٢) الطاقة المولدة (جيجاوات ساعة) تم تقديرها من المعادلة التالية •

$$\text{الحمل الأقصى} \times \text{عامل الحمل} \times ٢٤ \text{ ساعة} \times ٣٦٤ \text{ يوم} = \text{الطاقة المولدة}$$

وعليه فقد قدرت الطاقة المولدة بحوالي ١٣٩١ (ج. و. س.)

(٣) الطاقة المفقودة • تم تقديرها بنسبة ١٠ % من الطاقة المولدة • وذلك زياداً قد

في الحد رعلما بأن تقديرات سلسلة الكهرباء الاردنية لحجم الطاقة المولدة ٧٩ % من الطاقة المولدة • (مع ان التوليد بواسطة المولدات البخارية قد تجاوز نسبة ٨٢ % من اجمالي الطاقة الكهربائية المولدة) (٤٦)

(٤) اما الطاقة المباعية فهي تمثل صافي الطاقة المولدة بعد طرح الطاقة المفقودة وقد

قدرت بـ ١٢٥٢ (ج. و. س.) •

الايراد الكلي :

تحت فرض سعر (ك. و. س. K.W.H.) يساوي ٣٤,٢٤ فلس (كما كان عليه في منطقة

عمان الكبرى سنة ١٩٨٠) فان الايراد الكلي السنوي حوالي ٤٢٨ مليون دينار •

معدل عائد الاستثمار (٩) :

من الجدول التالي نستطيع ان نشتق معدل العائد السنوي المنافع والتكاليف
المباشرة (بالمليون دينار)
جدول رقم ١٨ / ٢ / ١٠

البيان	السنة ١	٢	٣	٤	٥	٦	٢٠٠١
السوائد							
اعانة الكهرباء					٤٢,٨	٤٢,٨	٤٢,٨
التكاليف							
رأس المال الثابت	٦	١٤	١٨	٢٥			
= = العامل				٣,٢٥	١,٥		
تكلفة التشغيل					٢٥,٤	٢٥,٤	٢٥,٤
المنافع الاجمالية					١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤
عائد الاستثمار (٩)							% ٢١,٥

كما يبدو من الجدول اعانة فان عائد الاستثمار (٩) حوالي ٢١,٥% من السنة
السابقة حتى السنة العشرون . ومع تقدير بأن جميع التكاليف الرأسمالية سيتم تغطايتها
بالكامل ضمن سنوات عمر المشروع (٢٠ عاما) فان عائد الاستثمار اعانة يعتبر عاملا
مشجعا على تبني هذا المشروع .

ومع ادراكنا بأن مسألة الكهرباء الوطنية هي مطالب اجتماعي قبل ان تكون مطالب
اقتصادية ادركنا مدى ابعاد التحدونها لتبني مشروع الكهرباء الوطنية

المصدر (٤٥) : المرجع السابق
المصدر (٤٦) : التقرير السنوي / سلطة الكهرباء الاردنية
لعام ١٩٨٠

Financial Analysis

وحتى تكون الامور بالوضوح الكافي سوف اقوم بتحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع في ال هدف رفع مستوى الاستهلاك العام (محور التنمية الاقتصادية) بالاضافة الى هدف دعم ميزان المدفوعات (توفير العملة الاجنبية) .

رابعا : تحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع .

في هذه المرحلة سوف اقوم بتحويل جميع القيم السابقة حسب مصادرهما المحلية والاجنبية بما في ذلك العمالة الماهرة وغير الماهرة .
أ - القيمة الحالية للمنافع والتكاليف (بالنسبة صفر) .

التدفقات النقدية : والقيمة الحالية لموائد وتكاليفه (جدول رقم ١٦ / ٢ / ١٠)

المشروع بالعليون دينار

البيان	سعر الخصم الاجتماعي						
	السنة ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧-٢٠
١ - النتائج (بالعملة الاجنبية)	-	-	-	-	-	-	-
٢ - خدمات اجتماعية	-	-	-	-	-	-	-
٣ - تكاليف الانشاء	٦	١٤	١٨	٢٥	-	-	-
(3-a) مواد اجنبية	٢٠	٥	٨	١١	-	-	-
(3-b) اشخاص اجانب	٠.٥	١	١	١	-	-	-
(3-c) عمالة غير ماهرة	١	٢.٥	٤	٥	-	-	-
(3-d) مواد محلية	١.٥	٣	٤	٥	-	-	-
(3-e) عمالة ماهرة	١.٠	٢.٥	١	٣	-	-	-
٤ - راد المال الحامل	-	-	-	٢.٥	٣	١.٥	-
(4-a) العملة الاجنبية	-	-	-	١.٥	٢.٠	١.٠	-
(4-b) المواد المحلية	-	-	-	١.٠	١.٥	٠.٥	-
٥ - كلفة التشغيل	-	-	-	-	-	-	-
(5-a) مواد اجنبية	-	-	-	-	-	-	-
(5-b) اشخاص اجانب	-	-	-	-	-	-	-

٦٥,١٦	١٧,٠٠	١٧,٠٠	١٦,٠٠	-	-	-	-	(٥-٢) مواد محلية
١٠,٣٣	٢,٦٩٥	٢,٦٩٥	٢,٦٩٥	٥	٥	٥	٥	(٥-٥) عمالة ماهرة
١,٥٣	٠,٤٠٠	٠,٤٠٠	٠,٤٠٠					(٥-٤) عمالة غير ماهرة
								٦- التحويلات
-	-	-	-	-	-	-	-	(٥-٤) عمالة اجنبية
٠,٤٤	-	-	-	-	-	-	٠,٥	(٥-١) مواد محلية
								لاصحاب الاراضي

لقد تم احتساب القيمة الحالية (الموائد وتكاليف المشروع) بالنسبة صفر على أساس
المعادلة التالية •

لقد تم احتساب القيمة الحالية (الصوائد وتكاليف المشروع) بالسنة صفر على اساس
المعادلة التالية (٤٧)

$$T = \sum \frac{Q_t}{(1+i)^t}$$

بحيث ان

T = القيمة الحالية

Q_t = القيمة لكل مقده (من الصوائد والتكاليف) في كل سنة من السنوات

i = سعر الخصم الاجتماعي

t = الزمن (رقم السنة)

من الجدول السابقة (رقم ١٩١٩) وباستخدام المتادلات الريانية للنموذج (S.B
A - C) يمكن احتساب القيمة الحالية لمنافع المشروع (بالسنة صفر) عندما يكون
سعر الفائدة الاجتماعي (١٤)
ب - القيمة الحالية لمنافع المشروع
فم ظل هدف تعظيم الاستهلاك (Max-Consumption) فان الجدول
التالي يحكس القيمة الحالية لمنافع المشروع (بالسنة صفر)

(٤٧) حسب طريقة Unidoc المرجع السابق

Guidelines For Project Evaluation , P. 156

القيمة الحالية لمناخ المشروع (بالدينار) جدول رقم ١٠/٤

البيان	رمز	رقم المعادلة	القيمة بالمايون دينار
مناخ الاستهلاك الكلي	MC	4/1	+ 21.7
= (بالعملة الاجنبية)	F	4/2a	+ 121.766
= (العمالة غير الماهرة)	L	4/2b	- 9.99
= (العمالة الماهرة)	W	4/2c	- 15.58
مناخ الاستهلاك الكلي بادخال اسعار التكاليف	Sc	4/3	+ 46.06
= (القائم الخاص)	SCP	4/3a	+ 13.99
= (القائم الحكومي)	ScG	4/3b	+24.79
= (المالسة)	ScL	4/3c	+ 7.28
مناخ الاستهلاك الكلي الصافية	c	4/4	+ 63.55

الخلاصة :

المشروع المقترح وفي ظل هدف تعظيم الاستهلاك الكلي

ووفقا لتحليل الجدوى الاجتماعية يعكس فائدة كبيرة (

مليون دينار) ، مما يجعلنا نوصي بضرورة تنبيية *

c = 63 . 5

أولاً :

١- تعريف

لقد زاد الاعتماد في الفوسفات وصناعة بشكل واسع خلال العتدين الماضيين نتيجة للتطور الملحوظ في تقنية التحليل الآلي . فمنذ عدة سنوات كانت حدود الكشف (Detection Limits) عن العناصر النادرة في خام الفوسفات

تتركز بطريقة من الطرق التالية

(١) طريقة القياس اللوني

(٢) طريقة الامتصاص الطيفي

وكانت حدود الكشف بهذه الطرق لا تعتمد بضم اجزاء بالمليون . ولكن مع تيسر

استخدام الطرق التالية :

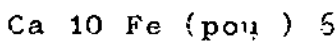
(١) طريقة التنشيط النيوتروني

(٢) طريقة مطياف الكتلة الشعاعية

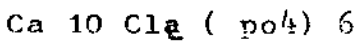
حيث مكنت هذه الطرق من الكشف عن بضم اجزاء بالمليون . ويفضل

(٤٨) هذا يمكن التعرف (وتيار) مزيد من الخامات النادرة في عنصر الفوسفات (مثل الكاديوم والكوبالت والكرم والنحاس والزنك والمغنيزيم والنيكل والزنك واليورانيوم) ويمكن القول ان خامات الفوسفات اما من اصل ناري او اصل رسوبي اهمها من

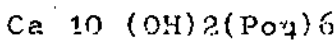
الفوسفات الرئيسية فهي :



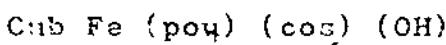
أ - الفلوراباتيت



ب - الكاوراباتيت



ج - هيدروكسياباتيت



د - كربونيتاباتيت

ونقطة ان ذلك كله فان الاعتماد بخامات الفوسفات يأخذ بعددين اساسيين :

أ / باعتبارها سمار مباشر للتربة .

فالنبات يحتوي على عدد كبير من العناصر النادرة الضرورية لنموه بشكل مثالي

(مثل كربونات الكالسيوم والنيتروجين والاكسجين والهيدروجين والمغنيسيوم والحديد والنحاس والزنك) . ولذا اعم مصادر التربة من العناصر النادرة هو السماد

(٤٨) المصدر : صالح . جمال أمين . العناصر النادرة في خامات الفوسفات اهميتها للنبات والطرق التحليلية لتعيينها . ص ٥٠ .

مجلة التقنية والتنمية / الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة

الكيماوية . العدد الثالث / السنة الثانية / ١٩٨٠

المضاف للترية بشكل دوري . ومع ارتفاع اسعار الاسمدة الكيماوية اصبح موضوع تجهيز الفوسفات (الرسوبي) كسماد مباشر ، خصوصا من تلك النوعية التي تحتوي على خامس اكسيد الفوسفور بنسبة ٢٠ - ٣٥ % (و اذا كانت التربة حامضية) فان خامات الفوسفات تتفاعل مع التربة ويصبح جزء كبير من محتويات الفوسفات قابل للامتصاص (٤٩)

ب/١ - باعتباره مصدرا اساسيا لصناعة حامض الفوسفورك (P2O5)

ان الاستخدام الاساسي لهذا المنتج هو في تسميد التربة الزراعية . ولكن هناك جملة من الصناعات الاخرى التي يدخل بها (حامض الفوسفورك) كمادة اولية للصناعة مثل صناعة الاعلاف والمنظفات الكيماوية .

ويمكن القول انه من مجموع استهلاك العالم من مادة (P2O5) عام ١٩٨٠

والبالغة (٢٣٣٣٢) مليون طن ، استخدم منها في اغراض صناعية (كمادة واية)

حوالي (٢١٢) مليون طن بنسبة ١٠ % والباقي استخدم كسماد مباشر للتريسة الزراعية .

وهناك منتجات عرضية ترافق صناعة (P2O5) وهي الجبس فان كل طن منتج من خامس

اكسيد الفوسفورك يرافقه انتاج ٤-٥ طن من الجبس .

وايضا يوجد تداخل بين صناعة الحامض وبين انتاج اليورانيوم (ففي بعض

خامات الفوسفات يكون اليورانيوم U_3O_8 بنسبة ٠.١٧ %

وعند تصنيع حامض الفوسفورك يهبط تركيز اليورانيوم بنسبة ٢٨ % وتتراوح نسبة (٠.٧٤ و ١١٠٠ حجم لتر)^(٥٠)

(٤٩) المصدر : ص ١٣-٢٤ / بحث استعمال خامات الفوسفات كسماد مباشر

اعداد الدكتور مأمون ابو خضرة

مجلة التقنية والتنمية العدد الثالث ١٩٨٠

(٥٠) المصدر : حمادة كاهن احمد ، دور صناعة الاسمدة الكيماوية في تعزيز التشابك الصناعي ،

العدد الثالث / السنة الثالثة ١٩٨١ مجلة التقنية والتنمية ، ص ٢٦

فلقد قدرت اجهزة المملكة الأردنية ان تجميع الاسمدة الفوسفاتية (في حافى بإمكانه انتاج كمية من اليورانيوم تكفي لتشغيل محطة طاقة نووية سعة كل منهما (١٠٠٠) م و

٢- جيولوجيا الفوسفات والاحتياطي

تمود الصخور الفوسفاتية المكتشفة في المناطقة (الضفة واقطاع الوادي
ترسبات العصر الطباشيري الاعلى والايوسيني) ضمن مجموعة صخور الباقاء^(٥١)
(Belqa Series) والتي تجاوز عمرها ثمانين مليون سنة .
وان هذه الترسبات تتلخص في مساحة كبيرة من الضفة الغربية ، ومحدودة في المناطقة الداخلية
لقد اذاعه .
الا ان الفوسفات الذي يمكن استغلاله تجاريا يتركز عند منحدرات البحر الميت
القريبة (على بعد ٢ كلم غرب جنوب النبي موسى) .
وتقدر المساحة حوالي ١٠٠ كم^٢ (بسك يتراوح بين ٦-١٠ م) .
وتقدر كمية المخزن منه حوالي ٢٢٥ مليون طن^(٥٢)
اما الفوسفات المكتشف فهو على شكل ابيقات ناعمة Soft او صلبة
(Compedted) . وجاء في تقرير بلاك Blake في دراسة المنشورة سنة
١٩٢٨ ان خامات الفوسفات الموجودة في المناطقة (غرب البحر الميت) تتراوح
سماكتها ونوعياتها كما في الجدول التالي

جدول ١٠/٣٢/٢١ (٥٢)

الفوسفات	سمك الاليفة	الارتفاع عن سطح البحر
١- فوسفات الخضير	٣٠ م	٦٠ م
٢- فوسفات بني	٦ م	=
٣- = صخرى	١٥ م	=
٤- = = (عدسات)	٤٥ م	=

يصلوه ابيقات من الصخور
الكلسية الصوانية

ibid, Geology and Water Resources of Palestine, : (٥١)
P. 10

ibid, Investigation Needed To Stimulate : المصدر (٥٢)
The Development of Jordan's Mineral Resources
P. 28

ibid, Geology and Water Resources of Palestine, : المصدر (٥٣)
P. 20-23



٣- الطلب على الميعة.

ان تدير الطلب المستقبلي على خامات الفوسفات يأخذ بعين الاعتبار:
 أ/٣- معظم الدول المتقدمة (في العالم الغربي) يعتمد انتاجها للمحاصيل
 الزراعية على نسبة عالية من الاسمدة الكيماوية .

وعليه فان توقع الزيادة في طلبها على الفوسفات (والاسمدة الفوسفاتية) هو في^(٥٤)
 حدود بسيطة لا تتعدى نسبة الزيادة السكانية ٢٪ سنويا .

ب/٣- دول اوربا الشرقية . فقد سارت على نمط التادم الاقتصادي في دول اوربا
 الغربية (منذ مدة ١٥-٢٠ عاما)

فان اعدام نسبة من توقع زيادة الطلب على الفوسفات الخام تأتي من هذه المنطقة
 (روسيا ودول اوربا الشرقية) التي تسمى الى زيادة التناسب (بما في ذلك
 الصين) . فهي تمثل اكبر حصة في الطلب على خامات الفوسفات . لا سيما
 وهي تأخذ طريقها للتنمية الاقتصادية المتسارعة .

وبالنظر الى معدل النمو السنوي في استهلاك الفوسفات (الخام) خلال
 فترة ١٤ سنة الممتدة من ١٩٦٠-١٩٧٤ والذي بلغ ٧٣٢٪ سنويا .^(٥٥)

(ولكن هذا المعدل كان خلال الفترة ٧٤-١٩٨٠ حوالي ٦٨٢٪ سنويا) . ومن
 هنا جاءت معظم التديرات للطلب المستقبلي على خامات الفوسفات تتراوح بين

٥-٧٪ . فعلى اعتبار ان كمية انتاج الفوسفات المباع لعام ٨١ حوالي ١٥٨٨٨

طنون طن فان تديرنا للطلب على خام الفوسفات سنة ٨٥ يتراوح بين ١٩٣-٢٠٨
 بليون طن . (علما بأن نصيب العالم العربي من اجمالي انتاج العالم المقدّر لسنة
 ٨١ كانت حوالي ٨٧٪) .

ووفقاً للدراسة التي اجراها "Robartson Research" على سوق خامات الفوسفات

سنة ١٩٧٥ . فقد اظهر ان الطالب على خامات الفوسفات (الفعلي والمتوقن)
خلال السنوات ٧٣-١٩٧٧ قد تجاوز باستمرار العرض من خامات الفوسفات
(الفعلي والمتوقن) . علما بأن الدراسة ادخلت بعين الاعتبار جميع الخواص
المعلنة للدول المنتجة لانتاج وتسويق الفوسفات بها . (الامر الذي يدعم وجهة نظر
البحث لاستخراج خامات الفوسفات في الضفة الغربية) .

اسعار الفوسفات الخام :

شهدت اسعار الفوسفات الخام زيادة ملحوظة خلال فترة السبعينات
فيعد ان كان سعر طن الفوسفات الخام (١١٩١ دولار) حوالي ٤٣٥ دينار
سنة ١٩٧٠ اصبح سنة ٧٩ حوالي (٤٨٨ دولار) ١٥٣ دينار .

Feasibility Study

(٥٤) المصدر : ص ٢

Jordan Phosphate Mian Co Ltd , Amman 1975.

دكتور ابو ظفر تامر و خبطة على السكا - الفوسفا - ١٩٨٠/٤ و ١٩٨١/٤
(*) المصدر : ص ٢ مجلة التنمية والتقنية عدد ١٩٨٠/٤

Feasibility Study

(٥٥) المصدر : ص ٢ المرجع لسابق

والجدول التالي يعكس أسعار الفوسفات الخام والاسمدة الوسفاتية (F O B)
الولايات المتحدة الأمريكية)

جدول رقم ٢٢ / ٣ / ١٠
(٥٦)

سعر الطن بالدولار (us\$)

البيانات / السنة	٧٨	٧٩	١٩٨٠
الفوسفات الخام	٤٠	٤٨	٤٥
حاض الفوسفوريك	٣٣٠	٣٩٠	٣٧٠
كبريتات الامونيوم	٧٧	٨٠	١٠٠
السوبر فوسفات الثلاثي	٢٠٨	٢١٨	٢١٠
فوسفات الامونيوم الثنائي	٢٤٢	٢٣١	٢٣٠

من الجدول اعلاه فان السعر السائد لخام الفوسفات سنة ١٩٨٠ هو ٤٥ دولار للطن
(حوالي ١٥٥ دينار) وهونفس السعر الذي سنعتمده لغايات هذه الدراسة .

(٥٦) المصدر : ص ٢٨-٣٢ مجلة التنمية والتقنية العدد (٤ / ١٩٨٠)

المصدر : سابقه .

ثانياً : بين يدى الصناعة المقترحة *

١ * الطاقة الانتاجية

تقدر الطاقة الانتاجية (لمناجم الفوسفات المقترحة) ب ٢ مليون طن سنوياً * على ان يبدأ المشروع بالانتاج اعتباراً من بداية التسليم الرابعة لحباشرة الاستثمار ، ثم تصبح الطاقة المستغلة للسنوات ٦ - ٢٠ (١٠٠٪) من الطاقة القصوى *

٢ * رأس المال

يقدر رأس المال للمشروع ب ٤٦ مليون دينار (٥٧) منها كلفة الاحول الثابتة ٤١١٥ مليون دينار يتم انفاقها على مدار ثلاثة سنوات * ورأس المال عامل مقداره ٤٨٥ مليون دينار يتم تخصيصه لتغطية نفقات غير متوقعة للسنوات ٢ - ٤ *

٣ * عمر المشروع :

تقدر عمر المشروع ب ٢٠ عاماً اعتباراً من بداية الاستثمار (وهذا التقدير استمشى مع تقديرات شركة الفوسفات الأردنية *)

٤ * العمالة :

يتوقع ان يتيح المشروع الفرصة لاستخدام (٢٣٠٠) عامل وموظف خلال السنوات ٤ - ٢٠ (علاوة على تشغيل اعداد اكبر من العمال خلال السنوات التأسيس الثلاثة الاولى) * وتوقع الاستخدام في المشروع كمايلي :-

العمالة

جسودول رقم ١٠/٣١/٢٢

العدد	الاستخدام
(١٥٧٠)	١ * عامل ماهر
٣١٠	ادارى ومتخصص
١٢٦٠	فني
(٧٣٠)	٢ * عامل عبادى
٢٣٠٠	

(٥٧) وهذا التقدير مماثل لتقديرات دراسة الجدوى الاقتصادية لمجمع الحسارقم (٢)

ص ٦٩ - * المرجح السابق Feasibility Study

بعد ان تم تعديل القيم بالرقم القياسي للاسعار ١٦٨١ = ٢٠٠٪ ، ١٦٧٤ = ٠٠٠٪

ثالثا : التحليل الفني :
٠١ رأس المال الثابت

الاستثمار الثابت (بالمليون دينار

جدول رقم ١٠/٣/٢٤ م (٥٨)

المجموع	٢	٢	١	البيان / السنة
١٣٢٥				٠١ تعدين وتشجير
٣				(حفارات وجرانات)
٢٠٩				٠٢ تكسير وغرلة
				(كسارات وغرابيل)
٣٢٨				٠٣ حقل الخسل والترطيب
٣٥٨				٠٤ غرلة وقلتر
٢١٨				٠٥ تجفيف (محامص)
٢٤٤				٠٦ نقل وتخزين
١١٦				٠٧ مصادر مياه
٠٨٥				٠٨ مصادر كهرباء
٠٤٦				٠٩ مشغل صيانة
				٠١٠ مباني الادارة وطرق النقل
١٦٢				والمواصلات
١٩٦				٠١١ سكن ووسائل تربيته
٠٤١				٠١٢ آلات اخرى
١٨٤				٠١٣ مستودع قطع الخيار
١٣٢				٠١٤ كلفة ابتداءية
٠٤٤				٠١٥ مشاريع غير متوقعة
٠٥٠				٠١٦ اراضي
٤١١٥	٨	٢١	١٢١٥	الاجمالي

(٥٨) لقد جرى اعتماد نفقات الاستثمار السابق في (دراسة الجدوى الاقتصادية Feesihility study المرجع السابق) بعد تعديل الأرقام بالأسعار الجارية لعام ١٩٨١م بالنسبة للمبد رقم (٨) فقد جرى التقدير على اعتبار ان مصدر الطاقة هو الكهرباء الوطنية ، وعليه فقد اكتفى بتقدير نفقاته على التوصل والتحويل فقط في المنجم *

ويمكن التعبير عن الاستثمار في رأس المال الثابت حسب مجال الاستخدام
(في الآلات والمعدات والمنشآت) في الجدول التالي :-

جدول رقم ٢٥ / م / ١٠ / ٣
بالمليون دينار

البيان / السنة	١	٢	٣	المجموع
١ * ابنية وانشآت	١٢٠٠	٣٠٠	١٠٠	٥٢٠٠
٢ * واجهات وحملات وصيقلات	١٢٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٢٠٠
٣ * الآلات ومعدات	٦٠٠٠	١٤٤٠	٤٦٠	٢٨٠٠
٤ * سيارات	—	٢١٠	١٠٠	٣١٠٠
٥ * شبكة كهرباء	٥١٠٠	٥٠٠	٢٠٠	٥٨٠
٦ * خزانات ومياه ومجارى	٥٠٠	٥٠٠	١٦٠	١١٦٠
٧ * اثاث وتدريب ومختبرات	—	—	٥٤٠	٥٤٠
٨ * الارض	٥٠٠	—	—	٥٠٠
الاجمالي	١٢١٥	٢١٠	٨	٤١١٥٠

٢ * رأس المال العامل

(رأس المال العامل المقدر بالمليون دينار)

جدول رقم ٢٦ / م / ١٠ / ٣

راس المال العامل / السنة	٢	٣	٤	المجموع
١ * بالعملة الأجنبية	١	١	٥٠	٢٥٠
٢ * بالعملة المحلية	٨٥	١	٥٠	٢٢٥
الاجمالي	١٨٥	٢	١٠	٤٨٥

(٥٦) لا يحفل تقارير مجلس الادارة لشركة الفوسفات الاردنية لسنة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

٣٠ كلفة التشغيل :

ان معالجة خام الفوسفات حتى يصبح جاهز للتسويق تعريهه مراحل انتاجية هي :

المرحلة الاولى : التعدين *

بصورة مبدئية نقول سوف يتم استغلال ثلاث مناجم للفوسفات

(Ore body 1,2,3) بحيث تكون معادلة الانتاج :

المنجم (١) ان ٣٤٠ طن من المواد الاخرى تزاج لانتاج (١) طن فوسفات (٦٠)
 المنجم (٢) ان ٧٥٠ طن من المواد الاخرى تزاج لانتاج (٢) طن فوسفات
 المنجم (٣) ان ٧٤٠ طن من المواد الاخرى تزاج لانتاج (٤) طن فوسفات

اي في المتوسط (٥٠) طن من المواد الاخرى (١١) طن من الخام *
 وبصورة مبدئية يمكن ان تتم عملية التعدين عن طريق بعض المتعهدين (كما هو
 معمول به في شركة مناجم الفوسفات الاردنية) *
 ويكون على المتعهدين هذه المرحلة مسؤولية نقل الخام الى موقع مصنع
 الكسارات والمشاغل *

وحسب تقديرات (Feasibility Study) (٦١) لانتاج ٢ مليون طن ميسن
 الفوسفات يجب تجهيز ٢٧٦٠ مليون طن من الخام (Ore) ونقلها بالسيارات
 (تعادل ١٣ مليون م٣) * وانا اخذنا باعتبار ان كلفة التجهيز (Ore) المقدرة
 هي ٢٤٩ر٠ دينار لكل طن خام * وان كلفة النقل (Stripping) المقدرة
 هي ٥٤٨ر٠ دينار لكل م٣ نستطيع ان نقدر كلفة المرحلة الاولى (عوالي ١٥٠٤
 مليون دينار) *

المرحلة الثانية : التكسير والخريلة *

تجرى عملية تكسير خام الفوسفات (Ore) بواسطة كسارات عادية يسمي
 ثم يتم نقله على احزمة ناقلة الى فرايبيل ساحة %٩٠ * وينجم عند هذه المرحلة
 فوسفات خام بنسبة ٨٥ % * ٩٠ % من المادة الخام (Ore) اما الباقي فيتم سحقه
 دارعه كنفائيات * وعند ما تكون نسبة الفوسفات في الخام المخربل ٧٠ %

(٦٠) المصدر : : ص ١٢ المرجع السابق

(٦١) المصدر : : ص ١٥ المرجع السابق *

Feasibility Study

المرحلة الثالثة : فصل، وتبجيف *

يتم فصل الخام الفوسفات بواسطة الماء * ومن ثم ينقل على اقل من ١٠٠٠
ماتقة للحركة الى معمص (1) بحيث يتم تبجيفه *

المرحلة الرابعة : كربنة طافية على ٤ ملم *

بحيث يهزل الفوسفات غرامة أكبر من معمص ٤ ملم *

المرحلة الرابعة : تثقيب ميكانيكي ، وفصل الشوائب بالسليكون ويتم الفصل بالسليكون
على مرحلتين *

المرحلة الخامسة : عصر الفوسفات *

بأريقة الضغط يتم التخلص من الماء وتصبح درجة رطوبة الفوسفات ١٨ % *

المرحلة السادسة : التبجيف *

ينقل الفوسفات بدرجة رطوبة ١٨ % الى المعمص (2) بحيث يتم تبجيفه
تبجيفه حرارياً * ويكون النوسفات الخارج من المعمص من النوعية (75-78)

اما اذا كان الملائوب فوسفات نوع (72-75) فيتم عزل الفوسفات
الخام في المرحلة الرابعة بعد المعالجة بالسليكونات الاولى (الذي يعتمى على
نسبة يالية من الكورين) ولا تجرى عليه عملية المعالجة بالسليكونات لمرّة ثانية
وانما ينذهب مباشرة الى المرحلة الخامسة لتجرى عليه المعالجة لتصبح رطوبته ١٨ %
ومن ثم ينقل الى المعمص ليخرج فوسفات (72-75) (TCP) (71) *
والهدف من الثاني يحسن كلفة التشغيل السنوية بالمليون دينار *

(٧٢) لقد قدرت مصادر شركة الفوسفات الاردنية كلفة انتاج طن واحد من الفوسفات
(على عن كلفة التمديد) بحوالي ٨ دينار (F.O.B) سنوياً (بعد تحديد معدل
الارقام بالاسعار الجارية) من المرجح السابق

جدول رقم ٢٧/م٣/١٠ كلفة التشغيل السنوية (بائلمليون دينار)

٢٠٠٤	البيانات
٤١٥	التحدين (عطاءات)
٣٤٤	مناجم
٠٧١	نقل
٣٢٠	الحطالة
٢٥٤	طهرة
٠٦٦	فير طهرة
٠٤٠	الكهرباء
٠٢٠	الزيوت
٠٠٤	المياه
٠٣٢	نفقات انتاج أخرى (نظام اجتماعي)
٠٣٨	الصيانة
٣١٠	نقل خارجي (المياه التصدير)
٠٧٧١	اهتلاك رأس المال الثابت
١٩٤٧	الاجمالي

من الجدول اعلاه (١) فان كلفة التحدين تم احتسابها في السنوية

وفقا للتمويل الموزع سابقا (٣ / المرحلة الاولى) .
 (٢) اما كلفة التشغيل فقد تم احتسابها على اساس ان متوسط الاجر السنوي للعامل ١٢٩٢ دينار (٢٠٠٠ يوم عمل) . في حين كان متوسط اجر العامل الحادي ٣ دينار يوميا فان اجر العامل الطهر تجاوز (٥) دينار يوميا . (٣) اما كلفة الكهرباء فقد تم احتسابها على اساس حاجة المشروع الى ١٠٢٤٨ م.و.س. بالسنة (متطابها بذلك مع نقد يرات شركة الفوسفات المشار اليها سابقا) . (٤) على اعتبار ان المشروع سوف يقوم بعفر آبار جوفية في منطقة الاصتياز . قدرت حاجته للماء السنوية ١٥٠ الف م٣ ونسبت بسعر التكلفة ٥٠ فلس/م٣ . (٥) اما اهتلاك رأس المال الثابت فقد تم تقديره (حسب قوائم ضريبة الدخل الاردنية) . (٦٣)

(٦٣) لا حط من ٢٢ التقرير السنوي لشركة الفوسفات الاردنية / ١٩٨٠ .

معدل عائد الاستثمار (٦)

من لتجدول التالي نستطيع ان نقدر معدل العائد السنوي للمشروع *
 المنافع والتكاليف المباشرة (بالمليون دينار) جدول رقم ٢٨ / م ٣ / ١٠

البيمان	السنة	١	٢	٣	٤	٢٠٢٥
المسوائد	قيمة الانتاج	---	---	---	---	٣١٠٥
التكاليف	رأس المال الثابت	---	---	---	---	---
	رأس المال الجامل	---	---	---	---	---
	كلفة التشغيل	---	---	---	---	---
	المنافع الاجمالية	---	---	---	---	---
	عائد الاستثمار (٦)	---	---	---	---	٢٥,٣%

.. نلاحظه ان معدل عائد الاستثمار (٦) الصافي هو معدل مرتفع
 ٢٥,٣ % مط يوحي بالجدوى الاقتصادية لهذا المشروع ولكن حتى يستكمل تحليلنا
 ابحاده سوف نقوم فيما يلي بتحليل الجدوى الاجتماعية للمشروع وفقا للنموذج الذي
 تقدم التعريف عليه (S . B - C . A) *

رابعا : تحليل الجدوى الاجتماعية *

في هذه المرحلة سوف اتقوم بتحويل جميع القيم السابقة حسب مبادرها
 المحلية والاجنبية * بما في ذلك الحطاله الماهرة وغير الماهرة *
 * القيمة الحالية للمنافع والتكاليف بالسنة صفر *

(٦٤) من الملاحظ ان قيمة العوائد قد تم احتسابها على اساس (سحرطن الفوسفات
 (F o b) الميناء = ٤٥ دولار = ٣٤٥ فلس) وتحت فرض ان
 كامل الانتاج ٢ مليون طن سيتم بيعها بالاسعار الدولية (لاحقاً مجلة التنمية
 والتقنية عدد ٤ / ١٩٨٠ الموضح السابق) *

التدفقات النقدية والقيمة الحالية للموارد والتكاليف

جدول رقم ٢٩/م/٣/١٠
بالمليون دينار

٠	سنة				ملاحظات اجتماعية
	٢٠٣٤	٣	٢	١	
١٢٢,٢١	٢١,٠٥	—	—	—	١ * النطاق (بالجملة الاجنبية)
١,٢٧	٠,٢٢	—	—	—	٢ * خدمات اجتماعية
٢٢,٢٢	—	٨,٠٠	٢١,٠٠	١٢,٨٥	٣ * تكاليف الانشاء
١٨,٧٢	—	(٢,٠٠)	(١٦,٠٠)	(٥,٠٠)	٣-ا مواد اجنبية
٤,٦٢	—	(٢,٠٠)	(٢,٠٠)	(٢,٠٠)	٣-ب اشخاص اجانب
١,٠٥	—	(١,٥٠)	(١,٤٥)	(١,٤٠)	٣-ج عماله فير ماهرة
٥,٩١	—	(١,٥٠)	(١,٨٠)	(٢,٠٠)	٣-د مواد محلية
١,٩١	—	(١,٠٠)	(١,٧٥)	(١,٧٥)	٣-ه عماله ماهرة
٢,٧٢	١,٠٠	٢,٠٠	١,٨٥	—	٤ * رأس المال العامل
١,٧٤	(١,٥٠)	(١,٠٠)	(١,٠٠)	—	٤-ا الجملة الاجنبية
١,٦٧	(١,٥٠)	(١,٠٠)	(١,٨٥)	—	٤-ب المواد المحلية
٨٢,٥٩	١٩,٤٧	—	—	—	٥ * كلفة التشغيل
٢٨,٦٤	٦,٦٧	—	—	—	٥-ا مواد اجنبية
—	—	—	—	—	٥-ب اشخاص اجانب
٢٩,٨٠	٩,٢٧	—	—	—	٥-ج مواد محلية
١٠,٩١	٢,٥٤	—	—	—	٥-د عماله ماهرة
٢,٨٢	٠,٦٦	—	—	—	٥-ه عماله فير ماهرة
—	—	—	—	—	٦ * التعويلات
—	—	—	—	—	عملة اجنبية
٠,٤٤	—	—	—	٠,٥٠	مواد محلية (لا صاحب الاراضي)

* لقد تم احتساب القيمة الحالية (للموارد والتكاليف) بالسنة صفر من المحادلة
(انظر نفس المحادلة في صفحات سابقة)

- ب • القيمة الحالية لمنافع المشروع •
 في ظل هدف تعظيم الاستهلاك الكلي • فان الجدول التالي يعكس
 القيمة الحالية لمنافع المشروع بالمليون دينار •

جدول رقم ٣٠م/٣٠/١٠

القيمة الحالية (بالمليون دينار)

القيمة	رقم المعادلة	الرمز	البيان
+15.940	4/1	MC	منافع الاستهلاك الكلي
+80.498	4/2a	F	منافع الاستهلاك الكلي (بالحملة الجانبية)
- 3.89	4/2b	L	منافع الاستهلاك الكلي (الحملة لغير الماهرة)
- 12.82	4/2c	W	منافع الاستهلاك الكلي (الحملة للماهرة)
+ 25.23	4/3	Sc	منافع الاستهلاك الكلي (بإدخال أسعار الازدحام)
+ 5.92	4/3a	Sc ^P	منافع الاستهلاك الكلي (القطاع الخاص)
+ 16.54	4/3b	Sc ^G	منافع الاستهلاك الكلي (القطاع الحكومي)
+ 2.77	4/3c	Sc ^L	منافع الاستهلاك الكلي (الحملة)
+ 42.34	4/4	C	منافع الاستهلاك الكلي الصافية

الخلاصة :

المشروع المقترح وفي ظل هدف التحليل يعتبر ذا جدوى اجتماعية عالية
 (لا سيما وان اضافته للاستهلاك الكلي الصافي (٤٢٣٤ مليون دينار) وهامسي
 قيمة موجبة وعالية • الامر الذي يجعلنا نوصي بتبني هذا المشروع •

اولا :

١٠ تعريف

صناعة الخزف من قديم قدم الازل بدأها الصانع البدع (الله جل جلاله) في خلق الانسنة من سلالة من طين • فلقد قدر علماء (الانثروبولوجيا) عمسرة صناعة الخزف بخمسة عشر الف سنة • وان كان قد بلغ الخزف في هذه السنسوات ذروته الفنية • الا انه لم يتقدم من الناحية الصناعية رغم قدم عهدہ تقدم الصناعات الاخرى • ويرجع السبب في ذلك الى عدم كفاية ومسايرة البحوث العلمية لاحتياجات الصناعة • لذلك استمرت صناعة الخزف بدائية حتى بدايات القرن الماضي عندما قامت البحوث في الكيمياء • الخرويه والمحاليل المعلقة اللازمة وظروف انصهار السليكات • وقد وصلت تلك البحوث الى مستويات تطبيقية عالية في فترة المشهرينات (١٩٢٠-١٩٢٥) وصاحب التقدم العلمي الاختراع الالي الذي حل محل الايدي العاملة • كل ذلك ادى الى رفع المستوى الاقتصادي لصناعة الخزف ، مما وفر نحو ٤٠ - ٧٠ % مسن تكاليف الانتاج قبل ذلك • (٦٥)

ولقد قامت الجامعات بتخصيص فصول دراسية للخزف وصناعاته • ومسح توفر الدعم الحكومي لهذه الصناعة فقد ازدهرت حتى اصبحت تأتي في المرتبة الثالثة او الرابعة في تسلسل الصناعات العالمية من حيث الاهمية •

ما هو الخزف ؟

هو منتجات المواد الطينية (Clay) بعد تشكيلها وتسويتها • ولقد استقر تعريف لجنة جمعية الخزف الامريكية للخزف بأنه (المشغولات المصنوعة من المواد الطينية اللازمة ، او تكتسب خاصية اللازمة ، بالمعالجة الحرارية لبعض المواد الارضية غير العضوية • والتي تكتسب صفات المتانة والصلابة في تمام مراحل صناعاتها ، وعلى ذلك تقسم المنتجات الخزفية من حيث التعريف الى نوعين :

- ١٠ المنتجات الخزفية الطينية •
- ٢٠ المنتجات الخزفية المختلفة (مشغولات الجبر والاسمنت) •

(٦٥) المصدر : علام محمود علام ، الخزف وصناعاته ، (مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧) •

- والذى يهتما في نطاق هذه الدراسة ، النوع الاول (المنتجات الخزفية الطينية) * والتي تقسم من حيث بنية اجسامها الى ثلاثة اقسام :-
- أ * الفخار : الخزف المسامي ، ويصنع من طينات ثانوية وتسوى مشغولا تسه تحت درجات حرارة منخفضة تتراوح بين ٧٠٠ - ٩١٠ م⁰ * ومطعمه الفخار الاحمر والا صفر ، والا بيض * ومنه الجرار والقدرور والا باريسق الرخيصة *
- ب * الخزف الحجري : ذو بنية مصفته متوسطة الصلابة ، ومكسره لا مع وناعم * وهو وسط في خواصه بين الفخار والخزف غير المسامي * ويصنع من طينات ثانوية خالية من الجير وتسوى مشغولا ته تحت درجة حرارة ١٠٠٠ - ١٢٠٠ م⁰ * ومنه تصنع الا نابيب وعلب الحلوى واوعية الطبخ والمزهريات *
- ج * الخزف غير المسامي : من ارقى انواع الخزف ببيته حماء ذات شفافية جزئية * ويصنع من الكاولين (الطين الاولي) مع الفلسبار وغيره من مساعدات الصهر وتسوى مشغولا ته تحت درجة حرارة عالية ١٢٠٠ - ١٤٥٠ م⁰ * وتطلى مشغولا ته بطبقات تزجيج مختلفة الانواع * واشهر انواعه (الصينى) وتصنع منه اواني المائدة والادوات الصحية وسلاط الجدران والمواد العازلة *
- وبمناز هذا النوع من الخزف بعدم وجود فاصل بين الجسم وطبقة تزجيجية كما ان له مقاومة عالية للحرارة والكهرباء والكيماويات *

٢ * مواد الخزف الاوليئة :

أ / ٢ المواد الطينية :-

وهي المواد الاساسية المكونة للاجسام الخزفية * والمواد الطينية (clay) عبارة عن مواد ارضية غير عضوية على هيئة رواسب مائية (تتكون من جسيمات تقل ابعاد احجامها عن ٥ ر * من الميتر) ، مركبة من احماض الومنيو سيليكات المعقدة والمرتبطة بجزيئات الماء (فيما عدى معدن الموليت الا مائي) * واهم معادنها هي :-

(١) معادن كاولينية (متبلورة في نظام احادى الميل) وتوجد بشكل رقائقى، منها الكاولينيت ، الناكرت ، الطينيت ، الشوليريت والميلوتيت *

- (٢) معادن المومبيو سليكات المائية غير المتبلورة وتسمى معادن الطينات •
 (٣) معادن المومبيوسليكات المائية المتبلورة • وتسمى معادن اشباه الطين
 (٤) معادن الموليت غير المائية •

ب/٢ مساعدات الصهر :

- تعمل على خفض درجة الانصهار عندما تخلط بمواد اخرى (مواد الطين)
 التي هي اعلى منها في درجة الانصهار •
 من المعروف ان مواد الطين (مثل الكولين) تنصهر تماما عند درجة
 حرارة 1850°C وهي درجة مرتفعة • ولذلك عندما يراد تصنيع الخزف تضاف المواد
 المساعدة لتخفض درجة الانصهار • وهذه المواد المساعدة مثل :
 (١) صخور الفلسبار (وهي ضخور نارية منها ، الاليت والاندربن والبالوتانت
 والابراوريت ... الخ)
 (٢) السيليكا (منها البجمات والايليت)
 (٣) الكوارتز (او المرو الذي يتكون من ٤٦ سيليكون و ٥٣٣ اكسجين
 وصلاديه ٧% ودرجة انصهار 1700°C)

ج/٢ - المواد الجيرية :

- منها الطلق • ويكون اما على شكل سليكات الماغنيسيوم المائية (٣ م) •
 او سليكات الصوديوم •

د / ٢ - مواد اضافية :

مثل المواد الخشنة (ساحيق الزلط ، والكاربوند المجروش) وكذلك
 مواد التزجيج (الزجاج frit) الذي يضاف في مراحل التصنيع النهائية لاسباب
 الخزف اللون الشفاف • بالاضافة الى الاصبغة التي تضاف ايضا لاعطاء المنتجات الرسوم
 الخزفية والالوان الجذابة •

مصنوعات الخزف الرئيسية :

- | | |
|-----|-----------------------------------|
| ١ • | بلاط الجدران |
| ٢ • | اصناف التواليت (الادوات الصحية) |
| ٣ • | الادوات العزلية |
| ٤ • | ادوات المائدة |

- ٥ ادوات الزبيبة
 - ٦ الحوازل الكهربائية
- والذى يهتما في نطاق هذه الدراسة هو النوعين الاولين من المصنوعات مع امكانية توسع الصناعة المقترحة لتشمل انواع صناعية اخرى * وعليه فان المصنح المقترح يتضمن خطين انتاجيين *
- الخط الاول : لانتاج بلاط الجدران (العيني والسرانيك) قياس ١٥×١٥ سم،
١٠٨ × ١٠٨ سم *
- الخط الثاني : الادوات الصحية *
الحمامات والمفاصل والباول : وحاملات الورق بما فيها اطقم
الحمامات الكاملة *

الطلب على الصناعة

ان السوق الطبيعي لانتاج مثل هذه الصناعة هو لتغطية حاجة السوق المحلي بالدرجة الاولى والسوق العربية القريبة. (الكويت، العراق، سوريا، الخليج العربي، لبنان، والسعودية، والسودان) بالدرجة الثانية *

فلقد قدرت دراسة (Zdenek)^{٦٦} التي اجراها على سوق منتجات الخزف (البلاط والادوات الصحية) في المنطقة العربية المذكورة اعلاه ان مجمل حاجتها المتوقع عام ٧٨ من بلاط الجدران (حوالي ٤١ الف طن) ومن الادوات الصحية (حوالي ٥٣ الف طن) واذا اخذنا بعين الاعتبار معدل الزيادة في الطلب على مثل هذه المنتجات الذي يرائقه التوسع في استهلاكها التقدم الاقتصادي عرفنا ان هذه التقديرات ستتضاعف مع نهاية هذا العقد *

(٦٦) المصدر
Dr. Zdenek A. Engdthaler,
Final Feasibility Study for The Ceramic Compined Plant 1 In
Jordan, (Jordan Centre For Industrial Development, Ministry
of National Economy, Amman, 1970) P. 41- 77

اما بالنسبة للسوق المحلية (ثعلى الرغم من عدم وجود الاحصاءات الخاصة) التي تمكس مقدار الطلب المحلي على هذه المنتجات * الا ان تقدير الطلب عليها في الضفة الشرقية يمكن ان يفيد في هذه الناحية * فلقد قدرت حاجة الضفة الشرقية (من قبل Zdenek) لعام ١٩٧٨ من بلاط الجدران بحوالي ٢٦ الف طن ومن الادوات الصحية بحوالي ١٠٤ الف طن * واذا ما اعتبرنا ان ظروف الاستهلاك (الاتجاه نحو الاستهلاك) متماثل تقريبا مع الضفة والقطاع * ادركنا ان الاستهلاك المتوقع لهذه المنطقة سوف يكون كبيرا نسبيا اذا ادخلنا في عين الاعتبار اي توقع لزيادة الاسكان ثانة سوف يرافقه زيادة سريعة في اتجاه الاستثمار في قطاع البناء الامر الذي يتطلب توسع في استهلاك المصنوعات الخزفية (فاذا ما قدر لهذا المشروع ان يري انتاجه النور في سنة ١٩٨٥ ومع توقع زيادة السكان - الى ٢٥ مليون نسمة - حسب ما قدرته بعض المصادر اي بنسبة ٢٠٠% عما هو عليه حاليا * الامر الذي يجعلنا نميل الى تقدير زيادة الطلب على المنتجات - البلاط والادوات - بنفس النسبة على الاقل * فمضى ذلك ان انتاج المصنع المقترح يكاد لا يغطي الحاجة المحلية * وحتى اذا زاد عن السوق المحلي فسوف يكون بالسوق العربية المجاورة المجال الملائم لتصريف الانتاج) *

ثانيا : المصنع المقترح

١. قدرات اولية :-
 - (١) حجم الطاقة الانتاجية
 - أ * غط انتاج البلاط ٦٠٠٠ طن سنويا
 - ب * غط انتاج الادوات الصحية ٤٠٠٠ طن سنويا
 على ان يبدأ المشروع بالانتاج (بكامل طاقته الانتاجية) اعتبارا من السنة الثالثة لبداية الاستثمار *
 - (٢) حجم رأس المال *

يقدر اجمالي رأس المال بحوالي ٤٢٤٥ مليون دينار على ان يخصص منه ٢٦٠ الف دينار لتغطية كلفة رأس المال العامل والباقي ٢٨٨٥ مليون دينار لتغطية التكاليف الراسمالية الثانية *
 - (٣) موقع المشروع :

المنطقة المقترحة مبدئياً في منطقة (القدس - بيت لحم) على اعتبار انها في مركز متوسط ولقربها من مواقع المواد الخام *

(٤) حجم العمالة

يتوقع ان يتيح المشروع العمل الدائم لحوالي ٢٣٠ عاملاً ومستخدمين
منهم ٤١ عاملاً مدرباً و ١٨٩ عاملاً فني واداري * (علاوة عن فتح المجال أمام
المزيد من السيدات العاملات خلال سنوات الانتشاء الثلاث الاولى) *

العمالة المقـدرة

جدول رقم ١٠ / م / ١٠

معدل الاجر اليومي بالدينـيـار *	العدد	العمالة
(٥)	١٨٩	٠١ عمالة ماهرة (بما في ذلك الادارة
١٨	١	مدير
١٢	٦	رئيس قسم
٥	٢٣	اداري
١٦	٥	مهندس
٤	٩٣	عامل مدرب
(٣)	٤١	٠٢ عامل غير ماهر
٤٦٤	٢٣٠	الاجمالي

* جرى تقدير العمالة والاجور حسب مصادر مصنع الخزف الاردني * ودراسة
الجدوى الاقتصادية لصناعة الخزف (المرجع السابق * Final Feasibility

٢٠ وصف عمل المشروع -

أ٠ الانتساج

أ/١ خط انتاج البلاط

الطاقة الانتاجية المقترحة ٦٠٠٠ طن سنويا (٦٠٠٠٠٠٠ م^٢) منها
 ٨٠ % بلاط قياس ١٥ × ١٥ سم (حوالي ٤٨٠٠ طن)
 ٢٠ % بلاط قياس ١٠ × ١٠ سم (حوالي ١٢٠٠ طن)

أ/٢ خط انتاج الادوات الصحية

الطاقة الانتاجية المقترحة ٤٠٠٠ طن سنويا (٦٦٠٠٠ قطعة) منها
 ٨٠ % ابيض تجارى (حوالي ٣٢٠٠ طن)
 ١٠ % ملون تجارى (حوالي ٤٠٠ طن)
 ١٠ % متمساز (حوالي ٤٠٠ طن)

ب٠ المواد الاولية

ب/١ مسخت انتاج البلاط

٠١ كاولينين Kaolinic Cloy

٠٢ دلمصال Limestone

٠٣ فريتمز Frits

وهو عبارة عن مواد تزجيج * وتقدر حاجة الصناعة منها السنوية :

١٤ غم لكل بلاطه قياس ١٥ × ١٥ سم *

١٦ غم لكل بلاطه ملونة قياس ١٠ × ١٠ سم *

ومن هذه الطادة تحتاج الصناعة الى نسبة ٢ % منها بلون (فريتمز)

٠٤ زيركوليسوليت Zerkonuselet

٠٥ جيس ابيض Hebor

٠٦ بلاط حرارى Fire-Clay Kiln Furn. ture *

ويحتاج المصنع الى ١٠٠ طن سنويا *

٠٧ بالاضافة الى مواد مساعدة اخرى * وتقدر حاجة المصنع (صناعة

البلاط) الى حوالي ٨٤٠٠ طن سنويا من المواد الخام (٦٧)

قيمتها الاجمالية حوالي ٢٠٠ الف دينار سنويا (سعر الطين

* C.I.F = ٢٤ دينار)

ب/٢ - خط انتاج الادوات الصحية *

China clay	كاولين	٠١
Exadorn	جبس	٠٢
Feldspar	مواد مساعدة	٠٣
Frit	مواد ترجيح	٠٤

يحتاج النوع الابيض الساده الى ٦% من الوزن الصافي
يحتاج النوع الملون ٣% من الوزن الصافي

٠٥ - ملصال *

٠٦ - مواد اخرى * مثل مواد التلوين وغيرها *

وتقدر حاجة المصنع لانتاج ٤٠٠٠ طن ادوات صحية الى حوالي ٥٧٠٠
طن من المواد الاولية سنويا (٦٨) *
والكلفة المباشرة للمواد حوالي ٢٢٥ الف دينار (سحرالطن = ٤
دينار تقريبا) *

ج - طريقة الانتاج *

ج/١ - بالنسبة للمسلط :

طريقة الانتاج المقترحة تقوم على نموذج التسوية الحرارية المزدوجة
Double firing method (حسب الشروط الأوروبية) وتتم عملية الانتاج
بالمراحل التالية :-

- ٠١ - عملية فحص المواد الاولية ومطابقتها للمواصفات
- ٠٢ - عملية فرز المواد وتجهيزها حسب مقادير الخلطات المطلوبة *
- ٠٣ - عملية طحن الخلطات لاجراء التجانس فيما بين اجزائها *
- ٠٤ - عملية غربلة الخلطات
- ٠٥ - عملية الفلتر Filter - Pressing حتى يتم التخلص من الماء الزائسد *

(٦٨) حسب تقديرات UVI/DO المرجح السابق *

* جرى تقدير قيمة المواد الاولية حسب تقديرات شركة مصانع الخزف الاردنية
من الاسعار الدولية المعلنة *

- ٠٦ عملية التجفيف
- تدخل المواد في خلطة كبيرة وهنا يجرى تجفيف لدرجة $80 + 0\%$
- ٠٧ عملية الخلط بإضافة الماء * Grinding
- ٠٨ عملية الكبس Prissing
- تدخل الخلطة الى المكبس الاوتوماتيكي ليأخذ شكل البلاط النهائي *
وهنا يحمل على عربات لنقله الى الفرن *
- ٠٩ في طريقة الى الفرن تجرى عملية التجفيف لنسبة 10% وهذه المرحلة تجرى في ممر خاص لمدة ٢٤ ساعة *
- ٠١٠ تدخل العربة (المحملة بالبلاط) الى الفرن تحت درجة حرارة $1160 + 0\%$ وعملية التسوية هذه تأخذ بين $60 - 70$ ساعة *
- ٠١١ تجرى عملية فحص البلاط الخارج من الخرف يدوياً ، بحيث يعزل البلاط غير المنتظم والكسر * ويعاد الى المواد الاولية *
- ٠١٢ عملية التزجيج Glazing
قبل التزجيج يجرى تلميع البلاط بواسطة الماء الساقط ثم يطلى بطبقة الزجاج *
- ٠١٣ مرحلة التسوية الثانية Glost firing
يتم تحميل البلاط في عربة النقل وتدخل الى الفرن تحت درجة حرارة $1040 - 1060$ لمدة ٢٤ ساعة *
- ٠١٤ عملية التثبيت والتخليط
ليوزع بعد ذلك على اماكن البيع او التخزين *
- ٢/٣ - خط انتاج الادوات
الطريقة المقترحة (حسب الطريقة الصينية) الشوا * لمرة واحدة .
(Single firing method) وبمر الانتا ج بالمراحل التالية : =
- ٠١ تحضير المواد الاولية *
- ٠٢ عرلة المواد
- ٠٣ خلط المواد بالماء *
- ٠٤ عملية التشكيل بالقوالب *
- ٠٥ عملية التجفيف والتلميع *
- ٠٦ عملية التزجيج *
- ٠٧ عملية الشوا * في فرن تحت درجة حرارة $1250 - 1280$ م ° *
- ٠٨ عملية التلميع *
- ٠٩ عملية التثبيت والتخليط
- ومن ثم يجرى توزيع الانتاج على المخازن او البيع *

ثالثا : التحليل الفصلي

٠١ رأس المال الثابت

جدول رقم ٣٢م/٤/١٠

بالالف دينار

المجموع	٢	١	٠	البيان / السنة
٥٠	---	---	٥٠	٠١ اراضي
١٨٦٠	٤٣٥	٩٦٥	٤٦٠	٠٢ الات ومعدات وافران
١٤٠٠	٣٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٠٣ ابنية وانشاءات (صناعية ومدينة)
				٠٤ وسائل نقل
١٨٠	١٠٠	٨٠	---	عربات وسكك حديدية
١٠٠	٥٠	٥٠	---	روافع وسيارات رافعة
٠٧٥	٥٠	٢٥	---	سيارات نقل
				٠٤ شبكات وتعدادات
١٢٥	٥٠	٥٠	٢٥	كهرباء
١٥	٠٠	٠٥	١٠	مياه
١٥	١٠	٠٥	---	٠٥ عدد وادوات
٢٥	٠٥	٢٠	---	٠٦ اثاث
٣٨٤٥	١٠٠٠	٢٠٠٠	٨٤٥	الاجمالي

من الملاحظ ان الجدول اعلاه قد تضمن كلفة الاستثمار الثابت والتنسي

قدرت بمبلغ اجمالي ٣٨٤٥ مليون دينار

وقد تم تخصيصها على سنوات الانشاء (٢٠١٠ ، ٢٠١١) كما هو موضح في اعلاه

جدول رقم ٣٣م/٤/١٠

بالالف دينار

المجموع	٢	١	٠	البيان / السنة
٣٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠١ بالعملة الاجنبية
١٠٠	٢٥	٢٥	٥٠	٠٢ بالعملة المحلية
٤٠٠	١٢٥	١٢٥	١٥٠	الاجمالي

٣٠ كلفة التشغيل

كلفة التشغيل السنوية (باللديار) جدول رقم ٣٤م/٤م/١٠

٢٠٠٣	البيانات / السنة
٤٤٥	٠١ مواد اولية في الانتاج
٨٢	٠٢ مواد تشغيل وعرض
(٢٢٠)	٠٣ عمالة وتشغيل
٢٨٢	٠٤ عمالة ماهرة
٣٧	عمالة غير ماهرة
٣٢	٠١ مخصصات اجتماعية
٤٥٠	٠٥ نفقات دوران المصنع
١٧٠	الصيانة ، وقطع ليار
(٦٩)	الإهلاك
٦٥	زيت وقود
٥٠	مياه وكهرباء
١٣١	٠٦ نفقات تدريب و (start up)
٢٥	٠٧ تكاليف بيع أخرى
١٤٨٥	الاجمالي

٤٠ قيمة المخرجات

سيتم تقديرنا المخرجات السنوية (قيمة المبيعات) على أساس ان المشروع سوف يباشر الانتاج اعتبارا من السنة الثالثة للتأسيس بكامل طاقتهم الانتاجية (١٠٠%) وانه سوف لن يكون هناك فائض في العرض من الانتاج .

(٦٩) لقد تم احتساب قيمة الإهلاك حسب الطريقة المعمول بها في مصانع الخزف

الاردنية القائمة كما يلي :-

٢% من قيمة المباني والأشياء ، ١٠% من قيمة معدات الافران

٧% من قيمة الصرّات ، ٢٠% من قيمة الروافع والحدود

٣% من قيمة الاثاث والمفروشات . لاحظ تقرير مجلس ادارة شركة مصانع الخزف الاردنية

لسنة ٧٩ ، ٧٨ من ١٧٠ .

وهكذا فان الجدول التالي يعكس قيمة الانتاج السنوية *

قيمة الانتاج السنوي (بالالف دينار) جدول رقم ٣٥ م/٤/١٠ (٧٠)

المنتج	الانتاج السنوي بالطن	سعرالطن	الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤
البلاط	٦٠٠٠٠	١٦٣ر٢	٩٨٠
الادوات الصحية	٤٠٠٠	٤١٠ر٠	١٦٤٠
الاجمالي بالعملة الاجنبية			٢٦٢٠

معدل عائد الاستثمار (٦)

من الجدول التالي نستطيع ان نستشف معدل العائد السنوي *

المنافع والتكاليف المباشرة (بالالف دينار) جدول رقم ٣٦ م/٤/١٠

البيانات / السنة	٠	١	٢	٣-٢٠٠٤
المواضع				
اثبات الانتاج	---	---	---	٢٦٢٠
التكاليف				
رأس المال الثابت	٨٤٥	٢٠٠٠	١٠٠٠	---
رأس المال العامل	---	١٥٠	١٢٥	١٢٥
كلفة التشغيل	---	---	---	١٤٨٥
المنافع الاجمالية				١١٢٥
عائد الاستثمار الصافي (٦)				٢٦٧%

ان عائد الاستثمار اعلاه ٢٦٧% يعتبر بالمقاييس التجارية عاملا

مشجعا على الاستثمار في المشروع، وحتى يأخذ تحليلا ابغاده المرسومة

(٧٠) جرى اعتماد السعر العالمي (C.I.F) للمنتجات تماثلة * / لاحظ قوائم اسعار

شبكة مصانع الخزف الاردنية والتقرير السنوية لمجلس الادارة لشركة مصانع الخزف

١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ *

سوف نقوم طلياً بتحليل البند وى الاجتماعيات إضافة هذه الصناعة *
 رابعا : تحليل البند وى الاجتماعيات :

فى هذه المرحلة سوف يقوم تحليلنا على تمويل مختلف المداخلات والمخرجات
 والتدفقات النقدية للمشروع الى مصادر رها المحلية لا جنبيقوكد لك العمل لظلمة و فبراطمة
 ومن ثم تحسبها لقيمة لحالية لها *
 * القيمة لحالية للمنفذها لتقريباً لسنة صفر *
 التدفقات نقدية والقيمة لحالية ليقبلصوائد والتكاليف

جدول رقم ٢٧ / ٤م / ١٠

بالتاريخ

١٤	٢٠٠٣				*)
	٢٠٠٣	٢	١	٠	
١٧٠١٩	٢٦٥٠	—	—	—	١ * الناتج بالعملة الاجنبية (الموفرة)
١٥٦	٧٢	—	—	—	٢ * خدمات اجتماعية
٢٢٦٩	—	١٠٠٠	٢٠٠	٨٤٥	٣ * تكاليف الانشاء *
١٧٧٧	—	(٦٥٠)	(١٠٠٠)	(٤٠٠)	٣-٥ مواد اجنبية
١٨٦	—	(٥٠)	(١٠٠)	(٦٠)	٣-٦ اشخاص اجانب
٤٠٩	—	(١٠٠)	(٧٥٠)	(٢٥)	٣-٧ عماله فبراطمة
١٨٩	—	(١٨٠)	(٤٠٠)	(٢٠٠)	٣-٨ مواد محلية
٦٠٨	—	(٢٠)	(١٥٠)	(١٦٠)	٣-٩ عماله طهرة
٧١٢	١٢٥	١٢٥	١٥٠	—	٤ * رأس المال العامل
٢٢٢	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	—	٤-٥ العملة الاجنبية
٨٠	(٢٥)	(٢٥)	(٥٠)	—	٤-٦ العملة المحلية (مواد)
٧٢٧٩	١٤٨٥	—	—	—	٥ * كلفة التشغيل
٢٢٨٠	(٦٦٠)	—	—	—	٥-٥ مواد اجنبية
—	—	—	—	—	٥-٦ اشخاص اجانب
٢٥٥٩	(٥١٥)	—	—	—	٥-٧ مواد محلية
١٢٥٦	(١٧٢)	—	—	—	٥-٨ عماله طهرة
١٨٢	(٢٧)	—	—	—	٥-٩ عماله فبراطمة
—	—	—	—	—	٦ * التعويلات
—	—	—	—	—	٦-٥ بالعملة الاجنبية
٥٠	—	—	—	٥٠	٦-٦ بالعملة المحلية (شحن الاراضي)

ب. القيمة الحايبة لمناخ المشروع
 في ظل هدف تعظيم الاستهلاك الكلي
 • منافع الاستهلاك الكلي (السائدة للمشروع) جدول رقم ٢٨م/٤/١٠

البيان	الرمز	رتب المحادلة	القيمة
منافع الاستهلاك الكلي	Mc	4/1	+ 2.168
منافع الاستهلاك الكلي (بالحملة لا جيبية)	F	4/2a	+ 7.581
منافع الاستهلاك الكلي (للحماله فيرالما هو)	L	4/2b	- .593
منافع الاستهلاك الكلي (الحملة الماهرة)	W	4/2c	- 1.664
منافع الاستهلاك الكلي (باد خال لثال)	Sc	4/3	+ .584
منافع الاستهلاك الكلي (القطاع الخاص)	Sc ^P	4/3a	+ .711
منافع الاستهلاك الكلي (القطاع الحكومي)	Sc ^G	4/3b	+ 1.566
منافع الاستهلاك الكلي (الحملة)	Sc ^L	4/3c	+ .307
منافع الاستهلاك الكلي الصافية	C	4/4	+ 3.78

الخلاصة :

طلما كانت منافع الاستهلاك الكلي الصافية قيمة موجبة عالية وفي ظل هدف الرضا العام (رفع مستوى الاستهلاك) فان هذا الامر يحفز التوسعية بتبني هذا المشروع.

خلاصة الباب الرابع :

تناولنا في هذا الباب دراسة استراتيجية التنمية الصناعية ، هذه الاستراتيجية التي تركزت على تبني نموذج للتنمية الصناعية الشاملة باعتبار الصناعة هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية للمنطقة .
 وفي ضوء بحثنا تبينت قرن قيام قطاع صناعي قائم في الاقتصاد الوطني (التصنيع الصناعي) تساهم بتدبير اوفى من حجم الناتج المحلي الاجمالي وتساهم ايضا باستيعاب حجم اكبر من القوى العاملة وبالتالي تساهم في دعم ميزان المدفوعات .
 فلقد اوصت الدراسة بتبني استراتيجية تنمية صناعية تقوم بالاساس على دعم وتطوير الصناعات القائمة ومن ثم فتح المجال امام صناعات جديدة لتلبية حاجة السوق المحلي وحتى طرق باب التصدير ، اذ ان مستقبل اية صناعة في ظل الظروف الدولية الراهنة يكاد يكون مخدوما اذا هي اقتصر على السوق المحلي .

وهكذا جاء فهمنا لمستقبل التنمية الصناعية في الضفة والقلاع ميثاقياً مع استراتيجية التنمية الصناعية الحربية التي ركزت عليها جميع مؤتمرات التنمية الصناعية الحربية (المشتركة) ، ومع توجيهات مؤتمرات التنمية الصناعية الدولية (المنظمة) في ذال هيئة الامم المتحدة ومناقشتها للتنمية الصناعية UNIDO * .

وعنى تتغلى المنطقة - الضفة والتطاع - عقبه الولوج في مجال الصناعات الكبرى ، التي با زالت تفتقر لها حتى الآن ، أوحت هذه الدراسة بضرورة تبني بعض المشاريع الهامة في هذا السياق بعد ان ثبت بالتعليمات الفني (Social Benefit-Cost Analysis) الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتبني مثل هذه المشاريع * ولقد ستنا ذلك كله في ثلاثة فصول رئيسية جاءت كما يلي :-

الفصل الثامن :

تتاول استراتيجية ومنطلقات التنمية الصناعية ، نظرا لصغر حجم المساحة المقدره للضفة والقلاع ومع ميلنا لتوقع زيادة ملاردة في عدد السكان ، ومن اجل قيام كيان اقتصادى متوازن ، جاءت هذه الدراسة متطابقة مع مصنام الدراسات الخاصة وتقوم على ضرورة ان تكون هذه المنطقة محدلة بشكل دقيق * وعليه فان تصورنا لجميلة التنمية الصناعية يتووم على تشجيع الصناعات الوطنية ودعمها للنهوض بهما ومن ثم فتح المجال امامها للتقدم *

وفي هذا الفصل درنا ايضا منطلقات التنمية الصناعية التي تتووم على تنمية الصناعات الحرفية ذات البذور التاريخية في المنطقة ، ومن ثم تنمية الصناعات الصغيرة والتي تمثل النسبة الخالية للصناعات القائمة ، وكذلك تنمية الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم * ولم نهمل ان نعدد اهم المشاكل التي تواجه كسبل صناعة من هذه الصناعات ، والتي يأتي على رأسها المشاكل المالية والادارة والفنية والتسويقية * علط بأنه هناك تاسم مشترك بين جميع انواع الصناعات ، وضرورة بناء القواعد الاساسية (البنية التحتية) من طرق مواصلات ووسائل نقل ... حديثة ومصادر للطاقة * وبالتالي حتى تصبح السبل ميسرة امام الصناعات والصناعيين لزيادة توجهم الصناعي والتوسع في الاستثمار الرأسي والافقي *

ودعن يحدد تنمية الصناعة المستقبلية ومن أجل التغلب على المشاكل الجمة التي تواجه الصناعة اقترحت هذه الدراسة اعتماد نموذج للتنمية الصناعية يبدأ مع المراحل الاعدادية من الدراسة ، وكذلك اقامة مساجد التدريب المهني المتوسطة ، وعند الحورات والاندوات في سبيل التغلب على المشكلة الادارية والفنية *

وكذلك اقتنعنا اتامة المجموعات التعاونية الصناعية ذات الافراض المختلفة * وكذلك اتامة المجموعات الصناعية لتخليب الصناعة على مشاكل التسويق والتمويل * وللتغلب على مشكلة ارتفاع كلفة الانتاج والتمويل ايضا تناولت الدراسة مجال تقديم المنتج والمساعدات الصناعية وكذلك توفير الاعطاش الذريبية والقروض بالشروط السهله بالاضافة الى اعتماد قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي والتعاون في هذا النطاق مع المنظمات العربية واندولية والمؤسسات المالية المتخصصة *

الفصل التاسع :

تناولنا بالدراسة نموذج تحليل الجدوى الاجتماعية (S.B-CA) لتقييم المشروعات * ونحن بصدد تبني بعض المشروعات الصناعية كان لا بد من اعتماد معيار نموذجي لاثبات جدوى اتامة هذه المشاريع * فعلاوة على أن معيار الجدوى الاجتماعية كان مفيدا بشكل مباشر (من حيث اثبات جدوى اجتماعية اقتصادية لانتاجية لاتامة المشاريع المقترحة) الا انه يعتبر وسيلة مستحدثة من وسائل تحليل الاقتصادى ذات فائدة علمية وعملية (يمكن ان يستفيد منها الطلبة على مستوى الاقتصاد في دراساتهم لمساقات تقييم المشاريع وبعوث الجدوى الاقتصادية) *

هذا وجاء اختيارنا لهذا المعيار علاوة عما يتصف به من الشمولية في التحليل (نالرا لانه يدخل في الاعتبار كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المشاريع * فهو ايضا جاء متطابها مع ما توحي به لجان هيئمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية باعتباره اسلوبا امثلا للتحليل خدوبا في المجتمعات النامية والرائية للنتدم *

وفي هذا الفصل تمنا بالتساوي اهم المتاييس الاجتماعية (اسعار الذلل للاهور والاستثمار) واعتمدنا بذلك على العمليات الاقتصادية المطبقة في الضفة والقطاع وكذلك على الارقام الاولية المتدرة للمشاريع المقترحة * ايضا قمنا بتحويل النموذج (SB - CA) الى معادلات رياضية من أجل تسهيل خطوات التحليل والعمليات الحسابية *

ملاحق الدراسة :

تناولنا بل اربعة مشاريع صناعية مقترحة بخبة اثبات جدواها الاقتصادية من خلال نموذج التحليل الذي درسناه مفصلا في الفصل السابق * وجاءت هذه المشاريع في اربعة ملاحق هي :
الملاحق الاول (صناعة البترول) *

درستنا اقامة مشروع نموذجي لتكرير البترول المستورد في منطقة تريبسة من ساحل البحر (قزة) وبلغت كلفة هذا المشروع الرأسمالية حوالي ٦٣ مليون دينار وكلفة التشغيل السنوية ١٥٣ر٥ مليون دينار * وبداخل اسعار النظام (الاسعار الاجتاعية) وفي ذال خدمة الاستهلاك الكلي الصافي كانت مجتمعة اشقات هذا المشروع ٣١ر٤ مليون دينار * مما جعلنا نوصي بضرورة تبنيه

المطرق الثاني (صناعة الكهرباء)

تناولنا بالبحث الجدوى الاقتصادية لاقامة سلسلة الكهرباء وطنية لتوفير احتياجات المجتمع المحلي من الطاقة الكهربائية * على أن يكون مركزها في مسبي قلاع قزة لتوفير مياه التبريد * * ومن خلال التحليل فقد يتم تقدير كلفة المشروع الرأسمالية بحوالي ٧٠ مليون دينار * اما كلفة التشغيل السنوية فقد رت بحوالي ٢٥ر٤ مليون دينار * واثبتت التحليل الفني انفاة المشروع الى اجمالي الاستهلاك الصافي ب ٦٣ر٥ مليون دينار * الامر الذي يعزز جدواه الاقتصادية *

المطرق الثالث (صناعة الفوسفات)

تناولنا بالبحث اقامة مشروع لتعدين خام الفوسفات الموجود في المنطقة كمرحلة اولي ومن ثم في مرحلة تالية يمكن اقامة الحديد من الصناعات المكملة والتي يأتي على رأسها صناعة الاسمدة الفوسفاتية * وبلغت كلفة المشروع الرأسمالية حوالي (٤٦) مليون دينار وكلفة التشغيل السنوية (١٩ر٥) مليون * ومن خلال التحليل فقد كانت اشقات المشروع للاستهلاك الصافي بحوالي (٤٢) مليون دينار * وهذه تعتبر قيمة اجتماعية عالية مما يدعم جدوى اقامة هذا المشروع *

المطرق الرابع (صناعة الخزف)

بالرغم من هذه الصناعة تعتبر متوسطة الحجم على فكن الصناعات المتترعة الثلاث السابقة ، فان توفر المواد الخام الرئيسية في المنطقة يمكن أن يميز الجدوى الاجتماعية لاقامتها *

وعتني في ظل فرض استيراد المواد الخام بشكل عام (بنسبة ٨٠٪ من اجمالي حاجتنا للصناعة) الا انه ثبت بالتحليل الرقمي جدوى اقامة هذا المشروع *

هذه الملاحق اجتمالا تصغير مؤشرات على أسلوب البحث ونقاط إرشاد
في توجه الصناعة (المطابقة، المواد الخام، التحدين، وتصنيع المواد الأولية
المتوفرة) كل ذلك للاعلال معمل المستوردات وخدمة الطالب المجلي والتوجه
نحو اسواق التصدير * ومجمل المشاريع المقترحة تصبر حلقة اولى من حلقات
التنمية الصناعية التي يراد لها النهوض *

اجمالي البحث :

تتاولنا في هذا البحث الصناعة في المناطق الحربية المحتلة (الضفة والقطاع) ومستقبل تطورها • جاء ذلك في اربعة ابواب رئيسيه ، اشتملت على عشرة فصول بالاضافة الى المقدمة والخاتمة • وقد بحثنا الجوانب التالية :-

- الاطار الزمني والمكاني للدراسة
- المقومات الذاتية للتنمية الصناعية
- المصنوعات والصناعة في ظل الظروف الراهنة
- مستقبل الصناعة في ظل ظروف حرة

وفي الاطار الزمني والمكاني للدراسة ، حاولنا تقصي الابعاد التاريخية للصناعة

في المنطقة ضمن مساحتها الجغرافية المعروفة ، خلال الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ومن ثم خلال الفترة التي اعقبت ذلك الاحتلال • وحاولنا ما امكن الوقوف على الارقام الحقيقية التي تعكس حجم المؤسسات الصناعية القائمة وعجم الناتج الصناعي والعمالة الصناعية •

ولم نتناول في هذا المجال الفترة الزمنية التي سبقت عام ١٩٤٦ • اذ من المعروف ان المنطقة قد خضعت لسلطة حكومة الانتداب البريطاني منذ عام ١٩٢٠ بعد ان دخلتها جيوش الاحتلال فعلا عام ١٩١٧ • فلقد قام دارسون آخرون بتحليل تلك الفترة التي اُدت بحكم سياسة حكومة الانتداب الى انهيار الاقتصاد العربي الفلسطيني •

وفي الفترة الواقعة بين عام ٤٦ - ٦٧ بدأت الصناعة الحربية في الضفة والقطاع بالاتجاه نحو النهوض • واخذت تساهم بنصيب متزايد من الناتج المحلي الاجمالي وباستيعاب القوى العاملة (علما بأن معظم هذا الاتجاه كان نابذاً في الاصل من المبادرات الفردية) • فأصبحت الصناعة تساهم بـ ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الحربية عام ٦٥ ، وبحوالي ٤,٣٪ منه لقطاع غزة عام ١٩٦٦ • وكان يحصل بالصناعة الوطنية ٢٢٥ الف عامل ومستخدم بالضفة والقطاع •

ومع مضي اكثر من (١٥) عاما على الاحتلال الاسرائيلي ، الا ان بقيت تراوح مكانها ففي سنة ٧٩ بلغت قيمة الناتج الصناعي (٧) مليون دينار باسعار ٦٩ للضفة والقطاع كان يشمل بها ٢٢ الف عامل • واذا أخذنا بعين الاعتبار زيادة سنوية بالاسحمار بين ٦٦ - ٦٩ بمعدل ١٠٪ كحد ادنى ، فان القيمة الحقيقية للناتج الصناعي لا تتجاوز (٥) مليون دينار • وبالمقارنة مع الارقام المحطاه لعام ٦٦ فان ذلك يؤكد بطولات المقولة التي ادعت (بان الاحتلال الاسرائيلي قد عمد الى تشجيع الصناعة لا سيما في بداية الاحتلال) •

الا اننا نستطيع القول ان الصناعات الحربية القائمة ما زالت بمخزونها صناعات تحويلية (حرفية) فمن بين الصناعات القائمة في الضفة الغربية عام ٧٦ حوالي ٩٤% تستخدم اقل من (١١) عاملا ، وبلغت هذه النسبة (١٢%) من مجمل الصناعات القائمة في قطاع غزة *

المقومات الذاتية للتنمية الصناعية :

لقد حاولنا في هذا الجزء من البحث تلمس مدى توافر المقومات الذاتية والمستوى تعتبر اساسية لاية نهضة صناعية في المنطقة *

وعلى الرغم من عدم شتى المنطقة بالموارد الطبيعية ، الا ان المكتشف منها غير مستغل بالشكل الامثل * ضمن الثابت لز خامات الفوسفات والزجاج والجير والجبس تتوافر بكميات قابلة للاستغلال التجاري ، علاوة على املاح البحر الميت التي تعتبر ثروة بعد ذاتها (حوالي ٤٢ بليون طن من الاملاح الذائبة) وحتى فترة قريبة كانت اسرائيل هي المستفيد الوحيد من هذه الثروة *

اما الثروة الزراعية ، فعلى الرغم من ان المنطقة تعتبر زراعية في الغالب وحتى الان لم يجز استغلالها بالشكل الامثل * خصوصا اذا عرضنا ان نسبة الاراضي المروية في الضفة الغربية لا تزيد عن ٥% من المساحة المزروعة * وكذلك فان الصناعات الزراعية ما زالت معدودة ، الامر الذي يجعلنا نتطلع الى حسن استغلال الثروة الزراعية ، واقامة المزيد من الصناعات التي تعتمد على الزراعة كمصدر للمواد الأولية *

وبالنسبة للموارد البشرية ففي المنطقة حاليا حوالي مليون وربع مواطن (لسنة ١٩٧٩ تبلغ نسبة ذوى النشاط الاقتصادي منهم حوالي ٢٣%) الا ان نسبة المساهمين فعلا في قوة العمل لا تزيد عن نسبة ١٨% * وهذه نسبة متدنية حتى بالقياس الى بعض الدول النامية *

وكذلك فان التكوين الرأسمالي يتأثر بضعف الميل الحدي للادخار (٢١% سنة ٧١ ، ١٧% سنة ١٩٧٧ من اجمالي الدخل المتعرف به) * بالاضافة الى هروب رأس المال الى الاسواق الخارجية * الامر الذي يعتبر عاملا اضافيا لضعف الاستثمارات والتوسع في القطاعات الانتاجية *

السوق المحلي يعتبر عاملا مهما في تحديد شكل ومدى الصناعة الوطنية *

وعلى الرغم من ديمر حجم السوق المحلي من حيث ضيق المساحة الجغرافية ومحدودية حجم السكان ، الا ان مجمل الانفاق على السلع الصناعية قد بلغ سنة ٧٩ حوالي (١٦٤) مليون دينار اي بنسبة ٤٣% من مجمل الانفاق المحلي الخاص * وفي نفس الوقت لا حذنا ضعف مساهمة الصناعة الوطانية في الاستهلاك المحلي ، فقد بلغت قيمة الناتج الصناعي ٢١٥ مليون دينار سنة ٧٩ وهي تمثل بنسبة ١٣% فقط من مجمل الاستهلاك الصناعي المحلي * الامر الذي جعل السوق مفتوحا امام السلع الاجنبية المستوردة ،

تقد تجاوز الحجز التجاري سنة ٧٩ يبلغ ١١٦ مليون دينار (علما بأن الحجز التجاري مع اسرائيل وحدها كان في ذلك العام ١٢٨ مليون دينار) • بينما بلغ الحجز فسي تجارة السلع الصناعية لوحد ما حوالي (١٢٣) مليون دينار ولم تخط الصادرات الصناعية سوى ١٤ر٥ % من قيمة الواردات •

كل ذلك يعني أنه اذا ما أريد تقليص الفجوة في ميزان التجارة الخارجية ، فلا بد للصناعة الوطنية من أن تأخذ نصيبا متزايدا في التصدير والاحلال محل الواردات مما يعني ان السوق المحلية لديها القدرة على استيعاب المزيد من الصناعات الوطنية • وذلك يكون ممكنا في ظل سياسة صناعية واعية تكون قادرة على استيعاب حاجات السوق المتزايدة وتعكس الفائدة الموجودة من استغلال الثروات الوطنية (الطبيعية والبشرية) وفي نفس الوقت تكون قادرة على ترشيد الاستهلاك والا استثمار •

منحوقات الصناعة في ظل الظروف الراهنة :

تطرقت الدراسة في مجال بحثها لهذه الناحية الي : سياسة حكومة الاحتلال الرامية الي تدبير البنية الاقتصادية العربية • والحاجة الي رأس المال من اجل دفع عجلة النهوض الصناعي • ومن ثم مشكلة التسويق القائمة • وبناء على ذلك حاولنا التنبؤ بما سيكون عليه القطاع الصناعي خلال الحقبة الزمنية القريبة القادمة • وللمتطلب على مجمل المنحوقات القائمة حاولنا تبني برنامجا ثلاثيا للدعم الصناعي وجاء ذلك مفصلا على النحو التالي :

السياسة الاسرائيلية :-

يمكن تلخيص هذه السياسة ، بأقراء العمال العرب على العمل في الكيان الاسرائيلي • والقيود الجمركية • والضرائب الباهظة على الانتاج • علاوة على اغراق الاسواق واغلاق المصارف العربية • كل ذلك ادى الي احداث تغيير في بنية الصناعة العربية بعد عام ٧٤ بشكل واضح ، فمثل بالاتجاه للتوسع في الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية في حين تراجع بعض الصناعات الاخرى مثل الانسجة والالبسة والجلود والاخشاب •

أما العاملون في الصناعة الاسرائيلية من ابناء المنطقة فقد زاد عددهم من ١٤ الف سنة ١٩٧٠ الي ١٧ الف سنة ٧٩ (علما بأن فارق الأجر الذي كان يشاهد في اسرائيل عما كان سائدا بالمنطقة • كان يعتبر هاملا اضافيا لاستقطاب عنصر العمل الي الكيان الاسرائيلي علاوة عما يعنيه من احتلال كاهل الصناعة الوطنية بتكاليف متزايدة) ففي سنة ٧٩ مثلا كان معدل أجر العامل الصناعي بالضفة الغربية ١٤٢ دينار يوميا بينما كان في اسرائيل ذاتها ٢٢٢ دينار يوميا • وبالرغم من فارق الأجر فان انتفاء فرص العمل الجديدة في القطاع الصناعي ، وعدم رغبة اسرائيل بالتوسع الكافي في استيعاب الايدي العاملة العربية ، دفع اعدادا كبيرة من القوى العاملة بالتوجه للعمل خارج المنطقة المحتلة •

وبعد عام ٧٥ وما أعقبه من اتفاقات (كامب ديفيد) و استرخاء عسكري على جبهات القتال وعودة الالاف من العمال المجندين و بالمقابل فان المزيد من عمال المناطقة المحتلة الحرب أصبحوا يتجهون شرقا بشكل متلاحق (بلغ عدد المخادرين للمناطقة عام ٧٩ بتعهد العمل عن طريق الاردن حوالي ٢٧ الف عامل) .
نقص رأس المال :-

قدرنا بحجم رأس المال المستثمر في الصناعة بحوالي ٢٢ مليون دينار باسحار ٦٩ - وهو مبلغ متواضع جدا بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية . وعلى الرغم من ذلك فان حجم الطاقة الانتاجية لرأس المال المستثمر في الصناعة دون المستوى المرفوب (بلغ عدد المصانع التي تحمل بحجم طاقة انتاجية اقل من ٥١ % حوالي ٤٥ % من الصناعات القائمة عام ٧٩ . والتي تحمل بحجم طاقة انتاجية ٥١ - ٨٩ % حوالي ٥٤ %) . اي كان أكثر من ٩٠ % من الصناعات القائمة تعمل دون مستوى الطاقة الانتاجية الامثل .

مشكلة التسوييق :-

تواجه الصناعة القائمة منافسة غير متكافئة أمام الصناعة الاسرائيلية بالاضافة الى القيود المفروضة عبر الجسر على الانتاج الصناعي العربي .

فمن المعروف ان الصناعة الاسرائيلية تخطى بحجم واسع من الاعفاءات والاعانات بالاضافة الى سهوله الحصول على التسهيلات الائتمانية . الشيء الذي تفتقر اليه الصناعة العربية ، الامر الذي يجعل هذه الاخيرة في وضع تنافسي صعب . فاما ان تتوقف عن الانتاج واما تستمر في العمل دون الحجم الامثل للصناعة ، وبالتالي فان عدم التناسب بين مستوى الانتاجية وتكاليف الانتاج يودي الى عدم وجود اي فرصة للتوسع (وهذا ما عكسته الارقام الفعلية لمصالحم الصناعات القائمة) .

بالاضافة الى ذلك فان الصناعة العربية لا تجد متفئسا لها في السوق الاردني والاسواق العربية المجاورة ؟ وذلك نظرا للقيود المفروضة على التصدير عبر الجسر ، اذ لا يسمح لاية صناعة بالمرور الا اذا كانت موادها الاولية اما وطنية او مستوردة عن طريق الضفة الشرقية ، وان تكون الصناعة مرخصة اصلا في وزارة التجارة والصناعة في عمان (وعليه فان اقل من ٢٩ % من الصناعة يسمح لها بالمرور عبر الجسر حسب الاحصاءات المقررة لسنة ٧٩) .

وبناء على المحركات الحالية التي تواجه الصناعة القائمة فقد حاولنا توسيع الناتج الصناعي والعمالة الصناعية خلال الفترة ٨١ - ٨٥ معتمدين بذلك على الطريقة الاحصائية بالتحليل .

فجاءت توقعات الناتج الصناعي الابدالي سنة ٨٥ حوالي ١٠٠٥ ± ٨٥ مليون دينار (باسعار ٦٩) ، والعمالة الصناعية المتوقعة لسنة ٨٥ ايضا حوالي ٢٢٤ ± ٢٧٧ الف عامل . وهذه الارقام تحكم بالضرورة ضعف مستوى الانتاج والاستخدام الصناعي اذا ما بقيت ظروف الاحتلال على ما همسي عليه الآن .

ولمخروج من المشاكل القائمة التي تواجه الصناعة الحربية فقد تبنت هذه الدراسة برنامج دعم ثلاثي للصناعة . وذلك بهدف تعاوير الصناعة الحربية فيسّر وجه المنافسة الاسرائيلية ودعم الصمود والحد من الهجرة وتخطي السلبيات والاتجاه نحو بناء قاعدة صناعية كقوة للاستغلال الاقتصادي .

ووفقا لهذا البرنامج بلخت اموال الدعم المقدرة ١٨ مليون دينار ؟ موزعة على الصناعات القائمة (كما كانت عليه سنة ٧٩) - شريحة انكاس ٢٥ % منها على القوى العاملة بالصناعة مباشرة (وهذا يحقق مبدأ العدالة في التوزيع على طرقي العملية الانتاجية) .

وقد طمّح هذا البرنامج في أن تنعكس اموال الدعم على التوسع في الاستثمار الصناعي وزيادة ايجور القوى العاملة وبالتالي الارتفاع بمستوى الانتاجية (ويمكن الاستمرار بالدعم طالما ظلت ظروف الاحتلال على ما هي عليه .

مستقبل الصناعة في ظل ظروف حرة :

حاولنا في هذا الجزء من الدراسة استشفاف مستقبل التداور الصناعي في ظل فرص انتماء الاحتلال الاسرائيلي وقيام كيان مستقل في الضفة والقطاع . ومن خلال ذلك حاولت الدراسة رسم استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية ، لا سيما وان المنطقة المقترحة سوف تستوعب عددا اكبر من السكان (٢٥ مليون نسمة) في مساحة جغرافية محدودة . ومن هنا جاءت نظرتنا لمستقبل التنمية في هذه المنطقة من خلال التخطيط الشامل والقطاعي ، ويحكم ضيق الرقعة الزراعية ، لا بد من الاعتماد على تنمية وتعاوير القطاع الصناعي ، لتصبح الصناعة تساهم بنصيب

أكبر من حجم الدخل القومي GNP ٣٠% واستيعاب حوالي ٢٥% من القوى العاملة (وهذه النسب قريبة جدا مما ترصحي به برامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) .

وبما ان هذه المنطقة بحكم انتمائها جزء من العالم العربي وبحكم طبيعته المشاكل التي تعاني منها والتي هي مماثلة لما في باقي الدول العربية ، فان تصورنا لاستراتيجية التنمية الصناعية فيها (بالصفة والقطاع) جاء متطابقا مع استراتيجية التنمية الصناعية العربية ، (وفقا لما اوصت به مؤتمرات التنمية الصناعية للدول العربية الجديدة والتي كان آخرها المنعقد في تونس ١٩٨١) .

وذلك بهدف تحقيق الامن الغذائي ، والوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب واقامة الصناعات الأساسية التي تحقق تكامل الصناعة ، وتطوير البحث في مجال استخدام موارد الطاقة المتوفرة ، والحرص على تصنيع الحد الأدنى من الخامات الطبيعية القابلة للتصدير .

وفي سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية فان تصورنا لمنطلقات التنمية الصناعية جاء من خلال الاهتمام بتنمية الصغرى ^{الصغيرة} ، والصناعات المتوسطة ، والصناعات الكبرى ايضا . وذلك بغية كفاية الاسواق المحلية والانطلاق لاسواق التصدير (اذ ان مستقبل اي قطاع صناعي ثام يعتمد بشكل اساسي على اسواق التصدير) .

أما وسائل هذه التنمية الصناعية ، فجاءت من خلال طرحنا لأساليب التغلب على مشاكل الصناعة بخافة مراحلها ، سواء كانت تتعلق بالفراحي الفنية او المالية او الادارية او التسويقية . وذلك عن طريق الاهتمام بالارشاد الفني والتدريب المهني وتدبير معاهد الادارة المتوسطة والعليا . وكذلك الاهتمام بالموصفات القياسية (لتتوافق الصناعة الوطنية مع المواصفات القياسية العالمية) ، علاوة عن العناية بالتمويل الصناعي (البنوك الصناعية . وايضا اقامة المناطق الصناعية وتوفير التسهيلات ، والضوابط الصناعية .

وقد تناولت هذه الدراسة في الجزء الاخير منها نمطا جديدا من التحليل الاقتصادي للجدوى الاقتصادية في سبيل تبني بعض المشروعات الصناعية المقترحة ، وهو نمط تحليل الجدوى الاجتماعية Social Benefits - Cost Analysis

نذرا لكون هذا الأسلوب يأخذ بحين الاعتبار النواحي الاجتماعية علاوة على النواحي المادية المباشرة للمشاريع ، فهو أكثر كفاءة من غيره على قياس الأثر الكلي لتبني بعض المشاريع المقترحة .

وحاولنا في هذا الجانب من الدراسة احتساب بعض المقاييس الاجتماعية (الضرورية للتحليل) . فقد تم احتساب اسعار الذال للأجور والعملة وسفـر الخـم الاجتماعي .

وقد وضعت هذه الدراسة النموذج أعلاه (تحليل الجدرى الاجتماعية S B - C A) في مجال الاختبار الصلي لتقييم المشاريع الصناعية المقترحة . وأثبت التحليل الحلبي جدوى اقامة مشروع الكهرباء الوطنية ، ومشروع تعديسـن خامات الفوسفات ، ومشروع صناعة البترول الخام ومشروع صناعة الخزف . باعتبارها نماذج للصناعات الأساسية والاستشرافية والتحويلية الكبرى والمتوسطة ، والضرورية لاعطاء دفعة قوية لعجلة التنمية الصناعية .

المشاكل التي واجهت الدراسة :

لا يفوتنا ونحن في معرض استخلاص نتائج هذه الدراسة ان نذكر بعض المشاكل التي واجهت الباحث والتي يمكن ابرازها بمايلي :-
(١) ان المنطقة موضوع الدراسة (الضفة والقطاع) لم تكن في أي فترة من الفترات سواء قبل ١٩٦٧ او بعدها تمثل كيانا اقتصاديا قائما بحد ذاته . الامر الذي اضطرنا في كثير من الاحيان الى تقدير بعض المتغيرات الخاصة بها من مجمل الاحصاءات الرسمية .

(٢) اضطر الباحث الى الاعتماد الى حد كبير على الاحصاءات الاسرائيلية خصوصا للفترة التي اعقبت الاحتلال عام ٦٧ . بالرغم من ان هذه الاحصاءات قد تجاهلت (عن عمد) الهامر بعض الارقام الضرورية لسلامة وتكامل التحليل الفني ، علاوة على ان هذه الاحصاءات تحاول باستمرار افراق الباحث بسبيل من الارقام المتشابهة . فقد حاولنا التغلب على هذه المشكلة من خلال اللجوء الى اظهار القيم الحقيقية للمتغيرات (قيمة الناتج الصناعي مثلا) بالاستعانة ببعض الاحصاءات التي قامت باعدادها بعض الجهات الخاص ، والدراسات الفلسطينية بشكل خاص .

(٣) مشكلة العملة . . . وبعد الباحث نفسه امام هذه المذكلة ان لا توجد عملة رسمية موحده للتداول في ظل الاحتلال ولكن العملة الاسرائيلية (نتيجة للسياسة النقدية المرسومة) قد انخفضت قيمتها بشكل كبير خلال فترة الدراسة .
وحاولنا التغلب على هذه المشكلة باعتمادنا الدينار الأردني كوحدة قياس باعتباره اثر ثباتا وقبولاً لدى المواطنين ابناء المنطقة .

(٤) نارا لكون التحليل الذي جرت عليه هذه الدراسة قد انصب على القطاع الصناعي ، لذلك لم نتطرق الى القطاعات الاقتصادية الاخرى الا بقدر محدود .
تاركين المجال امام دراسات اخرى لتتعمق بتلك القطاعات مثل الزراعة والخدمات ، يتركز اوفى .

(٥) تصبح هذه الدراسة في جزء كبير منها مجرد دراسة تاريخية ، قابلة للتدقيق فقط في ظل ظروف موضوعية وسياسية ملائمة . خصوصا عندما عالجننا موضوع التغلب على المشاكل الآتية في وجه الصناعة القائمة وسياسة الدعم الصناعي .

فمع وجود حكومة الاحتلال ، واذ ما اتبعت سياسة أكثر شدة (الخنق الاقتصادي) وفي حال اطلاق الجسور عبر الاردن فان اموال الدعم المقترحة تصبح رقما نظريا ليس من سبيل الى ايصالها الى مستحقيها .

(٦) ان محور المستقبل السياسي للمنطقة قد وضح قيدا كبيرا على التحليل .
وحاولنا التغلب على هذا المحور من خلال استشفاف مستقبل متفائل للمندقة . ويقوم على فرض انتهاء الاحتلال الاسرائيلي على أن تصبح المندقة كيانا اقتصاديا مستقلا . علما بأن هناك فروضا اخرى يمكن ان تتناولها دراسات مماثلة .

التتاء - ج .

اولا :- في فترة ما قبل ١٩٦٧ كان حجم الفعاليات الصناعية محدوداً سواءً بالصفة الخريفية او بقطاع غزة .
 فلم تتجاوز قيمة الناتج الصناعي في الضفة الخريفية مليون دينار والحصالة الصناعية ٧٤ الف عامل* . اما في قطاع غزة فلم تتجاوز قيمة الناتج الصناعي ٧٠٠ الف جنيه وكان يعمل بالصناعة حوالي ٦٠٠ الف عامل وان ذلك الضعف في حجم القطاع الصناعي فاننا بما بالاصل من عدم تخطيط صناعي سليم للمناقشة - سواءً بالضفة الخريفية او بقطاع غزة - الامر الذي ترك النشاط الصناعي محتمداً بشكل اساسي على المبادرات الفردية .

ثانياً :- في فترة ما بعد ١٩٦٧ تمرى القطاع الصناعي لسلسلة من السياسات والاجراءات الاسرائيلية التي عملت بكل السبل على ايقاف نموه الطبيعي ولم يكن حظ القطاع الصناعي خلال هذه الفترة اوفر من باقي القطاعات الاقتصادية . وبالرغم من ذلك فقد حقق القطاع الصناعي خلال الفترة ٧٠ - ٧٩ بعض النمو في قيمة الناتج الصناعي الحقيقية (بنسبة سنوية ٢٩ ٪ للضفة الخريفية و ١٢ ٪ لقطاع غزة) وكذلك توسع الاستخدام الصناعي حتى وصل الى ٢٢ الف عامل سنة ٧٩ بالضفة والقطاع .

ولكن هناك بعض الصناعات قد تراجعت لاسيما في الضفة الخريفية وفي المقابل بعض الصناعات قد نهت وقد يكون جزء كبير من هذا النمو موجهاً بالاساس لخدمة اغراض الاقتصاد الاسرائيلي .

ثالثاً :- الحصالة بالضفة والقطاع قد شهدت استنزافاً مستمراً سواءً كان ذلك للحمل داخل الكيان الاسرائيلي او بالهجرة للخارج . فقد بلغ اجمالي من يعملون في الكيان الاسرائيلي سنة ٧٩ حوالي ٧٠ الف عامل والعمال الذين غادروا المنطقة للعمل خارجها عبر الاردن بين ٧٤ - ٧٩ حوالي ٩٣ الف عامل .

وقد يعود جزء كبير من هذا الاستنزاف الى عدم وجود فرص العمل فسي الاقتصاد الوداني والى فوارق الاءور المشاهدة بين المنطقة الخريفية واسرائيل والضفة الشرقية خصوصاً بعد عام ٧٦ .

* حسب ارقام سنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ للضفة الخريفية وقطاع غزة على التوالي

رابعا :- بشكل عام مازال قطاع الصناعة الخريفية مجتهد يعتمد على الصناعات التحويلية ومعظم الصناعات القائمة هي حرفية و صغرى الحجم ان تمثل هذه الصناعات نسبة حوالي ٩٣٦٪ من مجمل الصناعات القائمة .

ومن هنا جاء ضعف مساهمة الصناعة في الناتج الاجمالي وفي الاستهلاك . فلم تتجاوز حصة الصناعة نسبة ٧٧٪ من قيمة الناتج الاجمالي خلال الفترة ٦٩ - ٧٩ بالذفة الخريفية ونسبة ٨٢٪ منه خلال نفس الفترة في قطاع غزة . وذلك لان فان الاستهلاك الصناعي كان محدودا فلم تتجاوز مساهمة الصناعة في الاستهلاك القوي الحامله نسبة ١١٪ سنة ٧٩ في الضفة الخريفية ونسبة ١٠٪ في قطاع غزة .

الامر الذي يعكس عدم التناسب بين حجم الانتاج في القطاع الصناعي و حجم الاستهلاك سواء بالضفة الخريفية او بقطاع غزة . وهذا يمكن تفسيره الى حد كبير بضعف مستوى انتاجية القوي الحاملة الناجم بالاساس من تدني مستويات كفاءة العمل . ومن ناحية اخرى يفسر بضعف مستوى الطاقة الانتاجية لرأس المال المستمر في الصناعة .

خاصا به: بالنظر الى الصناعة التعليمية (اقليم الضفة الخريفية و اقليم قطاع غزة) لقد اثبتت الدراسة ان الصناعة في الضفة الخريفية مالت الى تحقيق ارتفاعها قبل الاحتلال الاسرائيلي ، اما الصناعة في قطاع غزة فقد حققت تقدما اوسع . فخلال الفترة ٦٩ - ٧٩ وبمقياس حقيقي توسعت قيمة الناتج الصناعي في الضفة والقطاع بنسبة ٢٩٪ ، ١٢٪ على التوالي . ولكن اذا اخذنا بحسب الاعداد تبارك الله بعض الصناعات التي اغلقت ابوابها خلال سنوات بداية الاحتلال الى العمل وانما اعتبرنا سنة القياس ١٩٧٣ ، فاننا نجد الصناعة بالضفة الخريفية قد سجلت تراجعا حقيقيا بمعدل ٠٩٪ سنويا ، بينما سجلت تقدما خلال الفترة ذاتها ٧٩ - ٧٤ حوالي ١٠٪ سنويا في قطاع غزة .

ما تقدم نقول ان الصناعة في قطاع غزة استطاعت الاندلاق لتمتلك مكانة اهم في حجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم العمالة ايضا . فخلال الفترة ٧٠ - ٧٩ أصبحت الصناعة بها تساهم بنسبة ٨٢٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة ٤٢٪ سنة ٦٦ . واصبحت تستخدم ٨٣ الف عامل سنة ٧٩ مقارنة بـ ٤١ الف عامل سنة ٦٦ .

اما في الضفة الخريفية فان الصناعة كانت تساهم بمعدل ٧٦٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ ٧٪ منه سنة ٦٥ . واصبحت تستخدم حوالي ١٤٦ الف عامل سنة ٧٩ مقارنة بـ ١٧٤ الف عامل سنة ٦٥ .

وقد يعود جزء كبير من هذا التباين في التنمية الصناعية بين اقليم الضفة الغربية واقليم قطاع غزة الى ان هيكل الصناعة في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية (ان حجم الصناعات الحرفية والصغيرة في الضفة الغربية حوالي ٩٤٨٪ من اجمالي الصناعة القائمة بينما هي في قطاع غزة حوالي ٦٣١٪ وفي المقابل فان الصناعات الاكبر حجما والتي تستخدم ٢١ عمالا او اكثر في الضفة نسبتها ١٧٪ من اجمالي الصناعة القائمة عام ٧٩ بينما هي في قطاع غزة بنسبة ٢٢٪) .
 وكذلك حجم استغلال الطاقة الانتاجية في صناعات قطاع غزة أفضل منها في صناعات الضفة الغربية (فمن بين الصناعات القائمة سنة ٨٠ كانت ١٦٪ تعمل بطاقة ٥١ - ٨٩٪ من الطاقة الانتاجية في صناعة الضفة الغربية و ٧٥٪ من صناعة قطاع غزة تعمل بنفس الطاقة) .

بالإضافة الى تدني مستويات الاجور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية الأمر الذي يمكن الصناعة في قطاع غزة من العمل في ظل تكلفة انتاجية اقل وبالتالي كان التوسع الصناعي بالقطاع اوفر حظا منه في الضفة الغربية .
 وعلى اية حال فان هذه الدراسة لم تحاول التعمق في الاسباب التي ادت الى ذلك التباين في التنمية الصناعية الاقليمية . تاركة المجال امام دراسات اخرى لا يعتبر هذه النتيجة وتحليل اسبابها الاقتصادية او غير الاقتصادية .

سادسا :- الموارد الطبيعية (المعدنية والزراعية)
 المناطقة موضوع الدراسة ليست غنية بالموارد المعدنية ولكنها على الغالب تعتبر منطقتي زراعية .

وبالرغم من ذلك فان المعادن الموجودة فيها كخامات الفوسفات وخامات الزجاج وخامات مواد صناعة الاسمنت الأولية بالإضافة الى أملاح البحر الميت . غير مستغلة اجمالا .

اما الثروة الزراعية فهي أيضا غير مستغلة بشكل امثل وخصوصا في الضفة الغربية ضمن مجمل الاراضي المزروعة لازلت نسبة ٩٥٪ منها تعتمد في زراعتها على الامطار . وفي نفس الوقت مازالت المنطقتي تفتقر الى اقامة الصناعات الزراعية (التعليب للأغذية والخضار) .

سابعا :- اما بالنسبة للحنصر البشري فهو ثروة بحد ذاتها . ولقد اثبتت الدراسة ان نسبة ذوي النشاط الاقتصادي الى مجموع السكان حوالي ١٨٦٪ وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع مجتمعات اخرى اكثر تقدما الأمر الذي يعكس طبيعة الهيكل السكاني لاهل المنطقة (الضفة والقطاع) الذي ما زالت به الفئات المعتمدة (لمن هم في سن اقل من ١٤ سنة واكثر من ٦٠ سنة) تشكل النسبة الحظي من السكان .

ومن ناحية أخرى فإن نسبة ذوي النشاط الاقتصادي لمجموع من هم فسي سن الحمل من السكان لا تتجاوز ٣٣٪ (حسب تقديرات عام ٧٩) . ومجموع المساهمين بها هم من المذكور .

ومع اننا نعتبر التوسع السكاني المنتظر فلا بد من ايجاد الفعاليات الاقتصادية التي تؤدي الى رفع نسبة ذوي النشاط الاقتصادي الى مجموع السكان حتى ينقلب المجتمع من مجتمع استهلاكي الى مجتمع انتاجي اسوة بالمجتمعات المتطورة .

ثامنا :- الموارد الرأسمالية .

بالرغم من ان نسبة الادخار المدخر لم يدخل لشخصي مازالت منخفضة (فقد تراوحت بين ٢١٪ ، ١٧٪ للسنوات ٧١ ، ٧٧ على التوالي) الا ان الضائقة وفي التحدي الذي غطى الفترة ٦٩ - ١٩٧٩ لم تعان من نقص في رأس المال بقدر ما عانت من نقص في حجم الاستثمار بمعنى ان الادخار المحلي لم يتجه الى الاستثمار . وان الجزء الاعظم من هذه المدخرات قد اتجه الى خارج المنطقة (قدرت التحويلات الى الخارج بمبلغ حوالي ٣٣ مليون دينار سنة ٧٩) .

الامر الذي يعكس ضعف الوعي الاستثماري لدى اصحاب الاموال وبالتالي اتجاههم نحو الربح المضمون في الاسواق الصاعدة والاكثر استقرارا .

اما اذا أريد لهذه المنطقة ان تشهد تنمية اقتصادية شاملة وتوسعا

اكبر في حجم الاستثمار الصناعي فعندها تصبح المدخرات المحلية حتى لو توجّهت بوعي نحو الاستثمار عاجزة عن تلبية حاجات التنمية و التوسع الاقتصادي . ولكن

من خلال ابرعنا لفرصتها لا احتلال الاسرائيلي وقيام حل عادل للقضية

الفلسطينية ، فان هذه المنطقة سوف تشهد تحويلات واعانات رأس مالية واسعة سواء كانت من الدول العربية او حتى من بعض الدول والمنظمات الأجنبية الاخرى .

ثامنا :- سوق الضفة والقطاع صغير الحجم بالمقارنة مع اسواق دول اخرى ذات مساحة جغرافية واسعة وكثافة سكانية عالية . وبالرغم من ذلك فهو يشهد

اتجاها متزايدا نحو الاستيراد (لاسيما السلع الاستهلاكية) ، وبالتالي فاذا

ما اريد تحدي الميزان التجاري لصالح المنطقة فلا بد من التركيز على انتاج السلع التي تحل محل المستوردات والاتجاه نحو انتاج السلع التصديرية .

وخلال الدراسة توقعنا توسعا في حجم السوق (ان المنطقة خلال

فترة ما بعد الاحتلال سوف تستوعب ضعف الكثافة السكانية الحالية علاوة على

الزيادة الطبيعية في السكان) .

وعليه فان أي سياسة تنمية صناعية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار اشباع رغبات المستهلك المحلي وتداول أسواق التصدير . وهذا لا يتأتى الا عن طريق التوسع الرأسي والافقي في المؤسسات الصناعية القائمة والتي ستقوم في المستقبل .
وعليه فان هذه الدراسة تستنتج ان مستقبل القطاع الصناعي المتداول يقوم على ازالة المستوردات وتشجيع الصادرات ،

عاشرا :- من خلال بحثنا ل استراتيجية التنمية الصناعية استنتجت الدراسة ان هذه الاستراتيجية تقوم على التنمية المتوازنة للقطاع الصناعي . فمع تركيزها على الصناعات الكبرى وصناعات التصدير يهمل الصناعات المتوسطة والصناعات الحرفية التي تشكل مع بعضها البعض سلسلة متصلة من الحلقات التي تؤدي الى قيام قطاع صناعي قائد في الاقتصاد الوطني .

حادي عشر :- اطار تقييم المشاريع الصناعية ، فهذه الدراسة ترى ان اسلوب تحليل الجدوى الاجتماعية Social Benefit-Cost هو الا اسلوب المثالي في التحليل نظرا لانه يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية النقدية والتمويلية الاجتماعية التي تعتبر المحور الأساسي للفعاليات الاقتصادية .

ثاني عشر :- ووفقا ل اسلوب التحليل اعلاه فان هذه الدراسة استنتجت جدوى اقامة الكثير من المشروعات الصناعية في الضفة والقطاع ، مثل مشاريع الطاقة (الكهرباء والبتروكيمياويات) الصناعات الاستخراجية (الفوسفات) والصناعات التحويلية (صناعة الخزف) .

الثالث عشر :- من خلال تحليلنا لمعطيات قطاع الصناعة الوطنية في فترة الاحتلال الاسرائيلي بعد ٦٧ وما آلت اليه اوضاع الصناعة والاقتصاد بشكل عام من السوء . (فهي لم تحقق خلال فترة امتدت اكثر من ١٥ سنة اي نمو فعلي يصل لمستوى الحد الأدنى الذي توصي به الهيئات الاقليمية والدولية - وعلى سبيل المثال فان منظمة الامم المتحدة والتنمية UNIDO كانت ترى ان تحقيق معدل نمو سنوي في اقتصادات الدول النامية حوالي ١٠٪ يمكن أن يعكس بعض التطور الذي يؤدي الى النهوض والتقدم) . فقد شهدت المنطقة استنزافا ماديا ويشريا لصالح الكيان الاسرائيلي باستمرار . وهذا يعني ان المنطقة اذا ما بقيت ظروف الاحتلال على ما هي عليه سوف تواجه ظروف اقتصادية غير ملائمة . اما اذا ما اتبعت حكومة الاحتلال سياسة أكثر تعقيدا (سياسة خلق اقتصادي) فان الاقتصاد الوطني (بما في ذلك القطاع الصناعي) سوف يدخل المرحلة بالغة الصعوبة ربما تنتهي بتدمير البنية الاقتصادية الصربية .

رابع عشر :- من خلال تحليلنا لمستقبل الصداقة الوطنية في ظل فرض انتماء الاحتلال وقيام كيان اقتصادي مستقل . فان المستقبل سوف يشهد بروز قطاع صناعي متطور (لا سيما وان البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني تتطلب ان ينقلب المجتمع والاقتصاد صناعي) .

والى ان يتحقق ذلك يبقى تهوينا لمستقبل القطاع الصناعي والى عد بعيد مجرد اطار نظري . ولكن السؤال الذي يبرز هو : هل ينتهي الاحتلال الاسرائيلي ؟

متى ينتهي الاحتلال الاسرائيلي ؟

هل يقوم كيان اقتصادي مستقل في المنطقة ؟

ولكننا في هذا الجزء من الدراسة (المتعلق بالمستقبل) لم نحاول ان نجيب على اي من الاسئلة اعلاه بل اعتبرناها من حيث المبدأ غير قائمة بالفرضي (عدم وجود الاحتلال وقيام كيان اقتصادي مستقل) . ولكن هذا لا يمنع ان تقوم دراسات متخصصة اخرى باختبار هذا الفرض ، او تبني تصوراً للمستقبل على فروض اخرى .

.....

التوصيات

- ١ - ضرورة العناية بالاحصاءات الوندية (للضفة والقطاع) عن طريق افراد دائرة عن جهة رسمية ، تصني بهذه الاحصاءات على غرار ما هو معمول به في الضفة الشرقية مثلا . ويمكن ان تباشر هذه الدائرة مهامها في المرحلة الحالية عن طريق مكتب البعثات تابع لاحدى الجامعات في المنطقة المحتلة ، على ان تكون بالمستقبل نواة لدائرة احصاءات مركزية .
- ٢ - مع اعتراضنا بسطحية الدراسات الجيولوجية للمنطقة وعدم شموليتها (فهي قد جرت في فترات متباعدة من الزمن . وقد قامت اصلا لخدمة اغراض محدودة غير التنمية الاقتصادية) .
فان هذه الدراسة توصي بضرورة العناية بالمسح والكشف الجيولوجي للمنطقة بغية تحديد المعادن الدفينة بها وتقدير حجم الاحتياطي من هذه المعادن . كل ذلك لتقدير الجدوى الاقتصادية لاستغلال هذه المعادن واقامة الصناعة الوندية التي تعتمد عليها كمواد اولية .
- ٣ - مع ادراكنا لمدى المشاكل والمعوقات التي تضعها حكومة الاحتلال الاسرائيلي امام التنمية الاقتصادية المربية (للمنطقة) فان هذه الدراسة توصي بضرورة ابراز هذه السياسات المجحفة بغية اظهارها على حقيقتها كعامل وحيد في وجه التقدم الاقتصادي والصناعي (بل باعتبارها عامل استنزاف للاقتصاد الونداني .
هذا الوعي مطلوب في هذه المرحلة لاثارة التحدي لدى المواطنين فسي المنطقة (وبشكل خاص ارباب المال والقوى العاملة) . خصوصا ونحن نعلم ان الاستنزاف الاقتصادي لا يتوقف عند حد فائز الميزان التجاري لصالح اسرائيل . بل وايضا ان هذه المنطقة تعاني من مشكلة العمالة المضادة والمهاجرة المضادة للعمل في الكيان الاسرائيلي ، والمهاجرة للعمل في الضفة الشرقية والخليج . كذلك الاستنزاف المالي (فقد بلغت قيمة الاموال المصادرة لتحويلها لخارج المنطقة اكثر من ٣٠ مليون دينار سنة ١٩٨٠) .
- ٤ - اوصت الدراسة بتخصيص مبلغ ١٨ مليون دينار كبرنامج دعم ثلاثي للصناعة في الضفة والقطاع . وحتى يكون هذا البرنامج قابل للتطبيق فقد راينا انشاء لجنة خاصة لانفاق الاموال حسب البرنامج الذي تم اقتراحه ، ومن ثم متابعة هذا الانفاق على الاوجه المخصصة له .

٥ - تركيز الاهتمام على القطاع الصناعي باعتباره محور التقدم . خصوصا وأن المستقبل السياسي للمنطقة يفترض قيام كيان اقتصادي مستقل مع تركيز كبير فسي السكان (ضعف عدد السكان الحالي) . ومن هنا اقترحت هذه الدراسة في إطار رسم استراتيجية التنمية الصناعية ان تصبح الصناعة تساهم باستيعاب حجم اكبر من القوى العاملة (٢٥٪ منها) وبأكثر من ٣٠٪ من حجم الناتج القومي الاجمالي .

والفحس تحقيق ذلك فان القطاع الصناعي يصبح هو القائد في الاقتصاد الوطني . وينقلب المجتمع من سمته الزراعية التجارية ليكون مجتمعا صناعيا متطورا .

٦ - ضرورة العناية بالصناعات الحرفية التقليدية باعتبارها صناعة شعبية لها اسواقها الخاصة لا سيما السياحة الاجنبية (ان يتوقع ان تصبح السياحة قطاعا مهما في الاقتصاد في ظروف الاستقرار الطبيعي) .

٧ - ضرورة العناية بالتعليم الصناعي في مرحلة مبكرة ، المرحلة الاعدادية واقامة المعاهد الصناعية التي تتكفل بتخريج الكوادر المدربة والكفاءات الادارية والفنية .

٨ - اوصت الدراسة اقامة جمعيات تعاونية صناعية بغية تخليب الصناعة الحرفية والصغيرة على شاكلها التسويقية والمالية والادارية .

٩ - اوصت الدراسة اقامة المجمعات الصناعية ، باعتبارها اطاراً مثالياً للتنمية الصناعية سلكته معظم دول العالم سواء المتقدمة او النامية منها . وقد حققت تلك الدول من وراء هذه المجمعات الصناعية مكاسب جمة في الانتاج والانتاجية والتسويق .

١٠ - ضرورة التعاون مع المنظمات المربية والهيئات الدولية للتنمية الصناعية بغية تبادل الاستشارات واكتساب الخبرات والتدريب وحتى تسهيل الحصول على رؤوس الاموال الضرورية للتوسع في الاستثمار الصناعي .

١١ - اوصت الدراسة اعتماد اسلوب تحليل علمي للجدوى الاقتصادية فسي سبيل تبني بعض المشاريع المقترحة .

وهو اسلوب تحليل الجدوى الاجتماعية (A . B . C) نظرا لان هذا الاسلوب في التحليل يأخذ بحسب الاعتبار الموامل الاجتماعية المتداخلة مع المتغيرات الاقتصادية . وهو بذلك يعتبر مرحلة متقدمة في التحليل الاقتصادي فغالما كان المجتمع البشري هو المحور الذي تدور حوله التغيرات والفعاليات الاقتصادية .

١٢ - اوصت الدراسة بضرورة ايلاء العناية بمشاريع الطاقة ، اذ ان التوسع الصناعي المرتقب سيخلق طلبا متزايدا على استهلاك الطاقة .
فقد اثبتت الدراسة بالتحليل الجدوى الاجتماعية لاقامة صناعة كهرباء وطنية وصناعة البترول (مصفاة للبترول) . الامر الذي يحزز توصيتنا بضرورة تبني هذه المشاريع .

١٣ - اوصت الدراسة بضرورة العناية بالثروة المعدنية واستخراجها . فان تاريخ التطور الصناعي يشير الى ان استخراج المعادن وتصنيعها يعتبر مرحلة اعلى من التقدم الصناعي .
فقد ثبت بالتحليل ، الجدوى الاجتماعية لاقامة صناعة الفوسفات (تمدين الفوسفات) ، لاسيما وان السوق العالمية تواجه بطلب متزايد على غامات الفوسفات لاستخدامها في اغراض صناعة الازوق والاصناعات الاخرى . الامر الذي دفعنا الى التوصية بضرورة تبني مشروع استخراج الفوسفات باعتباره نقلة صناعية ستؤدي الى ظهور صناعات اخرى جديدة ، مثل صناعة الازوق الفوسفاتية وصناعات مكملتها اخرى ، وستؤدي ايضا الى ولوج اسواق التصدير مما يميز الاهداف المقترحة لدعم ميزان المدفوعات .

١٤ - اوصت الدراسة باقامة صناعة الخزف ، لاسيما وان الكثير من موارد هذه الصناعة الاولية متوافرة في المنطقه .
وقد اثبت التحليل المحلي جدوى اقامة هذه الصناعة .
ومن ثم فان دراستنا لهذه الصناعة جاءت باعتبارها نموذجاً عملياً على بعض الصناعات متوسطة الحجم التي يفتقر لمثلها سوق الانتاج المحلي . وان اقامتها تعتبر رافداً اساسياً للميزان التجاري لاسيما في احلالها محل المصدات المستوردة التي ترهق في مجملها الاقتصاد الوطني .

١٥ - ولا يفوتنا في معرض اجمال توصيات هذه الدراسة أن البحث قد تبني نموذج للتسهيلات والحوافز الصناعية ، فتم اقتراح اقامة هيئة تنمية صناعية تكون من مهامها تقديم التسهيلات والحوافز للمشروعات الصناعية التي ينتظر لها النجاح والاستمرار في المستقبل ويكون لها القدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي .
وان هذه التسهيلات تكون اما بشكل مباشر ، كاعطاء منح تغطي تكاليف الاصول الثابتة بحيث يصل حدما الاقصى لنسبة ٧٠٪ من تلك التكلفة .
او بشكل غير مباشر عن طريق تهيئة القروض الصناعية باسعار فائدة منخفضة او عن طريق تغطية تكاليف دورات التدريب العمالية والادارية للمشروعات الصناعية .

١٦ - وكذلك في مجال السياسة النقدية ولما لها من أهمية على الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص. فقد اقترحت الدراسة على السلطة النقدية اعتماد أكثر من سعر صرف اتجاه العملات الأجنبية سواء كان ذلك لغايات الاستيراد أو لغايات التصدير .

بحيث يمنح سعر صرف للعملة الأجنبية أدنى في حالة استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج الصناعي . وفي المقابل يمنح سعر صرف للعملة الأجنبية أعلى اتجاه العملة المحلية في حالة التصدير . ويمكن ملاحظة تجارب الشعوب الأخرى التي اتبعت سياسة نقدية واعية (ذات أسعار صرف متعددة) في سبيل وضع عملة التنمية الاقتصادية والصناعية بوجه خاص ، والدور الإيجابي الذي لعبته مثل هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرسومة .

تم بحمد الله .

مصادر البحث
المصادر باللغة العربية

كتب

- ١- دكتور. ابواسماعيل . احمد ، هيكل الصناعة التحويلية
(معهد الدراسات العربية العاليه ، القايره ، ١٩٥٩)
- ٢- دكتور. بدر فارس . البرت ، الاقتصاد الصناعي والعالم العربي
(معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربيه ، القايره ١٩٦١)
- ٣- بوكاتان . نورمان س ، واليس هوارديس ، وسائل التنميه الاقتصاديه
(ترجمه محمد فتحي عمر ، و ابراهيم لطفي محمد ، مطبعه النهضه المصريه
القايره ، ١٩٥٨)
- ٤- براجينا . كولنتاي وآخرون ، مشكلات التصنيع في الدول الناميه
(دار التقدم ، موسكو ١٩٧٤)
- ٥- دكتور. الدباس . هاشم ، سياسة الاردن الصناعيه (مطبعه وزارة السياحه
والآثار ، عمان ١٩٨٠)
- ٦- ديمتري كوسلاس ، مفتاح التقدم الاقتصادي
(ترجمه محمد ماهر نور ، دار الفكر العربي ، القايره ، ١٩٥٨)
- ٧- الحسيني . محمد يونس ، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين
(مطبعه بيت المقدس ، القدس ، ١٩٤٦)
- ٨- منظمة الامم المتحده ، تطور الصناعات التحويلية
(ادارة الشؤون الاقتصاديه والاجتماعيه ، نيويورك ، ١٩٥٨)
- ٩- منظمة الامم المتحده للتنميه الصناعيه ، التطور الصناعي في الدول الناميه
(منشورات مركز التنميه الصناعيه للدول العربيه ، ١٩٧١)
- ١٠- منظمة التنميه الصناعيه للدول العربيه ، دليل التقييم والمفاضله بين المشروعات
الصناعيه للدول العربيه ، (ترجمه محمد جمال امام ، منظمة التنميه الصناعيه
للدول العربيه ومنظمة الامم المتحده للتنميه الصناعيه ، تونس ، ١٩٨٠)
- ١١- مركز التنميه الصناعيه للدول العربيه ، المبادئ الاساسيه في دراسة العمل
(وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٨١) الجزء الاول

- ١٢- مشعل . محمد شاكر ، اسرائيل الهدف والوسيلة
(معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨)
- ١٣- العامري . عنان ، التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠ - ١٩٧٠
(مركز الابحاث و منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤)
- ١٤- علي . محمد علي ، وابراهيم الحمصاني ، فلسطين في ماضيها العربي
وحاضرها الصهيوني (الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣)
- ١٥- العكيلى . طارق وآخرون ، الانتاجية والقوى العاملة (منشورات مؤتمرات
التنمية للقوى العاملة بالصناعة ٥-١٢ تموز ١٩٧١ في دمشق)
وزارة التخطيط العراقية ، بغداد ، ١٩٧٢)
- ١٦- د . عوض الله . امين احمد . ادارة الانتاج الصناعي .
(دار النهضة للطباعة ، بيروت)
- ١٧- علام . محمد علام ، الخزف وصناعاته
(مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧)
- ١٨- د . صقر . محمد احمد ، دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي
(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات
العربية ، القاهرة ١٩٧٥)
- ١٩- د . صقر . محمد احمد . تجارة اسرائيل الخارجية
(مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧١)
- ٢٠- د . التنير . سمير ، تصميم اولي للمجمع الصناعي
(معهد الانماء العربي ، الدراسات الاقتصادية (٣) بيروت ، ١٩٧٨)

احصائيات

- ٢١- دائرة الاحصائيات العامة ، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥ (عمان ١٩٦٦)
- ٢٢- مكتب الاحصاء المركزي ، المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠
(منظمة التحرير الفلسطينية ، دمشق ١٩٨٠)
- ٢٣- مؤسسة الدراسات العربية بالقدس ، بحوث وارقام واحصائيات
(جمعية الدراسات العربية ، القدس ، ١٩٨٠)

٢٤- وزارة الزراعة الاردنيه ، سجلات وزارة الزراعة ٦٦/٦٥ عمان

ابحاث ودراسات

- ٢٥- د . ابو خضر . مأمون ، " استعمال خام الفوسفات كسماد مباشره " مجلة التقنيه والتنميه ، عدد ٣ لسنة ١٩٨٠ ، الكويت
- ٢٦- د . ابو خضر . مأمون ، " وقفه على اسعار الفوسفات لعام ١٩٨٠ ونظرة على حطه ١٩٨١ " مجلة التقنيه والتنميه ، عدد ٤ لسنة ١٩٨٠ ، الكويت
- ٢٧- د . ابو كشك . بكر ، " الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة " مجلة حامد الاقتصادى ، عدد ٣٣ لسنة ١٩٨١ ، بيروت
- ٢٨- د . ابو كشك ، بكر ، الصناعة العربيه والاراضي المحتله (مؤتمر التنميه من اجل الصمود ، الملتقى الفكرى العربى . القدس ، ١٩٨١)
- ٢٩- ابو حجله . عبدالمطلب فارس ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتله (البنك المركزى ، عمان ، ١٩٨٢)
- ٣٠- ابو حجله . عبدالمطلب فارس ، القطاع الصناعى في المناطق المحتله وتأثير الاحتلال الاسرائيلى على اوضاعه . (البنك المركزى ، عمان ، ١٩٨١)
- ٣١- جلال . داود ، " الصناعة في قطاع غزة " مجلة هبات الاقتصادى بيروت ، عدد ٣٤ ، ١٩٨١
- ٣٢- الجعفرى . وليد ، المستعمرات الاستيطانيه في الاراضي المحتله (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٢)
- ٣٣- الجمعية العلميه الملكيه . اقتصاديات المناطق المحتله (الدائره الاقتصاديه ، عمان ، ١٩٧٦)
- ٣٤- الجمعية العلميه الملكيه ، بعض مصادروالضفة الغربية وما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلى (الدائره الاقتصاديه ، عمان ، ١٩٧٩)
- ٣٥- الجمعية العلميه الملكيه ، الاقتصاد الاسير ، آثار الاحتلال واستراتيجية الدعم (الدائره الاقتصاديه ، عمان ، ١٩٨٠)
- ٣٦- جمعية الدراسات العربيه بالقدس ، الصناعات العربيه بالضفة الغربية ، ١٩٨١ (القدس ، ١٩٨٢)

- ٣٧- جبر . هشام ، قضايا الاسمنت بالضفة الغربية
(منشورات مؤتمر التنمية من اجل الصمود ، ١٩٨١ ، القدس)
- ٣٨- حماد . كاظم احمد * دور صناعة الاسمدة الكيماوية في تعزيز التشابك
الصناعي * مجلة التقنيه والتنمية ، عدد ١٩٨١/٣ الكويت
- ٣٩- د ح حرب . غسان ، الصناعة في الضفة الغربية وآفاق تدعيمها
(جامعة بيرزيت ، ١٩٨١)
- ٤٠- المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة ، آثار الاستيطان الاسرائيلي
(بحث مطبوع على الاستانسل وزارة شؤون الارض المحتلة ، عمان ١٩٨٢)
- ٤١- مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دراسة تسويقيه عن الاواني الخزفيه والسيراميك
(المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٢)
- ٤٢- نخله . اميل ، نحو اقامة دولة في الضفة والقطاع
(دراسات في المهاريع للكيان الفلسطيني رقم (٣) مركز ابحاث الكونجرس
الامريكسي) ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ١٩٧٩ .
- ٤٣- العيش . عدنان سبع . * الشوف بمرکز التنمية الصناعية الاردني *
مجلة المال والاقتصاد (دائرة ضريبة الدخل عمان ، عدد ١٦ ، ١٩٧٠)
- ٤٤- د . العضب . محمد سعيد * الدراسات الاقتصادية والفنيه وأسس تقييم المشروعات *
مجلة الصناعي عدد ٣ بغداد ١٩٧٣
- ٤٥- د . عادل عبدالمالك * الانتاجيه وعناصر الانتاج مجلة الصناعي عدد تشرين
ثاني ١٩٧٨ .
- ٤٦- عبدالله . دانيا * التكنولوجيا المستورده والتصنيع في الدول الناميه
الاحرام الاقتصادي عدد ٢٣٧ القاهره ١٩٦٩
- ٤٧- د . عبدالرحمن . اسماعيل ، معايير تقييم المشاريع الصناعيه
دراسة مطبوعه على الاستانسل خاصه بطلبة الماجستير في كلية الاقتصاد
الجامعة الاردنيه ، (١٩٨١) .
- ٤٨- صباغ . نبيل ، * التدريب المهني وعملية التصنيع *
الاهرام الاقتصادي ، عدد ٤١١ القاهره ، ١٩٧٢

- ٤٩- صالح . امين جمال ، العناصر النادرة في خامات الفوسفات اهميتها للنبات
الطرق الآليه لتعيينها مجلة التقنية التنميه عدد ٤ لسنة ١٩٨٠ الكويت
- ٥٠- شومان . موسى ، الطاقة الكهربائيه في الضفة الغربيه
(الملتقى الفكرى العربى بالقدس ، ١٩٨١)
- ٥١- د . خضر . نعيم ، " قدرات الشعب الفلسطينى "
مجلة حامد الاقتصادى ، عدد ١٩ لسنة ١٩٨٠ ، بيروت
- ٥٢- خولي . رياض حمدى ، وادى الاردن والبحر الميت
(بحث جامعى ، جامعة دمشق ، ١٩٦٤)
- ٥٣- غنمات . صالح ، هجرة العمل من المناطق المحتله
(بحث مطبوع على الاستانسل ، وزارة العمل ، عمان ، ١٩٨٠)

مؤتمرات

- ٥٤- مؤتمر التنميه الصناعيه للدول العربيه ١-١٠ آذار بالكويت ، ١٩٦٦
(المنظمه العربيه للتنميه الصناعيه) الجزء الاول
- ٥٥- مؤتمر التنميه الصناعيه للدول العربيه ١-١٠ آذار بالكويت ، ١٩٦٦
(المنظمه العربيه للتنميه الصناعيه) الجزء الثانى
- ٥٦- مؤتمر التنميه الصناعيه للدول العربيه ١-١٠ آذار بالكويت ، ١٩٦٦
(المنظمه العربيه للتنميه الصناعيه) الجزء الثالث
- ٥٧- مؤتمر التنميه الصناعيه الخامس للدول العربيه ، تونس ، ١٩٧٧
(مركز التنميه الصناعيه للدول العربيه ، تونس)
- ٥٨- المؤتمر الحادى عشر للشؤون الاجتماعيه والعمل
(اداره الشؤون الاجتماعيه والعمل) القايره ، ١٩٦٧)
- ٥٩- مؤتمر التنميه الصناعيه (القوى العامله بالصناعه) دمشق ٥-١٢ تموز ١٩٧١
(مركز التنميه الصناعيه للدول العربيه)

صحف

- ٦٠- صحيفه الراى الاردنيه ، عدد تاريخ ١١/٦/١٩٨١

ملفات :

- ٠٦١ سلسلة الكهرباء الاردنية ،
محطة الحسين الحرارية •
٠٦٢ وزارة شومون الارض المحتلة ،
المكتب التنفيذي عمان •

تقارير مجالس الادارة :

- ٠٦٣ شركة مصفاة البترول الاردنية ،
تقرير مجلس الادارة للسنوات ٧٠ - ١٩٨١ •
٠٦٤ سلحة الكهرباء الاردنية ،
تقرير مجلس الادارة للسنوات ٧٨ - ١٩٨٠ •
٠٦٥ شركة مناجم الفوسفات الاردنية ،
تقرير مجلس الادارة للسنوات ٧٠ - ١٩٨٠ •
٠٦٦ شركة مصانع الغزف الاردنية ،
تقرير مجلس الادارة للسنوات ٧٩ - ١٩٨١ •

Books

67. Arkadie. B.V, Benefits And Bardens: A report on the West Bank and the Gaza Strip Economics Since 1967 (Carnegie Endowment for International Peace New York 1977)
68. Edward J. Kane, Economic Statistics of Econometrics, An Introduction for Quantitative Econometrics London, 1968
69. Heathfield Davied. F, Production Function Macmillan Studies In Economics, London 1971).
70. Little & Mirrlees, Project Appraisal And Planning for Developing Countries. (Heineman Educational Book, London, 1974).
71. Mason S. Edward, Economic Planning In Underdeveloped Areas (Fordham University New York, 1958)
- 72- Meier, Bichard. L, Developmental Planning (McGrow-Hill, New York, 1965)
- ~~73-~~ Neter J. and William Wasserman, Applied Linear Statistical Models (Richard D. Irwin, Homewood Illinois U.S.A 1971)
- 74- Shafer H. B., et. al., Economic Structure And Development Prospects of The West band And Gaza Strip, (A Report Prepared under A Grant from The ford Foundation, Rand Sante Monica, 1971).

- 75- Tuma. Elias, and H. D. Drabkin, The Economic Case for Palestine
(New York, St, Martin's Press 1978).
- 76- UNIDO, Industry And Development No 5
(UNITED NATION, New York, 1980)
- 77- UNIDO, Development of Small Industries,
(UNITED NATION, New York 1970)
- 78- UNIDO, Development of Industrial Exports,
(UNITED NATION, New York, 1973)
- 79- UNIDO, Guidelines For Project Evaluation,
(UNITED NATION, New York, 1973).
- 80- Wannacott R. J. et. al., Econometrics,
(University of Western Ontario, New York 1970)

Thesis

- 81- Bull Virian, A., The Potential for Economic Viability of The West Bank
(Thesis New York University, 1974).
- 82- Dabag. A Osama, The Potential for Economic Viability of The West Bank And Gaza Strip Territories, A Study In Economic Structure And Development Prospects
(Ph.D Thesis, Lancushe University 1980).

Statistics:

- 83- Central Bureau at Statistics, Statistical Abstract of Israel,
(No. 21, Jerusalem: The Government Printer 1970).
- 84- Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No, 23, Jerusalem: The Government Printer 1972).

85. Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No.25, Jerusalem : The Government Printer 1975).
86. Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No,26, Jerusalem: The Government Printer 1976).
87. Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No.27, Jerusalem: The Government Printer 1977).
88. Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No. 28, Jerusalem :The Government Printer 1978).
89. Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel, (No,29, Jerusalem : The Government Printer 1979).
90. Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (No.30, Jerusalem: The Government Printer 1980).
91. Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (No.31, Jerusalem :The Government Printer 1981).

Articles and Periodicals, Reports:

- 92- Awartani. Hasham, A Survey of Industries In The West Bank and Gaza, (Birzeit University Publications, 1979)
- 93- Blake G.S., Geology And Water Resources of Palestine, (Geology Adviser, Palestine Government, Jerusalem, 1928).
- 94- Dajane. N.I, Economic Impact of Israel Aggrassion, (Ministry of Culture And Information, Amman 1969).
- 95- Jordan Phosphate Mines Co., Feasibility Study El Hassa Millsite No. 2
(Jordan Phosphate Mines Co., LTD, Amman, 1975)
- 96- Mckelvey V.E, Investigation Needed To Stimulate Development of Jordan Mineral Resources.
(Geological Survey, Washington, U.S. 1959)
- 97- Novomeysky M.A, The Dead Sea A Storhous of Chemicals
(Photocoby from the Institution of Chemical Engineers, Palestine, 1936).
- 98- The Hashemite Kingdom Of Jordan, Financial Analysis 1980-1990 (Jordan Electricity Authority, Amman 1981).
- 99- Dr. Zdenek A. Engdthaler, Final Feasibility Study for The Ceramic Compined Plant 1 In Jordan,
(Jordan Centre for Industrial Development, Ministry of National Economy, Amman 1970)

The University of Jordan
Faculty of Economics and Commerce
Department of Economics and Statistics

THE INDUSTRIAL SECTOR OF THE
WEST BANK AND THE GAZA STRIP
TERRITORIES: ITS DEVELOPMENT
PROSPECTS

BY

TANER HAIDER HARDAN

SUPERVISOR

DR. OSAMA DABAG

"This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of master of science in Economics . Faculty of Economics and Commerce University of Jordan " .

1982

٢٢٢٦٧٨

SUMMARY

This study consists of four parts, the first analyzes the historical background and the industrial structure of the West Bank and Gaza Strip .

Before 1948 the territories (The West Bank and Gaza) were a part of mandate Palestine, it had not been as intensely developed as other coastal regions of the country . The West Bank's economy was based largely upon agriculture, and Gaza had been a significant commercial center.

Between 1949-1967 the industry in the territories was underdeveloped. A modest growth of industry involved the manufacture of consumer goods, such as craft industries, glass works, embroidery, olive presses, weaving of textiles and carpets. Although industrial composition of the Gross Domestic product was about 7% for the West Bank (in 1965), and 4% for Gaza strip (in 1966).

Industrial activity in the territories was modest since 1967. Industry accounted for only 7.7%, 8.2% of Gross Domestic Product in the West Bank and Gaza strip respectively (for the period 1969 - 1979), and it employed about 11% of total employment for the same period.

The second part of the study examines the fundamental constraints upon any further development of the industrial sector of the country such ^{as} natural and human resources, capital accumulation and commodity market.

The geological surveys assure that the territories are rich in minerals such as: iron, glass, clay phosphate, and mineral salts from the Dead sea . But the development of these natural resources remained hypothetical.

Due to massive emigration to neighboring Arab Countries,

the portion of the labor force to the whole population does not exceed 18% , this percentage seems to be very low. Also capital accumulation is very low, which reflected a low saving to income rates. The result was relatively smaller contribution of industrial production to the Gross Domestic Product. As a Result the local market has been dependent on Israel and other Countries for imports .

The third part however , concentrates on the problems affecting industry, and on the industrial forecasts, The Israeli policy encouraged some forces to work without constraints in some economic sectors and discouraged them in others. So with the advent of occupation a new set of factors come to bear on industry; traditional markets were closed off, new markets were opened, sources and prices of raw materials changed , and the labour market underwent drastic changes, .

As West Bank industries shifted to Israeli sources of supply, Jordan placed increasing restrictions on industrial imports from the territories through "the open bridges Policy".

The result of the new energies relationships on our projections of the development prospects of the territories industrial activity has been modest ; 4 percent yearly .

To avoid bottlenecks which usually confront the industrial sector, this study suggests a three years programme. This programme provides direct aid to the industries in the region .

The fourth part is concerned with the future prospects for

Industrial development of the territories, is built upon the assumption that a palestinian state could invariably emerge as an outcome of a political settlement.

Industry is scheduled to make the greatest contribution to the growth of the National Product. The main source of this growth is expected to come from the demand for industrial products by the domestic and foreign consumptions combined

In the final chapter of this part, we discuss a methodology for evaluation alternative projects in terms of ultimate objectives of the economy. This methodology is : Social Benefit-Cost Analysis. The main reason for choosing this method lies in its ability to systematize the complex problems of project planning from the point of view of the society.

Our recommendations from this thesis have both short and long - term dimensions .

As far as the short-term recommendations are concerned , necessity to avoid problems facing the established firms, and to provide financial aid to them.

In the longer -term , and provided a solution to the occupation problem has been worked out, the full development of the industrial sector of the country will depend on a more comprehensive plan that emphasises the industrial projects which utilize the country's potentials to their maximum..